## مقتطف الصحف الصهيونية

## الاثنين 11 أيلول 2023

# عين على العدو الإثنين 11-9-2023

**عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.**

**ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية**

**الشأن الفلسطيني:**

- **المتحدث باسم جيش العدو" :**جرت عملية إطلاق فاشلة لصاروخ محلي الصنع أمس من منطقة جنين، وتم تحديد موقع منصة الإطلاق بالقرب من قرية سيلة الحارثية."
- **"ماندي ريزل" :**"المجلس الإقليمي جلبوع يطالب الجيش الإسرائيلي بنشر منظومة القبة الحديدية في غلاف جنين بسبب تكرار إطلاق الصواريخ."
- **القناة 14 :**تقديرات المنظومة الأمنية أن موجة العمليات القادمة ستتركز في الخليل والقدس، لأن حماس من غزة تحرض وتوجه الخلايا في هذه المناطق، مسؤول أمني يقدر: "سنفعل كل شيء حتى لا تنفجر الخليل، وإذا حدث ذلك فسيكون الوضع أصعب من جنين."
- **"حدشوت حموت :"**تبادل إطلاق نار بين قوات الجيش ومسلحين فلسطينيين شرق جنين.
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب حوارة.
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في عدة مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة بين عزون ومفترق "معاليه شمرون."
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب مفرق النبي إلياس.
- **القناة 12 :**خشية التصعيد: "نتنياهو" قرر تأجيل البت في قرار "بن غفير" حول أوضاع الأسرى الفلسطينيين إلى ما بعد الأعياد اليهودية.

- **"مكور ريشون:**"الفصائل الفلسطينية في غزة تستعد لإجراء مناورة غدًا، استعدادًا للمواجهة في ذكرى الانسحاب من القطاع، حتى إنهم صنعوا مجسم دبابة لهذه المناورة.

**الشأن الإقليمي والدولي:**

- **القناة 13 :**من المقرر أن يتوجه رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" الأسبوع المقبل إلى الولايات المتحدة.
- **قناة كان :**رئيس الموساد "ديدي برنياع": "أحبطنا خلال العام الأخير 27 هجوماً إيرانياً ضد إسرائيليين في جميع أنحاء العالم لذلك حان الوقت لجباية الثمن من إيران وأذرعها، حتى لو كان في عمق طهران، نخشى أن تنقل روسيا لإيران سلاحاً عسكرياً متطوراً يعرضنا للخطر."
- **القناة 13 :**رئيس مجلس الأمن القومي "تساحي هنغبي": "نحن نؤيد وجود مكون فلسطيني كبير في الاتفاق مع السعودية، باستثناء خطوة من شأنها المساس بأمننا."
- **موقع والا :**يصل وزير الخارجية البريطاني "جيمس كليفرلي" إلى "تل أبيب" اليوم في زيارة دبلوماسية، يلتقي خلالها مع رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" ووزير خارجيته "إيلي كوهين."
- **القناة 12 :**من المتوقع أن يلتقي "نتنياهو" خلال زيارته للولايات المتحدة، الأسبوع المقبل مع رجل الأعمال الشهير "إيلون ماسك."
- **يديعوت أحرونوت :**سمح لـ "وفد رسمي إسرائيلي" يضم 4 ممثلين "إسرائيليين" بدخول السعودية لأول مرة للمشاركة في مؤتمر دولي لليونسكو.

**الشأن الداخلي:**

- **يديعوت أحرونوت :**عشرات المستوطنين يتظاهرون أمام منزل وزير قضاء العدو "ياريف ليفين."
- **المتحدث باسم جيش العدو :**ستجرى اليوم مناورة تحذيرية من قبل قيادة الجبهة الداخلية للتعامل مع إطلاق صواريخ وقذائف، سيتم خلالها تفعيل الإنذار الساعة 11:05 في "كيبوتس دفنا."
- **قناة كان :**مواجهات بين عناصر الشرطة ومتظاهرين أمام منزل الوزير "ياريف ليفين" في "موديعين."
- **إذاعة جيش العدو :**إصابة حرجة جدا في حادث إطلاق نار في المنطقة الصناعية في عكا؛ وعلى مقربة من مكان الحادث، عثر على مركبة مشتعلة، وتقدر الشرطة أن مطلقي النار استخدموها.
- **معاريف :**رئيس الأركان "هرتسي هاليفي" لـ "بن غفير": "حياة الإسرائيليين أهم من قرارك بخصوص الأسرى الفلسطينيين، يجب مناقشة هذه القضية بعد الأعياد."
- **مكتب "نتنياهو" لـ "بن غفير" :**"القرار بشأن الأسرى الفلسطينيين سيتخذ فقط من قبل رئيس الوزراء والكابينت."
- **"بن غفير" لـ "غالانت" حول قضية الأسرى" :**نحن نطبق القانون، لا تتدخلوا في شؤون وزارتي."

- **يديعوت أحرونوت**:تم تداول صورة لقائد القيادة الوسطى "يهودا فوكس" على أنه النازي "أدولف هتلر"، ويرفرف علم الحزب النازي خلفه وصليب معقوف بارز على ذراعه، وطالب "مكتب رئيس الوزراء" بفتح تحقيق، فيما قال الشاباك في وقت لاحق إنه من خلال الفحوصات التي أجراها فيما يتعلق بالملف الشخصي الذي نشرت من خلاله الصورة، "من المحتمل جدًا أن يكون ملفًا شخصيًا وهميًا تديره عناصر إيرانية بهدف انقسام المجتمع الإسرائيلي وزعزعة استقراره."

**عينة من الآراء على منصات التواصل:**

- **"نيسيم فاتوري"**:"على نصر الله أن يفهم أن أول شيء في أي مواجهة مع إسرائيل هو إلغاء الاتفاقية البحرية المحرجة التي أبرمتها الحكومة السابقة."
- **"يوآف كيش"**:"إنني أدعو عضو الكنيست أيخلر إلى التراجع عن الافتراءات المناهضة للصهيونية التي كتبها، وباعتباري حفيد العميد كيش الذي حارب النازيين، وكصهيوني، وكيهودي، وجندي في الجيش الذي حارب عدونا، فإنني أشعر بالخجل من ذلك. الأشياء التي كتبتها."
- **"إيتمار بن غفير"**:"أشعر بالقلق وسوف أستمر في القلق فقط بشأن حياة مواطني إسرائيل، هذا هو الشيء الوحيد الذي أضعه أمام عيني وهذا ما سأفعله. لن أسمح لأحد أن يحبطني."
- **"يائير لابيد"**:"معركتنا القادمة ستكون ضد قانون التهرب من الخدمة، لن يمر، يجب على اليهود الحريديين أن يجندوا مثل أبنائنا، وعليهم أن يعملوا مثلنا، إذا لم يحدث ذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي لن يصمد، ولن يصمد المجتمع الإسرائيلي".

* * *

## مقالات

### i24NEWS: مسؤول إسرائيلي كبير يكشف عن محادثات "الأولى من نوعها" مع الفلسطينيين لدفع التطبيع السعودي

قام مستشار الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي بتوجيه رسالة تهديد للسلطة الفلسطينية فيما يخص مواصلة سعيها لمحاكمة الجنود والضباط الإسرائيليين عبر محكمة العدل الدولية في لاهاي، مشيرا إلى أنها ستكون النهاية للسلطة الفلسطينية . وقال هنغبي مهددا في تلك الرسالة: "في اليوم الذي يتم فيه اتخاذ قرار في محكمة قانونية ضد مقاتل أو قائد أو ضابط منا - سنقطع العلاقات السياسية والأمنية مع السلطة الفلسطينية على الفور. لن نطلب من جنود الجيش الإسرائيلي حمايتهم من الجهاد أو حماس. وهم يعيشون أيضًا في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وجنود الجيش الإسرائيلي يحافظون أيضًا على وجود السلطة الفلسطينية. إذا لم نفعل ذلك فإن مصيرهم سيكون مثل ما حدث في غزة حيث تم إلقاؤهم من فوق الأسطح. ها قد تم تحذيركم." وفي الوقت نفسه كشف هنغبي أيضًا أن هناك مناقشات مع الفلسطينيين بوساطة الأردن للمساعدة في دفع اتفاق سلام مع السعودية. وقال مستشار الأمن القومي إن المحادثات

تجري في منتدى تم إنشاؤه بمساعدة الأردن، وبحسب قوله فإن" ممثلي الدول يتحدثون بكل صراحة عما يريدون"، بهدف تحقيق التطبيع. وأكد هنغبي وفق النشر في موقع والا: "هذه المرة لن يتركوا هذه الاتفاقيات تفلت من أيديهم. نحن نؤيد اشتمال الاتفاقية على 'مكون فلسطيني كبير'، بشرط ألا يكون هناك أي ضرر لأمن إسرائيل". أستطيع أن أقول بناء على المحادثات التي جرت في الأسابيع الأخيرة إن الأميركيين يعتقدون أن فرص التوصل إلى اتفاق بين السعودية والولايات المتحدة وإسرائيل ليست ضئيلة." وتطرق مستشار الأمن الوطني هنغبي أيضا إلى التهديد النووي الإيراني، قائلا في كلمته أمام المؤتمر السنوي لمعهد سياسة مكافحة الإرهاب في جامعة رايخمان إنه "بحال لامس تخصيب لليورانيوم نسبة 60في المئة، فإنه يعني أن الإيرانيين يتجهون نحو القنبلة النووية". وأضاف: "لا يمكننا الرهان على مصيرنا إذا بدا أن هذه هي السياسة الإيرانية، فسيتعين على إسرائيل أن تتحرك دون أن يكون لديها خيار آخر.

* * *

### i24NEWS: رئيس الموساد يهدد ايران ويكشف :"أحبطنا 27 عملية ايرانية ضد إسرائيليين ويهود"

قال رئيس الموساد الإسرائيلي دافيد بارنياع في كلمة له اليوم إن "ايران تواصل جهودها التي لا تنتهي، بواسطة خلايا إرهابية، استهداف الإسرائيليين واليهود في أنحاء العالم. هي تستخدم 'الوكلاء' للتخفي من ورائهم، هذا أمر لا يمكن أن يمر علينا". وأضاف: "نخشى بأن تبيع روسيا أسلحة لايران يمكن أن تهدد سلامتنا". وشدد رئيس الموساد :"في مواجهة النظام الايراني، ومواجهة قوته العدوانية- لا ينبغي سوى اتخاذ موقف صارم" . وكشف بارنياع :"فقط في العام الماضي أحبطنا 27 عملية لخلايا عملت كوكلاء لإيران ضد إسرائيليين ويهود في أنحاء اوروبا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، حان الوقت لتحصيل ثمن من الإيرانيين بطريقة مختلفة : استهداف إسرائيليين ويهود من قبل وكلاء أو ايرانيين سيؤدي لأنشطة ضد الايرانيين الذين يرسلون- من المستوى المنفذ حتى متخذي القرارات، ايضا في قلب ايران وطهران ." وطالب خلال تصريحاته دول العالم الحر التوقف من التوجه لإيران بسبب تصرفاتها، وأشاد بنشاط الولايات المتحدة الحاسم لضمان حرية الملاحة في منطقة الخليج "في مواجهة الإرهاب الذي تحاول ايران تعزيزه في المجال البحري ." وتطرق بارنياع أيضا في كلمته بتوسع إلى الأسباب التي قادت بأن يشعر النظام الايراني بمزيد من الثقة خلال العام الماضي، والتي شملت صفقات الأسلحة التي أبرمتها ايران مع روسيا، وقمع احتجاجات الحجاب وفي هذا السياق قال :"كلما تعززت الثقة بالنفس الايرانية تتزايد الجهود لنشر الإرهاب في أنحاء العالم بسبب الشعور أن الثمن الذي سيتم دفعه لن يكون مرتفعا ."

* * *

### i24NEWS: مشاركة بأول وفد تجاري رسمي إسرائيلي بالسعودية لـ i24NEWS: "حظينا بحفاوة كبيرة من السعوديين"

عبرت د.نيريت اوفير الخبيرة بشؤون الشرق الأوسط ودول الخليج والمشاركة في أول وفد تجاري إسرائيلي الى السعودية عن رضاها الكبير عن الزيارة الى السعودية مشددة على أن الوفد حظي بحفاوة واهتمام بالغ من السعوديين خلال زيارة الوفد الذي ضم 12 رجل أعمال للمشاركة في مؤتمر تكنلوجي . وعن الوفد والاستقبال الذي حظي فيه بالسعودية قالت

بمقابلة خاصة لـ": i24NEWSالوفد ضم 12 رجال أعمال إسرائيليين وصل للمرة الأولى الى السعودية ، دخلوا بجوازات أجنبية لكنهم دخلوا كوفد رسمي ، شارة كل شركة إسرائيلية وضعت بشكل علني في المؤتمر التكنلوجي والجميع عرف من نحن، استعرضنا خمسة تقنيات تكنلوجية إسرائيلية جديدة ، حظينا بحفاوة واهتمام دافئ جدا من السعوديين

وحول رأيها إن كان هناك احتمال بالإعلان عن تطبيع اسرائيلي سعودي قالت :" يجب أن نشير أولا أنه توجد علاقات بين البلدين منذ عقدين، هناك علاقات هادئة ، كعلاقات تجارية، فهذه ليست المرة الاولى التي يزور بها وفد تجاري إسرائيلي السعودية ، زارتها وفود غير رسمية ، إضافة الى وفود رياضية ، دخلت وفود إسرائيلية رياضية للسعودية عام 2021 وكان لي الشرف بمرافقة الوفد الإسرائيلي الرياضي الأول الذي شارك في رالي داكار وشرع الباب بالنسبة للرياضة، الجديد هنا الخطوات الحقيقية باتجاه التطبيع، ولكن لا يمكننا الحديث الآن بأننا نقترب لأن المسافة لا زالت بعيدة ويجب أن نكون حذرين وهناك قضايا لم تحل، لكن يوجد تفاؤل حذر بأننا نقترب، فحين تواجدنا هناك وعلموا بأننا إسرائيليين شعرنا بالراحة ."

وحول العقبات التي تواجه عملية التطبيع بين البلدين برأيها قالت :"أنا أشعر بأن المستوى السياسي غير ناضج، على المستوى التجاري نحن ندرك التعاونيات التجارية وهي أمر قائم ، الوفود الرياضية ووفود القطاع الخاص تتوافد الى السعودية ، لكن لا يوجد نضوج في المستوى السياسي، لدينا عدم استقرار سياسي بدولة إسرائيل حقيقة وجود حكومة تتغير كل عام ونصف في إسرائيل لا يسهم بالنضوج اتجاه اتفاق سلام مع السعودية لأن الطرف الأخر يريد أن يدرك مع من يبرم السلام ، هو لا يريد ابرام اتفاق مع رئيس حكومة لن يكون موجودا بعد عام أو عام ونصف ، هذا الأمر يجب أن تواجهه دولة إسرائيل بالإضافة الى القضايا السياسية التي لا يوجد لها علاقة مع القطاع الخاص ."

* * *

## تايمز أوف إسرائيل: "أكبر مشروع تعاون في تاريخنا": رئيس الوزراء يشيد بممر النقل الجديد بقيادة الولايات المتحدة

أشاد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم السبت بالخطة التي تم الإعلان عنها مؤخرا بدعم من الولايات المتحدة لبناء ممر للسكك الحديدية والشحن يربط الهند بالشرق الأوسط وإسرائيل وأوروبا، ووصفها بأنها "تطور كبير."

ويعد الممر مشروعا طموحا يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتعاون السياسي وسيساعد في تعزيز التجارة ونقل موارد الطاقة وتحسين الاتصال الرقمي. ومن شأن ممر السكك الحديدية والشحن أن يساعد على ربط مساحة واسعة من العالم ماديا، وتحسين الاتصال الرقمي وتمكين المزيد من التجارة بين البلدان، بما في ذلك منتجات الطاقة مثل الهيدروجين. وعلى الرغم من أن مسؤولي البيت الأبيض لم يحددوا جدولا زمنيا لاستكماله، إلا أن الممر سيوفر بديلا ماديا وأيديولوجيا لبرنامج البنية التحتية الصيني الذي يشمل عدة دول. ولم يذكر البيت الأبيض تفاصيل بشأن كيفية تمويل المشروع.

ووصف نتنياهو المبادرة بأنها "مشروع التعاون الأكبر في تاريخنا" ومشروع "يقودنا نحو عصر جديد من الاندماج والتعاون الإقليمي والعالمي، الفريد من نوعه وغير المسبوق." وفي رسالة بالفيديو، قال نتنياهو إن الممر الجديد سيحقق "رؤية تعود إلى سنين طويلة والتي ستغيّر وجه الشرق الأوسط، ووجه إسرائيل." ستتحول "دولتنا دولة إسرائيل إلى مفرق رئيسي في هذا الممر الاقتصادي إذ ستفتح سككنا الحديدية وموانئنا البحرية بابًا جديدًا من الهند عبر الشرق الأوسط وصولاً إلى أوروبا وبالاتجاه المعاكس أيضًا." وشكر بايدن وإدارته "على المجهود الكبير الذي تمخض عنه هذا الإعلان التاريخي." ووعد بأن إسرائيل "ستسخر كل ما أؤتي لها من قدرات، وكل خبراتها بكامل زخمها والتزامها... من أجل تحقيق هذا الحلم."

وكان نتنياهو قد ناقش في وقت سابق إمكانية إنشاء شكة قطار تربط إسرائيل بالسعودية. ولا توجد علاقات دبلوماسية بين السعودية وإسرائيل، على الرغم من أن البيت الأبيض يدفع نحو تطبيع العلاقات بينهما.

وقال وزير الخارجية إيلي كوهين السبت إن مكتبه "يواصل جهوده لربط دول اتفاقات إبراهيم وإسرائيل، الأمر الذي سيختصر بشكل غير مسبوق الوقت الذي يستغرقه نقل البضائع عبر دول الخليج إلى إسرائيل ومن هناك إلى أوروبا، وسوف يقلل بشكل كبير من تكاليف الشحن." وأضاف: "هذا جزء من رؤية السلام الإقليمي ونتيجة أخرى لاتفاقيات إبراهيم التي تم التوقيع عليها قبل ثلاث سنوات والتي تغير وجه الشرق الأوسط وتشجع الاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة وتخفض تكاليف المعيشة للإسرائيليين."

وقال مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان يوم السبت إن مشروع النقل لا يعتبر "مقدمة" لاتفاق تطبيع محتمل لكنه وصف إدراج إسرائيل بأنه "مهم." وقال سوليفان: "يركز المشاركون في هذا الجهد على النتائج العملية التي تحقق نتائج مفيدة لشعوبهم. وممر من هذا النوع، بحكم الجغرافيا، يعمل بشكل أفضل مع مشاركة إسرائيل... والدول المشاركة أعطت الأولوية لذلك." وقال سوليفان إن الممر سيشمل الهند والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن وإسرائيل والاتحاد الأوروبي.

وقال سوليفان: "نعتقد أن المشروع نفسه جريء وتحويلي، لكن الرؤية الكامنة وراء المشروع جريئة وتحويلية بنفس القدر، وسنرى تكرارها في أجزاء أخرى من العالم أيضًا." وقال سوليفان إن الشبكة تعكس رؤية بايدن "لاستثمارات بعيدة المدى" تأتي من "قيادة أمريكية فعالة" والاستعداد لاحتضان الدول الأخرى كشركاء. وقال إن البنية التحتية المحسنة ستعزز النمو الاقتصادي وتساعد على جمع دول الشرق الأوسط معًا وترسيخ تلك المنطقة كمركز للنشاط الاقتصادي بدلاً من أن تكون "مصدرًا للتحديات أو الصراعات أو الأزمات" كما كانت في التاريخ الحديث.

وقال سوليفان إن التخطيط للمشروع بدأ بعد زيارة بايدن إلى جدة بالمملكة العربية السعودية في يوليو 2022، حيث أكد على الحاجة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. وبدأ البيت الأبيض في يناير بإجراء محادثات مع الشركاء الإقليميين حول هذه الفكرة. وبدأت صياغة الخرائط والتقييمات المكتوبة للبنية التحتية الحالية للسكك الحديدية في الشرق الأوسط بحلول الربيع. وسافر سوليفان، وكبار مساعديه في البيت الأبيض هوكستين وبريت ماكغورك، إلى المملكة العربية السعودية في مايو للقاء نظرائهم الهنود والسعوديين والإماراتيين

وأعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن وحلفاؤه عن الخطط إلى جانب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين خلال القمة السنوية لمجموعة العشرين لأكبر الاقتصادات في العالم. وهي جزء من مبادرة تسعى "الشراكة من أجل الاستثمار العالمي في البنية التحتية." وقال بايدن إن "هذه صفقة كبيرة. هذه صفقة كبيرة للغاية."

ووصفت فون دير لاين المشروع بأنه "جسر أخضر ورقمي عابر للقارات والحضارات". وأضافت أنه يشمل كابلات لنقل الكهرباء والبيانات. وأعلنت أيضًا عن "ممر عبر إفريقيا" يربط ميناء لوبيتو الأنغولي بالمناطق غير الساحلية: مقاطعة كانانغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومناطق تعدين النحاس في زامبيا.

وفي معرض حديثه عن المشروع الأفريقي، وصفه بايدن بأنه "استثمار إقليمي يغير قواعد اللعبة"، وقال إن "كلاهما خطوات ضخمة للغاية إلى الأمام." ووضع عاموس هوكستين، منسق بايدن للبنية التحتية العالمية وأمن الطاقة، جدولاً زمنياً تقريبياً للمشروع خلال العام المقبل. وستقوم مجموعات عمل بوضع خطة أكمل وتحديد جداول زمنية في الشهرين المقبلين. وستتضمن المرحلة الأولى تحديد المجالات التي تحتاج إلى الاستثمار وأين يمكن ربط البنية التحتية بين البلدان. وقال هوكستين إنه يمكن وضع الخطط خلال العام المقبل حتى يتمكن المشروع من الانتقال إلى إعداد التمويل والبناء وعملت جميع الأطراف منذ ذلك الحين على وضع اللمسات الأخيرة على تفاصيل الاتفاق الذي أُعلن عنه يوم السبت.

* * *

### تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يرفض اعتماد قرار بن غفير تشديد أوضاع الأسرى الأمنيين

قرر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الأحد تأجيل اتخاذ قرار بشأن مبادرة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير تشديد ظروف الأسرى الأمنيين الفلسطينيين إلى ما بعد الأعياد اليهودية. وبحسب تقارير إعلامية عبرية فإن بن غفير طلب لقاء رئيس الوزراء وجها لوجه في محاولة لإقناعه بدعم موقفه بضرورة تقليص حقوق الزيارات العائلية للأسرى الأمنيين الفلسطينيين من مرة واحدة في الشهر إلى زيارة كل شهرين. في الاجتماع، رفض نتنياهو وفقا للتقارير دعم بن غفير، وبعد ذلك أصدر وزير الأمن القومي بيانا قال فيه إنه سياسته هي التي ستُنفذ بغض النظر. وجاء في بيان بن غفير "خلافا لما قاله مكتب رئيس الوزراء لوسائل الإعلام، فإن قرار الوزير يستند إلى أوامر مصلحة السجون التي تتمتع بمكانة القانون الملزم"، وأضاف البيان "في الاجتماع، تقرر أن مكتب رئيس الوزراء سيطلب من المستشارة القضائية للحكومة أن تحكم في هذه المسألة."

بعد ذلك أصدر مكتب رئيس الوزراء بيانا ردا على بن غفير قال فيه إن "القرار بشأن قضية السجناء الأمنيين لن يتخذه إلا رئيس الوزراء والحكومة." والتقى الوزير اليميني المتطرف بنتنياهو قبل اجتماع في وقت لاحق من اليوم مع رؤساء الأجهزة الأمنية حول الترتيبات الخاصة بالأعياد اليهودية في الشهر المقبل. وعارض رؤساء الأجهزة الأمنية بشدة مقترحات بن غفير لتشديد أوضاع الأسرى الأمنيين الفلسطينيين.

بحسب القناة 12، يُعتقد أنه خلال الاجتماع دعا جميع قادة الأجهزة الامنية إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي خلال فترة الأعياد والامتناع عن زيادة أوضاع الأسرى الأمنيين الفلسطينيين سوءا. وأضاف تقرير القناة 12 أنه قبل اللقاء، رد بن غفير على الرفض المتكرر من الدائرة الداخلية لرئيس الوزراء بشأن قضية الأسرى، بالقول إنه سيكون على استعداد لتأجيل تغيير ظروف السجن إلى ما بعد إجراء مناقشة حول هذه المسألة في المجلس الوزاري الأمني المصغر. وقال زعيم "عوتسما يهوديت" بحسب التقرير: "آمل أن تقدم المؤسسة الأمنية آراء متنوعة وليس رأيا توافقيا واحدا."

على الرغم من أن وزارة بن غفير مسؤولة عن الأمن الداخلي، إلا أن الكثيرين يرون أن نتنياهو لا يثق بوزير الشرطة اليميني المتطرف، وقيل إنه كثيرا ما يبقيه خارج المناقشات الرئيسية مع كبار المسؤولين الأمنيين. وفي الشهر الماضي، أعلن بن غفير أنه سيتم السماح للأسرى الفلسطينيين المسجونين بتهم أمنية بزيارات عائلية مرة واحدة فقط كل شهرين، مما يعني تقليص الزيارات الشهرية التي كان مسموحا بها في السابق. وأشار الوزير إلى أن قراره يتوافق مع اللوائح الرسمية، على الرغم من أنه تم التخفيف من هذه اللوائح على مر السنين.

في حين أن السياسة الرسمية لمصلحة السجون تنص على السماح بالزيارات مرة واحدة كل شهرين، إلا أن الزيارات الشهرية أصبحت هي القاعدة في السنوات الأخيرة. وقد تم تسهيل ذلك من خلال التعاون مع منسق أعمال الحكومة في المناطق والصليب الأحمر.بالإضافة إلى تقليص الزيارات العائلية، يعتزم بن غفير تطبيق خطوات إضافية ضد الأسرى الأمنيين، بما في ذلك تقليل أنواع الشامبو المتاحة للنزلاء، وتقييد الوصول إلى بعض القنوات التلفزيونية، وتقليص الوقت المسموح به في ساحة السجن والحد من توفر لحم الضأن، حسبما ذكرت القناة 12 الأسبوع الماضي.ولقد أعلن أسرى أمنيون فلسطينيون في الشهر الماضي نيتهم الإضراب عن الطعام احتجاجا على القيود الجديدة. وأشار الأسرى إلى أن الإضراب سيبدأ في 14 سبتمبر.

وأعرب مسؤولون أمريكيون كبار في حديث مع القناة 12 عن خشيتهم من خطط بن غفير لتغيير الوضع الراهن المتعلق بالأسرى ولقد نقلوا هذه الرسالة إلى نظرائهم الإسرائيليين. تصاعدت التوترات وسط سلسلة من الهجمات الفلسطينية الدامية ضد الإسرائيليين وأشهر من المداهمات التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية في البلدات الفلسطينية بالضفة الغربية لاعتقال مطلوبين فلسطينين، فضلا عن الارتفاع في هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين.

* * *

## معاريف: التطبيع ليس الحل: نهاية الصراع مع الفلسطينيين لا تأتي إلا بشرط واحد

بقلم أوفير جندلمان

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

الأسبوع الماضي، توجه إلى السعودية وفد من السلطة الفلسطينية بهدف الحوار مع النظام السعودي أو بشكل أدق مع ولي العهد محمد بن سلمان، حول الإنجازات الفلسطينية المُحتملة نتيجة إقامة العلاقات بين السعودية وإسرائيل. في

الخلفية، تقف التحركات الأمريكية الحثيثة بهذا الشأن، رغم نفيها المتكرر لحدوث انطلاقة مُتوقعة قريبًا بين الرياض وتل أبيب. حسب التقارير الواردة في الإعلام العربي، يبدو أن السعودية معنية بإحراز تقدم بالفعل، بل ورد أنها مُستعدة للتنازل عن موقفها التقليدي بأن التطبيع مع إسرائيل لن يحدث دون تحقيق حل الدولتيْن، رغم أنه لا يرجح أن توافق على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل لا يتضمن إنجازات للفلسطينيين، ومن بينها زيادة سيادتهم في الضفة الغربية.

في هذا الإطار، طرح الفلسطينيون مقترحات بأن تدعم الولايات المتحدة الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، تفتح من جديد قنصليتها في القدس، وتلغي تشريع الكونغرس الذي يعرّف السلطة الفلسطينية بأنها تنظيم إرهابي. كما اقترحوا أن تدعم واشنطن نقل أراضٍ من المنطقة (ج) من السيادة الإسرائيلية إلى السيادة الفلسطينية، وتدمير البؤر غير القانونية. من إسرائيل، يطلبون كالمعتاد الرجوع إلى خطوط الـ 67. هذه هي مطالب الحد الأقصى والمُبالغ فيها، ووردت الآن تقارير تفيد بأن مسؤولين كبار في الإدارة رفضوا هذه المطالب ونصحوا السلطة بتقليلها إلى حد كبير.

الموقف الفلسطيني الثابت هو المعارضة الشديدة لأيّ تطبيع بين إسرائيل والدول العربية، وذلك بشكل أساس لأن معناه هو فقدان زمامها التقليدي المُمسك بعلاقات إسرائيل مع العالم العربي، في ظل معارضتهم لإنهاء الصراع مع إسرائيل. هكذا عبر الفلسطينيون عن معارضتهم الأكثر شدة بعد الإعلان عن "اتفاقيات إبراهيم" للإمارات والبحرين، ولم يترددوا في التسبب بأزمة عميقة في العلاقات معهما لم تحل بعد. كما رفض أبو مازن في الماضي طلب ابن سلمان بالموافقة على إقامة علاقات بين إسرائيل والسعودية، وأثار غضب ولي العهد السعودي عليه.

وبناءً عليه، يبدو أن الفلسطينيين يتبعون هذه المرة نهجًا مختلفًا، إنهم يفهمون أنه ليس بمقدورهم وقف "قطار التطبيع"، وثمن الصراع العلني، الصعب والمتواصل مع ابن سلمان باهظ جدًا بالنسبة لهم. لذلك، سيحاولون أن يستخلصوا من التطبيع إنجازات بعيدة المدى، دائمة وثابتة، لا تستطيع إسرائيل أو الولايات المتحدة التراجع عنها.

يبدو أننا نقف الآن على حافة تغيير في ديناميكا المنطقة، فإقامة علاقات بين السعودية وإسرائيل سيُنهي، بحكم الأمر الواقع، الصراع العربي - الإسرائيلي (لكن ليس الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي)، وسيخلق فرصًا اقتصادية جبارة لصالح إسرائيل. أما الفلسطينيون فالأمر واضح لديهم وضوح الشمس، لذلك فهم يعارضون بكل ما أوتوا من قوة، ولا ينوون على الإطلاق إنهاء الصراع مع إسرائيل، فهو الذي يحدد هويتهم ويشكّل مصدر دخل دولي. بالنسبة لهم، إنهاء الصراع يحدث فقط عندما تهزم إسرائيل عسكريًا أو تتفكك من الداخل.

* * *

## هآرتس: كبار المتقاعدين العسكريين يكتشفون فجأة الأبرتهايد

بقلم ايريس ليعال

في اسبوع دراماتيكي، قبل يومين على مناقشة المحكمة العليا للالتماسات التي تريد الغاء قانون الغاء ذريعة المعقولية، حيث لو أن الاجواء تشتعل بالتحريض والغضب، فانه لا يوجد شيء أكثر عبثية من قذف كلمة الأبرتهايد في هواء العالم

– نفس الكلمة، التي اذا خرجت من فم رجل المؤسسة الامنية فهي مثابة استخدام محظور للاسم الصريح. مع ذلك، عندما رئيس الموساد السابق يقول بأن "اسرائيل تدير نظام أبرتهايد في يهودا والسامرة"، ويبرر اقواله بأنه "في المنطقة التي فيها ابناء شعبين تتم محاكمتهما حسب قانونين، فان هناك دولة أبرتهايد"، عندما يتم طرح سؤال ماذا حدث بربكم. كيف يعقل أن هذه الكلمة هربت من الغرف المغلقة ووصلت الى أذن وسائل الاعلام الاجنبية.

بشكل عام ما الذي يحدث مؤخرا لكبار المسؤولين في جهاز الامن، الذين على الفور بعد تقاعدهم ينضمون الى اليساريين من بينهم؟ أنا سأقفز عن سؤال مثير للغضب وهو أين كانوا حتى الآن ولماذا خدموا في منظومة القمع هذه، وكأنه كان جثة مرمية في بيت الدرج، وسأقوم بالتركيز على تمير باردو كمثال. نحن نشاهد عملية متسارعة لمجموعة مدنية تتحرر من سنوات كثيرة من القمع وتكون فجأة قادرة على رؤية أن الاحتلال هو شر اخلاقي، لأن هذا هو احتلال بتسلئيل سموتريتش واحتلال ايتمار بن غفير، وليس مثلا احتلال بني غانتس.

فجأة يتعرض الطيارون والمقاتلون في الاسطول ووحدات الاستخبارات الى هجوم ظاهرة تسمى في الأدبيات بـ "الاغتراب". ومثلهم العمود الفقري لرجال أمن كبار سابقين، الذين لم يعودوا يشعرون بأنهم ما زالوا مضطرين الى الانكار، لأنهم لا يتحملون أي مسؤولية عما يحدث. فهذه بالنسبة لهم ارض غريبة وبعيدة قام المسيحانيون بغزوها. وهي لم تعد بلادهم بعد الآن وهم احرار بفحصها بعين ليبرالية من خلال منظور حقوق الانسان. هذا جيد. نعم، الآن بعد أن أصبح شخص آخر مسؤول عن الاحتلال فقد ظهر أن حقوق الفلسطينيين قد تم سحقها منذ خمسين سنة وأكثر. لقد أدركوا، بالحدس العادي لمن كانوا يشكلون الهيمنة، أن الوضع يتغير رغم أنفهم. وبعضهم يذهبون الى القول بأن "هدف الاصلاح" هو أكثر من مجرد اقامة ديكتاتورية بيبية، بل هو تبديل الهيمنة. لا، يؤسفني تخييب الظن، ايضا في هذه المرة الهيمنة التي ستقام ستكون بيضاء أكثر من البياض، ورمادية في الروح والرؤية، وبيروقراطية في المزاج والفكر. في الكريما المخفوقة فوق الطبقة العليا في الكعكة ستكون مزروعة بعض الدمى على شكل ياريف لفين وسمحا روتمان. عمليا، الصراع السري بين بنيامين نتنياهو ولفين وبين الصهيونية الدينية، كما يقولون، هو حول هذا الأمر. أحدهم يريد هنغاريا والآخرون يريدون جمهورية جلعاد من البحر الى النهر. شكرا لأنكم سألتم، مرة اخرى يخدعون السود.

ملاحظة هامشية: الشرقيون في الحكومة تم ادخالهم الى هناك (كالعادة) بصفتهم مهرجين شعبويين يقدمون مشهد لوسائل الاعلام من اجل حرف انتباهها عن الانشغال بالأمور المهمة. هم كانوا، بكل معنى الكلمة، العمال السود الذين فتحوا الطريق. ليس اصحاب النفوذ، بل الظهر الذي وراءه اختفت القوة الحقيقية. ولكن الآن المعسكر الليبرالي الذي يناضل على حياته بدأ يدرك بأن الخطر الاكبر يأتي من الصهيونية الدينية.

هذه هي القواعد: طالما أن القبعة توجد على رأس كل من حيلي تروفر ومتان كهانا فان الجيش هو بوتقة صهر الشعب، وهو الذي يلغي الفروقات الطبقية والعرقية، والجيش الاكثر اخلاقية في العالم. في اللحظة التي توضع فيها القبعة على رؤوس المتعصبين فان الامر يتعلق بجيش احتلال يستخدم الأبرتهايد.

اسرائيل تقوم باستخدام نظام الأبرتهايد، وجريمة ضد الانسانية، حسب تعريف محكمة العدل الدولية. هذا صحيح الآن وهذا كان صحيح ايضا من قبل. ولكن الآن لم تعد توجد تسهيلات. الكلمة قيلت، وحتى لو انقلب العالم رأسا على عقب وشكلت حكومة ليبرالية تجدد الشعور بالانتماء في اوساط رؤساء المؤسسة الامنية في الدولة فان الحقيقة ستبقى على حالها وهي أنه لا توجد ديمقراطية مع الفصل العنصري.

* * *

## القناة الـ 12: ما تسعى إليه السعودية واضح: التطبيع من شأنه أن يقودها إلى الهدف النهائي

بقلم عاموس جلعاد، جدعون فرانك، د. أفرايم أسكولاي، د. شاي هار تسفي

سباق التسلح النووي بتصريح من إسرائيل: خطر الاتفاق مع السعودية

في إطار الاتفاق المتبلور بين الولايات المتحدة، السعودية وإسرائيل، يسعى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان للحصول على تصريح بتطوير دائرة إنتاج الوقود النووي الكاملة على أرض المملكة من الولايات المتحدة.

المغزى الرئيسي لذلك هو وضع البنية التحتية لتطوير برنامج نووي عسكري سعودي في المستقبل. نتيجة أخرى ربما تكون سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، والذي يتضمن أول ما يتضمن مصر وتركيا. إضافة إلى ما سبق، الموافقة الإسرائيلية على تخصيب اليورانيوم في السعودية ستشكّل في الواقع إلغاء عقيدة رئيس الحكومة بيغن، والتي بموجبها تعمل إسرائيل على منع أيّ دولة في الشرق الأوسط من تطوير وتعزيز السلاح النووي. هذه التطورات سيكون لها انعكاسات سلبية على الاستقرار في الشرق الأوسط، وعلى صورة قوة إسرائيل وردعها وعلى نظام منع الانتشار العالمي (NPT).

البرنامج السعودي والرد على إيران

تطوير القدرات في المجال النووي يُعتبر مدماكًا مركزيًا في رؤية ولي العهد لتحويل السعودية إلى قوة عالمية عظمى، تتمتع بضمانات أمنية أمريكية، ووصولًا مُمكنًا للسلاح النووي. في الواقع، ابن سلمان يتطلع لخلق وضع لا تتخلف فيه السعودية عن إيران في سباق تحقيق القدرات النووية العسكرية. هذا الفهم لقي تعبيرًا عنه في تصريحاته المعلنة بأنه "إذا ما طورت إيران القنبلة النووية، فإن السعودية ستتبعها."

علامات اشتباه أن المتحدث عنه بالفعل هو التطلع على المدى البعيد إلى إقامة برنامج نووي عسكري، يُمكن إيجادها في حقيقة أنه ليس هناك منطق اقتصادي لتدشين بنية تحتية لتخصيب اليورانيوم والامتناع عن الخيار الأبسط، وهو شراء اليورانيوم المخصب، وذلك بشكل خاص في ظل قدرات السعودية المتدنية في مجال النووي، علامات الاستفهام حول كميات رواسب اليورانيوم التي وجدت في المملكة طالما أنه ليس فيها أكثر من عشرة مفاعلات. نؤكد أيضًا على أن السعودية ترفض لغاية الآن التوقيع على اتفاقية الإشراف الكامل الاعتيادي وعلى "البروتوكول الإضافي" لوكالة الطاقة

الذرية على النشاطات في المجال النووي. أضف إلى ذلك، المنشورات بشأن العلاقات بين السعودية وباكستان في المجال النووي.

حجة مركزية تطفو على السطح وتبرز، وهي أن السعودية لديها بدائل أخرى عدا الولايات المتحدة لتدشين دائرة وقود نووية. في اختبار الواقع، هذه الحجة ليست صحيحة، فالدول العظمى النووية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، روسيا، والصين، لم توفر لا الوصول ولا قدرات التخصيب للدول الأخرى. الولايات المتحدة صاحبة المفهوم الأشد صرامة، وبما يتوافق بسياسة "المعيار الذهبي"، تمنع نشاطات تخصيب اليورانيوم وفصل الوقود المشع، كشرط لبيع مفاعلات الطاقة. ذلك ما حدث مثلًا في الاتفاقيات التي وقعتها الولايات المتحدة مع الإمارات عام 2009، وكوريا الجنوبية عام 2015؛ بل إن الأخيرة تعهّدت قبل ذلك - في اتفاقيات مع الولايات المتحدة - بالامتناع عن القيام بالأعمال المتعلقة بالتخصيب والعزل.

وبطريقة مشابهة، روسيا وفية لسياسة منع نقل قدرات التخصيب كما حدث في عملها على إقامة مفاعلات الطاقة في إيران، في تركيا وفي مصر، في عقود خاصة، المغزى منها أن روسيا نفسها هي المسؤولة عن توفير الوقود النووي للمفاعلات وتفريغ الوقود الاشعاعي ونقله إلى روسيا. الشواذ عن القاعدة في العقود الأخيرة هم باكستان وكوريا الشمالية، اللتان باعتا سرًا القدرات النووية العسكرية لإيران، سوريا وليبيا.

على إسرائيل أن تدفع باتجاه خيارات أخرى

أحد الأسئلة المهمة يتعلق بمدى استقرار النظام السعودي وتأمين المواقع النووية على أرض المملكة، وذلك بشكل خاص في ظل دروس الماضي في أعقاب انهيار نظام الشاه في إيران واعتلاء الاخوان المسلمين سدة الحكم في مصر قبل حوالي عقد. في سيناريو الانقلاب وأزمة داخلية عميقة، جميع التعهدات التي ستلزم السعودية بها نفسها، بما في ذلك على سبيل المثال الاستعداد لإقامة مصنع خارج الحدود الإقليمية في أرض المملكة، تحت سيطرة أمريكية، والمراقبة الوثيقة من قِبل الوكالة الدولية؛ لن تكون سارية المفعول. والمعنى هو أنه وبعد انقشاع غبار النجوم الناتج عن صفقة التطبيع، ربما تجد إسرائيل نفسها في واقع يضج بالمخاطر الاستراتيجية.

في ظل ما سبق، على إسرائيل أن تعارض أيّ إمكانية لإقامة دائرة وقود نووي كاملة في السعودية. وأكثر من ذلك، هناك نماذج مختلفة تستطيع السعودية أن تستخدمها للحصول على اليورانيوم المخصب للاستخدامات المدنية دون القيام بالتخصيب على أراضيها. مثلًا، ملكية سعودية جزئية لمصنع تخصيب خارج المملكة، في الولايات المتحدة او أي دولة أوروبية أخرى دون الوصول إلى التقنية. ذلك فيما يشبه الملكية الجزئية التي كانت لإيران في مصنع لتخصيب اليورانيوم في فرنسا أيام الشاه. خيار اخر وهو شراء اليورانيوم المخصب من سوق الطاقة الدولي، كما تفعل كل من إسبانيا أو فنلندا على سبيل المثال. تجدر الإشارة إلى أنه في أيّ حالة توجد فيها صعوبات في الحصول على اليورانيوم المخصب للوقود النووي المستخدم في مفاعلات الطاقة، يوجد بنك وقود مخصب في كازخستان تحت سيطرة الوكالة الدولية. نموذج مُحتمل آخر هو الاتفاق الذي تم توقيعه بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، ورغم ان الاتفاق لا يقطع الطريق

أمام الأعمال في دائرة الوقود، غير أنه يشترط ذلك بالموافقة الأمريكية. من هنا، فالمخاطر الكامنة في الاتفاق قليلة، وعليه يُمكن أن يُعتبر قاعدة لاتفاق مستقبلي.

وفي السطر الأخير، اتفاقيات السلام والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية تعتبر لبنة أساسية في الأمن القومي الإسرائيلي. كذلك، اتفاق السلام مع السعودية ستكون له انعكاسات إيجابية بعيدة المدى على إسرائيل. مع ذلك، إذا تضمن هذا الاتفاق تطوير قدرات إنتاج دائرة وقود نووية كاملة في السعودية، فإن المخاطر على إسرائيل وعلى الاستقرار في المنطقة ستكون كبيرة. وبناءً على ذلك، من الضروري منع السعودية من تطوير هذه القدرات الخطيرة، وأيّ اختيار آخر من شأنه أن يكون مُبكيًا للأجيال القادمة.

* * *

### ذي ماركر: هل يصل الدولار إلى سعر 4 - 5 شيكل؟

بقلم ايتان افريئيل

في نهاية الاسبوع الماضي انضمت جهة مالية اخرى الى مجموعة "حارقي المخازن" حسب رؤية وزير المالية بتسلئيل سموتريتش

وهي بنك "جي. بي. مورغان" الامريكي. وهو البنك الاعلى قيمة في العالم. وحسب وكالة انباء "بلومبيرغ" فان الاقتصاديين في البنك وجدوا أنه في السابق كان هناك ارتباط ايجابي بين مؤشر ناسداك الامريكي وبين سعر الشيكل الاسرائيلي. ولكن مؤخرا هذا الارتباط تم تحطيمه – ناسداك (13.761.53، 0.09 في المئة+) ارتفع منذ بداية السنة الحالية 40 في المئة، في حين أن الشيكل انخفض 9 في المئة مقابل الدولار (3.844 في المئة، 0.1 في المئة ناقص). السبب حسب مورغان هو الانقلاب النظامي الذي أدى الى انخفاض الاستثمارات الاجنبية في اسرائيل والى تغيير سلوك المستثمرين من المؤسسات.

هذه البيانات بالطبع ليست جديدة. الجميع يعرفونها. الجديد في تحليل مورغان هو التنبؤ: "المخاطرة السياسية يمكن أن تبقى مرتفعة"، كتبوا. لذلك فان "التنبؤ هو أن الشيكل سيواصل كونه سلبي، ومستويات دخل سيئة وتذبذبات سياسية عالية على اساس يومي تبقينا في وضع الخطر". في اعقاب انتهاء بيع الدولارات من قبل شركات هايتيك لدفع الرواتب في 10 الشهر الحالي يتوقع أن يبدأ الشيكل موجة من الانخفاض باتجاه السعر الرمزي 4 شيكل للدولار. وهو مستوى ظهر في اسرائيل للمرة الاخيرة في 2012 واستمر بضعة ايام فقط ليعود الى الايام التي بيع فيها الدولار بصورة ثابتة فوق مستوى 4 شيكل، يجب العودة الى العام 2007. لكن لا يوجد أي شيء خاص أو مقدس في هذا السعر. "إذا الغت المحكمة العليا أو جمدت الغاء ذريعة المعقولية"، قال تاجر عملة اجنبية على خلفية تهديد الائتلاف بالفوضى التي ستندلع في البلاد والتصريح حول عدم الخضوع لحكم المحكمة العليا، "لا يوجد أي سبب لئلا ينخفض الشيكل بسرعة ويصل الى 4.2 شيكل للدولار". هذه الاسعار تطرح سؤال أي سعر للدولار – الشيكل سيجعل بنيامين نتنياهو مع ذلك يوقف الانقلاب؟ 4 شيكل للدولار؟ ربما 5 شيكل، السعر الذي اقترب منه الشيكل لمرة واحدة فقط في 2002، لكنه لم يجتازه في أي يوم؟ ربما لا يوجد أبدا سعر كهذا، ونتنياهو مستعد للسماح لاقتصاد لإسرائيل بالانهيار شريطة حصوله على صلاحيات

الديكتاتور وأن يتم الغاء محاكمته؟ الجواب لا نعرفه، لكن يمكننا فحص ماذا حدث للعملة في دول الزعيمين فيهما بدءا بتغيير النظام من الديمقراطية الى الديكتاتورية، رجب طيب اردوغان في تركيا وفيكتور اوربان في هنغاريا.

عملية اردوغان الديكتاتورية بدأت في 2016، في حينه كان سعر الليرة التركية حوالي 3 ليرة للدولار. ولكن بعد فترات عين فيها اردوغان محافظين للبنك المركزي أناس من جماعته، سعر الليرة في تركيا 27 ليرة للدولار. وحسب التوقعات التي تعتبر صالحة حتى اليوم فان التضخم في تركيا سيصل الى 65 في المئة في السنة الحالية.

وماذا بالنسبة لهنغاريا؟ فيكتور اوربان تم تعيينه رئيسا للحكومة في 2010. وعلى الفور بدأ بانقلابه الذي نفذ بطريقة السلامي. عندما جلس اوربان على الكرسي فان سعر العملة في هنغاريا، البورنت، كان 200 بورنت للدولار. في حين أنه اليوم السعر هو 370 بورنت للدولار. التضخم في هنغاريا حتى الآن هو 16.4 في المئة. في هاتين الدولتين مستوى حياة المواطنين تحطم.

على اساس هذه المعطيات يمكن التقدير: عندما يكون الزعيم مصمم على تحويل النظام من ديمقراطي الى ديكتاتوري، والوضع الاقتصادي لمواطني دولته لا يهمه، فانه لا يوجد حقا سعر صرف، مستوى تضخم أو نسبة نمو، يمكن أن توقفه. هو مستعد لكل ثمن اقتصادي يجب عليه دفعه من اجل الحصول على الحكم بدون قيود، ايضا لأن من سيدفع الثمن هم المواطنون، في حين أن الزعيم والدائرة السياسية – الاقتصادية المحيطة به سيتحولون الى اوليغاركية ستزداد ثراء.

في اسرائيل هذا سيحدث إذا لم يكن للمحكمة امكانية لإلغاء نهب الخزينة العامة لأسباب "معقولة". عندنا المواطنون تحولوا في هذه الاثناء وبحق الى أكثر فقرا، لكن نتنياهو ينتظر انتهاء الاعمال في مقر رئيس الحكومة. احيانا هو يعيش في جناح في فندق "وولدرف ستوريا"، وهو ينهي تأهيل طائرة "جناح صهيون"، التي سيطير فيها قريبا بعد أن تم وقفها عن العمل من قبل سلفه يائير لبيد.

الاستنتاج الصعب هو أنه لا يوجد كما يبدو سعر صرف للدولار، أو أي بيان اقتصادي آخر يجعل نتنياهو يجمد الانقلاب النظامي. ايضا وزير المالية سموتريتش لا يوجد لديه كما يبدو سعر كهذا. بالنسبة لمواطني اسرائيل يمكن أن يدفعوا ثمن اقتصادي مقابل الحلم الكبير لضم المناطق وترسيخ تفوق اليهود وفرض دولة الشريعة على جميع سكان اسرائيل، وربما حتى يتعين عليهم السرور من ذلك. ماذا يساوي القليل من المال مقابل الخلاص؟ وهذا التحليل يطرح سؤال آخر وهو لماذا المعارضة ورؤساء الاحتجاج يختارون تركيز النقد على حكومة نتنياهو بذرائع قانونية ودينية بدلا من التركيز على مستقبل الاقتصاد وعلى حقيقة أن جميع مواطني الدولة، مثل مواطني تركيا وهنغاريا، سيكونون خلال فترة قصيرة أكثر فقرا؟ لأنه خلافا للادعاء الديني، الذي لا يهتمون به، والادعاءات القانونية المعقدة، هم يؤيدون نتنياهو ويعرفون ما هي الازمة الاقتصادية وما هو معناها. وإذا كان خوف المعارضة وخوف الاحتجاج هو أنه في الطرف الآخر سيصنفونهم ك "حارقي مخازن" فهذا خوف خاطئ. من يحرقون المخازن هما نتنياهو وسموتريتش، وهما يفعلان ذلك بوعي ومن خلال الازدراء العلني لالتزامهما العام، لأن اهدافهما الحقيقية تبرر بالنسبة لهم هذا الثمن.

* * *

### هآرتس: دخول قبر يوسف هو ليس حق، بل سلاح

بقلم ألون أراد

قبل حوالي أسبوعين، بعد إصابة أربعة جنود أثناء تأمين الموكب الذي كان يستقله عضو الكنيست تسفي سوكوت ورئيس المجلس الإقليمي شمرون يوسي داغان، كتب سوكوت أن "تأخر في الطريق إلى قبر يوسف في نابلس حدث في أعقاب حادث أمني". وبحسب سوكوت، فإن إصابة ثلاثة جنود هي قصة صغيرة، أمام "التأخير"، في طريقهم لممارسة حقهم على الأرض وزيارة قبر يوسف. دعونا نضع جانبًا للحظة انعدام حساسية سوكوت والثمن الذي يتعين على الجنود دفعه مقابل هذا "الحق"، ونتطرق إلى الحق نفسه: إذا كانت زيارة موقع تراثي تحمل معها غارة عسكرية، فالحديث ليس عن زيارة إلى موقع سياحي أو مكان مقدس، بل عن أسلحة، ولا "حق" لأحد في المشاركة في مثل هذه الزيارة.

بعد كل حدث شبيه بذلك، تطرح أسئلة مثل: هل هذا حقًا قبر يوسف؟ أم أن هذا هو حقا مذبح يشوع؟ وراء الأسئلة هناك افتراض أنه إذا كان المكان "أصيلًا" ويعود بالفعل لحقيقة تاريخية يهودية، فمن الواضح أن هذا يعطينا بعض الحق في زيارة المكان. لكن هذه الأسئلة، رغم كونها مثيرة للاهتمام في السياق العلمي، تصرف المناقشة عن الأسئلة الرئيسية: هل يوجد مثل هذا الحق؟ ما هو مصدر شرعيتنا للوصول إلى تلك المواقع؟ وما مدى صحة الترتيبات التي تسمح بذلك؟

قصص مختلفة يتم تداولها حول هذه المواقع، غالبًا ما تتكرر هذه القصص بنسخ مختلفة لمئات وآلاف السنين. إذا كانت القصص تمثل الحقيقة الإلهية، فكل هذا النقاش سيكون لا لزوم له. لكن من لا يعتقد ذلك، يمكنه بالتأكيد أن يفهم أن محاولة التشبث بـ "هوية الموقع" لتحديد الجهة التي ينتمي إليها، لا معنى لها.

إن التصور السائد في العالم، والأوساط الأكاديمية والقانون الدولي فيما يتعلق بالمواقع التراثية يفترض ضرورة التمييز بين الانتماء الثقافي للموقع أو مكوناته (كنعانية، يهودية، مسيحية، مسلمة أو وثنية) التي يتم الحصول عليها من دراسة الآثار التي تبقى موجودة هناك أو من المصادر التي تحكي عنه، وبين إدارة المكان في الوقت الحاضر من قبل صاحب السيادة. أي أنه لا بد من السؤال عمن له صلاحية تحديد الإجراءات في ذلك الموقع، وبموجب ذلك يتم تحديد ما هي الأنشطة البحثية أو السياحية التي ستتم هناك، إن وجدت. إن هذا التوجه يفترض أن الموقع التراثي عبارة عن تجمع يمثل مجموعة من الثقافات، كان لكل منها دور في تكوينه، في حين أن المجتمع الذي يعيش عليه أو بالقرب منه في الوقت الحاضر هو جزء منه، وهو الوريث الشرعي وصاحب السيادة لتاريخ المكان بأكمله.

في الآونة الأخيرة فقط، ادعى الباحثون في روسيا أنهم اكتشفوا معبدًا يهوديًا قديمًا كان موجودًا في نفس وقت وجود المعبد. وبافتراض صحة هذا الادعاء، هل يمنح ذلك إسرائيل حقًا تاريخيًا في المنطقة، باعتبارها وريثة الشعب اليهودي؟ بالطبع لا. كما لا تستطيع إيطاليا أن تطالب بأن تتطابق حدودها مع حدود الإمبراطورية الرومانية وأن تشمل إسرائيل، لأن المسرح الروماني يقع في طبريا أو قيصرية. تعود هذه المواقع وتاريخها إلى إسرائيل. إذا أرسلت إيطاليا سفينة حربية

لجلب الزوار برفقة جنود إلى قيصرية خلافًا لموقف إسرائيل - فإن البعض سيعتبر ذلك عملًا من أعمال الحرب وعلى أقل تقدير انتهاكًا لسيادة إسرائيل.

رغم هذا المنطق، تعمل إسرائيل في مناطقها منذ نشأتها على طمس التمييز بين الإسناد الثقافي وبين السيادة، ونتيجة لذلك تعمل على نسب المواقع لليهودية في أراضيها والمساحة بأكملها. يخلق هذا التصور لعبة محصلتها صفر تفترض أن هناك تراثًا "جيدًا" أو "مهمًا" (يهودي في حالتنا) يجب الحفاظ عليه، وتراثًا "سيئًا" أو "لا يُذكر" (غير يهودي) يمكن تجاهله أو حتى تدميره. ويمتد هذا النهج إلى الأراضي المحتلة أيضًا. لذلك، فإن التحديد التاريخي لقبر يوسف قد يكون مثيرًا للاهتمام للبحث الأكاديمي التاريخي، الثقافي أو الديني، لكنه لا علاقة له على الإطلاق بمسألة شرعية زيارة سوكوت لقبر يوسف، أو أي زيارة لأي موقع يتطلب عملاً عسكريًا. وبمجرد أن تتطلب زيارة الموقع مساعدة عسكرية، فإنه لا يعتبر نشاطًا سياحيًا أو دينيًا بل هجومًا يهدف إلى فصل الموقع عن المجتمع الذي هو وريثه القانوني، التاريخي والثقافي، ويصبح الموقع سلاحًا موجها ضده.

* * *

## ماكور ريشون : آلاف الصواريخ على الكيان.. إغلاق الطرق وتدمير المنازل: كيف ستكون حرب لبنان الثالثة؟

بقلم ياغيل هينكين

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

### الفصل الأول: ماذا سيفعل حزب الله؟

كيف ستبدو حرب لبنان الثالثة في "الجبهة الداخلية الإسرائيلية"؟ إذا حظيت "إسرائيل" بحظ غير عادي، فإن الأمر سيبدو مثل **حرب لبنان الثانية**، بل أسوأ بكثير. ليس فقط أن **حزب الله** يتمتع اليوم بقوة نيران أكبر بكثير مما كان عليه في الحرب السابقة، بل يمكن التوقع أن الحرب القادمة في الشمال ستصاحبها أعمال شغب واضطرابات إلى حد الانتفاضة الفعلية، فيما يعرف باستراتيجية توحيد الساحات" الإيرانية، المدعومة بالوسائل القتالية التي هربتها إيران إلى داخل الكيان في العامين الماضيين. عندما تسقط قذائف كثيفة على الجبهة الداخلية، وتكون "الشرطة الإسرائيلية" وينشغل "الجيش الإسرائيلي" و"الشرطة" بمهام مختلفة، فإن عددا صغيرا نسبياً من المنتفضين العنيفين أو المسلحين يمكنه أن يسبب أضراراً كبيرة. وبحسب تقديرات المنظومة الأمنية، سيطلق **حزب الله** ما يصل إلى 6000 صاروخ يومياً في الحرب المقبلة، معظمها سيخطئ هدفه أو سيتم اعتراضه، لكن ما يصل إلى 1500 سيسقط كل يوم في المناطق السكنية وما شابه، ولا يشمل هذا التقييم إطلاق صواريخ بر بحر على منصة الغاز "كاريش"، وهو سيناريو يمكن أن تكون عواقبه خطيرة للغاية.

إن مسألة عدد الصواريخ التي يمتلكها **حزب الله** محل خلاف بين الباحثين، الذين يتحدثون عن عدد قليل يتحدثون عن نحو 40 ألفاً؛ أما الذين يتحدثون عن عدد كبير فيتحدثون عن ثلاثة أضاف ذلك أو أكثر. **ومع ذلك يجب أن نتذكر أن احتمال إطلاق كل هذه الصواريخ في الحرب ضئيل بسبب:**

- **أولاً :**تحاول كل قوة عسكرية أن تحتفظ لنفسها باحتياطي للرد على مفاجآت العدو: فإذا حاول **حزب الله** إطلاق كل الصواريخ في يوم واحد فماذا سيفعل في اليوم التالي؟ في ظل غياب المعرفة المسبقة بمدة الحرب، فإن معدل إطلاق النار سيكون دائماً محدوداً بسبب الرغبة في الحفاظ على القوة للمستقبل.
- **ثانياً :**إن كمية الصواريخ التي سينجح **حزب الله** في إطلاقها، لا تعتمد فقط على عدد ما يمتلكه، بل أيضاً على عدد منصات الإطلاق (وهي أكثر محدودية)، والقوة البشرية التي تشغلها (وهي أكثر محدودية)، وأخيراً على "الجيش الإسرائيلي."

وإذا كانت "إسرائيل" محظوظة، فلن يتضرر أي نظام حيوي أو ضروري من البنية التحتية (فمن المشكوك فيه أن يتمكن حزب الله من إطلاق هذا العدد الكبير من الصواريخ الثقيلة والدقيقة، في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن، إلى درجة إغراق أو إتخام الأنظمة الدفاعية) وإذا كان الحظ أقل، فقد يتحقق السيناريو الذي يتحدث عن ظلام دامس طويل الأمد في مناطق واسعة.

**القاعدة الأساسية** هي أنه كلما كان الصاروخ أو القذيفة الصاروخية أكبر، كلما زاد الجهد اللازم لإخفائه وإطلاقه، يمكن إخفاء الصواريخ عيار 107 ملم بسهولة في ماسورة في الأرض، وتفعيلها عن بعد، بينما يتطلب صاروخ "فجر 5"، الذي يزيد طوله على ستة أمتار ويزن أكثر من 900 كيلوغرام، نظام أكثر تعقيداً.

يمتلك حزب الله عدداً صغيراً من الصواريخ الباليستية أكبر وأثقل بكثير، والتي يصعب تمويه وسائل إطلاقها، وتتطلب مشغلين ماهرين، ويستغرق إطلاقها وقتاً أطول بشكل عام. يمكن أن يكون لمهاجمة المشغلين الذين تم تدريبهم على هذه المهمة نفس التأثير الذي يحدثه مهاجمة منصات الإطلاق، سوف يبذل "الجيش الإسرائيلي" جهداً مكثفاً لتدمير منصات الإطلاق ومشغليها، وفي المقام الأول مجموعة الصواريخ الأثقل. ويقدر البعض أن **حزب الله** سيعمل على شل قواعد "سلاح الجو الإسرائيلية" برشقات متواصلة من الصواريخ والقذائف الصاروخية.

من الصعب تعطيل القواعد الجوية لفترة طويلة، خاصة عندما تكون لديها مظلة حماية واسعة النطاق، ومن ناحية أخرى، في ضوء النجاحات التي حققها الأوكرانيون في مهاجمة المطارات الروسية باستخدام حوامات وطائرات بدون طيار بمختلف أنواعها، فمن المستحيل استبعاد احتمال نجاح **حزب الله** أيضاً في إلحاق أضرار بسلاح الجو، وبالتالي الحد مؤقتاً من قدرة "إسرائيل" لمهاجمة الصواريخ الموجهة إليها، حتى نافذة زمنية صغيرة يمكن أن يستغلها **حزب الله** بشكل جيد لإطلاق رشقات كثيفة ودقيقة، إذا علم أن خطر تدمير منصات الإطلاق من قبل "الطائرات الإسرائيلية" أقل بكثير، حتى القيام بعملية ضد "قوات الجيش الإسرائيلي" أو المستوطنات القريبة من السياج، والتي سيتجمع فيها العديد من الجنود والعديد من الموارد القتالية، يمكن أن يسهل على حزب الله مهاجمة أهداف أخرى.

حتى لو كانت مستوطنة "غوش دان" هي الهدف الرئيسي للمنظمة اللبنانية، فإن الخطر في شمال الكيان، وخاصة بالقرب من الحدود، قد يكون أكبر بكثير، وذلك لأن معظم ترسانة **حزب الله** تتكون من صواريخ صغيرة نسبياً، يتراوح مداها من بضع كيلومترات إلى 40 كيلومتراً، وهذه الأسلحة – صاروخ 107 مل، المعروف لدى "الإسرائيليين" باسم كاتيوشا، وصاروخ 122 ملم، المعروف باسم غراد – يمكن استخدامها ضد أهداف عسكرية (القوات المناورة، مناطق تجمع القوات، القواعد) وضد المستوطنات في شمال الكيان فقط.

إن كمية المواد المتفجرة الموجودة فيها صغيرة نسبياً، بالرغم من أنه لا ينبغي الاستهانة بها، وعادةً لن تنجح في إسقاط المباني بضربة واحدة، وإلى جانب ذلك، يحتفظ **حزب الله** بعدد غير معروف من صواريخ "البركان"، وهي عبارة عن برميل ضخم من المتفجرات يزن مئات الكيلوغرامات مربوطاً بمحرك صاروخي، ويبلغ مداها بضع كيلومترات، ومستوى دقتها منخفض، لكن قوتها الانفجارية تعوض النقص في الدقة. ومن الصعب معرفة الهدف الرئيسي لحزب الله من إطلاق الصواريخ

من الممكن أنه سيحاول إبطاء تحركات "الجيش الإسرائيلي" وتدمير أكبر عدد ممكن من الوحدات العسكرية، وقد يحاول على وجه التحديد تدمير أهداف البنية التحتية مثل محطات الطاقة، أو مطار "بن غوريون" أو (الأهم من ذلك) الموانئ البحرية الحيوية للإمدادات في "إسرائيل"، وقد يحاول أساساً قتل عدداً كبيراً من "المستوطنين الإسرائيليين"، الذين يعتبرهم هدفاً مشروعاً وحتى نقطة ضعف لـ "إسرائيل"، ويمكنه بالطبع محاولة الجمع على حساب تقليل الضرر في كل مجال، أو تغيير مسار عمله أثناء القتال، عندما يظهر هدف ما أكثر تأثيراً أو جدوى.

قد يكون الفارق الكبير بين حرب لبنان الثانية وحرب لبنان الثالثة هو عدد ساحات الدمار، ما سيؤثر على القدرة على التعامل معها وإذا نجح **حزب الله** في إطلاق كميات كبيرة من الصواريخ يوماً بعد يوم على أهداف مدنية، فإن قيادة الجبهة الداخلية والسلطات المحلية ستواجه صعوبة كبيرة في انتشال الضحايا من تحت الأنقاض وإعادة الحياة إلى طبيعتها، إن عدد القوات التي يمكن جمعها عندما يكون هناك مركز تدمير واحد في اليوم أو حتى ثلاثة، وتمر فترات زمنية طويلة بين سقوط الصواريخ في نفس المنطقة – لا يقارن بحجم القوات في واقع 50 مركزاً مدمراً في اليوم الواحد.
وينطبق هذا بشكل خاص إذا كانت الصواريخ دقيقة نسبياً، وتضرب بشكل متكرر نفس المنطقة المحدودة، وعلى سبيل التوضيح، تخيل جهود الإنقاذ من منطقة قطرها حوالي كيلومتر، وفيها عدة مباني مدمرة، ويسقط عليها حوالي 100 صاروخ كل يوم.

تتحدث التقديرات المنشورة في السنوات الأخيرة عن مقتل نحو 500 مدني في الحرب المقبلة؛ قد يتبين أن هذا الرقم مفرط في التفاؤل، خاصة إذا انهارت العديد من المباني ولم يكن هناك من ينقذ بسرعة جميع الأشخاص المحاصرين، قد يكون التعامل مع الحرائق الكبيرة أو الاصابات في المصانع التي تحتوي على مواد خطرة أمراً صعباً للغاية، بسبب نقص القوى البشرية، كابوس مثل مهاجمة خزان الأمونيا في حيفا، الذي تحدثنا عنه في الحرب السابقة، قد يتحقق هذه المرة في أماكن عدة.

سيواجه "جنود الاحتياط" معضلة حقيقية: إما حماية عائلاتهم في الجبهة الداخلية أو التجند للقتال على الجبهة، إذا كانت العائلة تعيش في مدينة مختلطة، في مستوطنة معزولة في الجليل، وما إلى ذلك، فقد يشعر الأب بأنه يتخلى عن أحبائه.

**الفصل الثاني: ماذا ستفعل "إسرائيل؟"**

إن الكيان، بطبيعة الحال، ليس عاجزاً في مواجهة صواريخ حزب الله؛ ولديه "قبة حديدية" لم تكن موجودة عام 2006، ومع ذلك، في حالة نشوب حرب كبيرة في الشمال، لن تتمكن أنظمة الدفاع الجوي من تغطية كامل الكيان، ولا حتى قريب من ذلك. لا يوجد ولن يكون هناك بطاريات قبة حديدية كافية للحماية من جميع التهديدات في كل مكان، إن عدد صواريخ القبة الحديدية الاعتراضية ونظام "مقلاع داود" وأنظمة دفاعية أخرى في أيدي الكيان هي سر دفين، لكن من الواضح أن لها حدود، ومن المتوقع أن يقوم **حزب الله**، خاصة إذا تلقى مساعدة استخباراتية من داخل "إسرائيل"، سواء من المتعاونين أو من المستوطنين الأبرياء الذين يقومون بتحميل صور بطاريات الدفاع الجوي – بإطلاق رشقات صاروخية كثيفة على هذه البطاريات، على أمل "إشباعها" حتى لا تعترض جميع الصواريخ.

إذا نجح، فسيحاول بالطبع الاستفادة من ذلك ومهاجمة المزيد والمزيد من المناطق غير المحمية، ومع استمرار القتال وانخفاض عدد الصواريخ الاعتراضية، ستضطر "إسرائيل" إلى الاقتصاد في ذخيرتها والاكتفاء باعتراض الصواريخ والقذائف الموجهة نحو تجمعات سكانية كبيرة، وفي حالة أسوأ من ذلك، حماية أهداف البنية التحتية الحيوية فقط.

لدى الكيان العديد من محطات الطاقة، ولكن في حالة حدوث ضرر لتوربينة في الخضيرة أو أشدود، فإن الانخفاض في إمداد الطاقة قد يؤدي إلى الاضطرار إلى فصل الكهرباء عن مناطق بأكملها لعدة أيام من أجل الحفاظ على تيار الكهرباء لقوات "الجيش الإسرائيلي" والمستشفيات والمؤسسات الطبية، والمرافق الأساسية. إضافة إلى هذا الوضع الصعب، هناك خوف من الجمع بين القتال ضد **حزب الله** وبين سيناريو على غرار "حارس الأسوار"، إن المواجهات مثل تلك التي شهدناها في عام 2021، أو ما هو أسوأ منها، يمكن أن تضر بتجنيد قوات الاحتياط بسبب الخوف من قطع الطرق من قبل المنتفضين، الأمر الذي سيجعل من الصعب على جنود الاحتياط الوصول إلى القواعد.

منذ عملية "حارس الاسوار" بذل "الجيش الإسرائيلي" جهوداً للتحضير لمثل هذا الوضع، وسيكون "الحرس الوطني" المستقبلي قادراً أيضاً على المساعدة في هذا الأمر، ولكن ستظل هناك مشكلة: سيستغرق الأمر وقتاً لفتح طرق المرور، وعند الجمع بين إغلاق الطرق من قبل مثيري المنتفضين في أفضل الأحوال أو المسلحين في أسوأ الأحوال (بما في ذلك الحوامات المسلحة محلية الصنع، والتي تم استخدامها بالفعل لأغراض جنائية)، إلى جانب مشكلة ثانية ستكون المعضلة الحقيقية، التي سيواجهها جنود الاحتياط، –**هل يجب عليهم حماية عائلاتهم في الجبهة الداخلية، أو التجند للقتال على الجبهة؟**

وكل من يحضر للخدمة على الحدود الشمالية يعلم أن أفراد عائلته معرضون لمخاطر كبيرة، ربما أكثر منه، خاصة إذا لم ينجح "الجيش الإسرائيلي" في تحييد معظم عمليات إطلاق الصواريخ في غضون أيام قليلة.

يمكن لرشقات من الصواريخ على تقاطعات الطرق الكبيرة أن يجعل من الصعب للغاية حركة القوات والتجنيد الواسع النطاق. كما سيكون من الضروري حماية العمال الأساسيين: قد يتغيب أفراد الطاقم الطبي وسائقو الشاحنات من فلسطينيي 48، وغيرهم عن العمل، إذا كان هناك خوف من تعرضهم أو عائلاتهم للأذى على يد المنتفضين الذين يعتبرونهم متعاونين، إن توفير الأمن لهم سيزيد من الضغط على الموارد والقوى العاملة المتاحة، والتي ستعاني أيضاً من النقص.

**الفصل الثالث: ماذا سيفعل "الإسرائيليون"؟**

- **أولاً** :أن نكون على دراية بخطورة التهديد، لا يمكن للوعي أن يزيل التهديد، لكنه يجعل التعامل معه أسهل إلى حد ما، المفاجأة الكاملة يمكن أن تسبب صدمة لن يحدثها أي ضرر.
وفي الأماكن القريبة من الحدود، قد يكون من المفيد أن يقوم المستوطنين بإعداد خطة هروب سريعة لمغادرة المستوطنة أو المدينة والرحيل جنوباً حتى تنتهي الحرب، ليس فقط السلطات من يجب أن تفكر في متى وكيف تقوم بإجلائهم؛ سيتعين على المستوطنين أنفسهم إيجاد الحلول، والتحصين وطرق الهروب وتخزين الغذاء والماء في حالة انهيار الخدمات العامة.

- **ثانياً** :نظراً لأن الكيان قد تكون مشغولة للغاية أو لا يملك الموارد الكافية للاستجابة لكل ضرر أو محنة، فسيكون من واجب السلطة المحلية والمستوطنين إعداد خططهم الخاصة، في حرب لبنان الثانية انهارت بعض السلطات في الشمال، ففي صفد، فرّ 80في المئة من موظفي البلدية من المدينة، كما فعل جزء كبير من السكان؛ في مثل هذه الحالة، لا يمكن لبقية السكان أن يثقوا بالسلطات، وحتى لو بقي عدد كافٍ من الموظفين في المدينة، فسيجدون صعوبة في العمل عندما تتعرض منازلهم للنيران.

إن المستوطنات والمدن التي تعد وتتدرب على خطة طوارئ محلية، وتعرف على من تعتمد ومن هم الأشخاص الأساسيون، ستكون على الأرجح قادرة على الاستجابة بشكل أفضل من المستوطنات التي لا تفعل ذلك. ويعد مشروع تدريب "رجال الإنقاذ الخفيفين" وفرق البحث والإنقاذ التابعة لقيادة الجبهة الداخلية، والذي يجري منذ عدة سنوات، مثالاً على هذا التخطيط، وهو ضروري حتى لو لم يكن كافياً في حد ذاته.

إلى جانب هذه الفرق، ستكون هناك حاجة أيضاً إلى فرق استنفار من بين المعفين من خدمة الاحتياط لحماية المستوطنات في حالة وقوع هجمات وأعمال نضالية؛ مراكز الطوارئ المحلية؛ تدريب السكان؛ والتحضير لاستقبال اللاجئين في المدن التي ستكون أقل ضرراً، كل هذا يجب أن يتم على المستوى المحلي، دون انتظار السلطات، إذا كانت بلدية حيفا، تريد أن يلجأ الآلاف من سكانها إلى أنفاق الكرمل (على افتراض أن لا تكون هناك حاجة لاستخدام الطريق لحركة القوات)، فلا يمكنها الاعتماد فقط على قيادة الجبهة الداخلية لتوفير المعدات المناسبة، دورات المياه والتهوية وما إلى ذلك.

من المستحيل الثقة بالسلطات فقط، وسيكون من المستحيل الثقة فقط بالبلدية، في الأماكن القريبة من الحدود، قد يكون من المفيد أن يقوم المستوطنين بإعداد خطة هروب سريعة لمغادرة المستوطنة أو المدينة والرحيل جنوباً حتى يهدأ الوضع، لن يكون هناك دائماً ما يكفي من الوقت لانتظار عملية إخلاء منظمة، وإذا كنت تريد حرمان **حزب الله** من القدرة على إلحاق الأذى بسكان خط المواجهة، فلن يتعين على السلطات فقط أن تفكر في متى وكيف تقوم بإجلائهم؛ سيتعين على المستوطنين أنفسهم إيجاد الحلول – الحماية (والملاجئ، والمساحات تحت الأرض التي يمكن الاختباء فيها)؛ طرق الهروب؛ وتخزين الطعام والماء في حالة انهيار الخدمات العامة لبضعة أيام، وسيتعين على جنود الاحتياط التخطيط ليس فقط لكيفية الوصول إلى وحدتهم، ولكن أيضاً ما إذا كانوا سيرسلون العائلة إلى أماكن آمنة.

* * *

## "إيخلر" يهاجم "نتنياهو".. "لولانا لكانت إسرائيل قد مُحيت"

هاجم نائب رئيس الكنيست، الرسالة التي أطلقها رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو"، والتي يحذر فيها المستوطنون الحسيديم الذين سيزورون مدينة "أومان" الأوكرانية بمناسبة رأس السنة اليهودية. وبحسب القناة 12 أشار نائب رئيس الكنيست ورئيس كتلة "يهدوت هتوراة" "يسرائيل إيخلر" مساء الأحد إلى كلام "نتنياهو" والذي جاء فيه أن "الله لم يحمنا دائمًا." وقال المتطرف "إيخلر" :"لا تلومون إله إسرائيل على إخفاقاتكم وجرائمكم.. لولا حفظة التوراة لمحيت إسرائيل من خريطة الشرق الأوسط منذ زمن طويل." وفي رده الصريح الذي نشره على رسالة التحذير التي وجهها "نتنياهو" إلى "الإسرائيليين" في أومان، اتهم "إيخلر" الصهاينة بتنفير يهود العالم، وإفشال "خطط لم شمل اليهود في إسرائيل." وبكلمات قاسية، قال "إيخلر" :"لقد مر أكثر من قرن منذ أن أنقذ إله إسرائيل أرض إسرائيل من أصنام السلطة والعلمانية، والنظام الحاكم، ولم يمنع الصهاينة والقوميين حدوث محرقة في أوروبا، لقد تم إيقاف الألمان في طريقهم لاحتلال إسرائيل بالمعجزات وليس بسبب الصهاينة." كما قال "إيخلر": "في الآونة الأخيرة، تم الكشف عن عدم كفاءة وخسة أصنام السلطة الكاذبة وإخفاقات الحكومة في حرب يوم الغفران عام 1973، "الجنرالات" السابقون، "المتمردون" اليوم، يحرضون على حرب دموية في الغيتو اليهودي في إسرائيل." وأضاف "إيخلر": "لقد أصبح قادة الحرب الدكتاتورية التي تشنها المحكمة العليا مخبرين ضد إسرائيل في جميع أنحاء العالم، ويتهمونها بالفصل العنصري وجرائم الحرب، باعتبارها ألد أعداء الإسلام، ويل لكم عندما تلومون إله إسرائيل على إخفاقاتكم وجرائمكم." واختتم "إيخلر" كلامه قائلاً": **في الوقت الذي يتفشى فيه الإرهاب وتحترق الشوارع، يجب أن نصلي من أجل حارس إسرائيل، لولا حق حفظة التوراة، لمحيت إسرائيل من خريطة الشرق الأوسط منذ زمن طويل."** وبدأت المواجهة بين "نتنياهو" والحريديم بعد أن نشر "نتنياهو"، بياناً قال فيه إن اليهود الحسيديم الذين يزورون أورمان سيتم ضمان أمنهم.

* * *

## موقع والا: "هنغبي" يكشف عن محادثات بين كيان العدو والسلطة

كشف رئيس مجلس الأمن القومي للعدو "تساحي هنغبي"، صباح الإثنين، عن إجراء محادثات بين كيان العدو والسلطة، في المنتدى الذي أقيم مع الأردن، من أجل دفع اتفاق التطبيع مع السعودية. وقال "هنغبي" في كلمة ألقاها في المؤتمر السنوي لمعهد سياسات مكافحة الإرهاب بجامعة رايخمان: "هذه القضية بأكملها تتطلب حوارًا مع الفلسطينيين وأنا أقوده، هذا هو الحوار الأول من نوعه منذ حوالي عقد من الزمن الذي يتحدث فيه ممثلو الدول بصراحة تامة عما يريدون، لقد تحدثت معهم مطولاً، هناك بعض الثمار لحوارنا معهم، لأول مرة منذ اتفاقيات ديفيد." وأضاف "هنغبي": "نحن نؤيد وجود مكون فلسطيني كبير، بشرط عدم الإضرار بأمن إسرائيل، لقد حدد الأمريكيون لأنفسهم هدف التوصل إلى اتفاق، وقبل بضعة أسابيع حددوا فرص ذلك بنسبة 50في المئة، أستطيع أن أقول بناء على المحادثات التي جرت في الأسابيع الأخيرة أن الأمريكيين يعتقدون أن فرص التوصل إلى اتفاق بين المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة وإسرائيل لا بأس بها." كما طالب "هنغبي" من السلطة بعدم محاولة محاكمة "الجنود الإسرائيليين" أمام محكمة العدل الدولية في "لاهاي"، وقال: "لن نستطيع قبول الحملة التي يشنها الفلسطينيون لتقديم جنود الجيش الإسرائيلي إلى المحاكمة بالمحافل القانونية الدولية، وهذا يتعارض مع جميع الاتفاقيات التي وقعتموها، وسننهي جميع الاتفاقات مع السلطة الفلسطينية على الفور." كما تطرق رئيس معسكر الدولة، "بيني غانتس"، إلى محادثات التطبيع مع السعودية في المؤتمر، وأضاف: "الاتفاق سيقوي السلطة بالضفة الغربية، ويضعف التنظيمات المسلحة وسيكون جيدة لإسرائيل."

* * *

## نتنياهو" يدرس الترويج للتسوية التي اقترحها على "غانتس"

يدرس رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" في الوقت الحالي، الترويج لمقترح -حل وسط- للتخفيف من إجراءاته لإضعاف القضاء، ضمن المبادرة التي اقترحها على "غانتس" الأسبوع الماضي. وبحسب صحيفة هآرتس ناقش "نتنياهو" الخطوط العريضة لمقترح حل الوسط أمس الأحد مع وزير قضائه "ياريف ليفين"، ووزير الشؤون الاستراتيجية "رون ديرمر" والعديد من كبار المسؤولين الآخرين، وذلك خلال اجتماع عُقد على خلفية جلسة الاستماع الثلاثاء الماضي في المحكمة العليا، للالتماسات ضد قانون **إلغاء سبب المعقولية** ورحلة "نتنياهو" المتوقعة إلى الولايات المتحدة الأسبوع المقبل.

"نتنياهو" يريد الترويج لحل الوسط، حتى من دون اتفاقات، لأن "غانتس" غير مستعد للدخول في مفاوضات معه ويطالب بضمان جدية في شكل موافقة مكتوبة من جميع رؤساء الائتلاف على المقترح، أو بدلاً من ذلك، عقد اجتماع للكنيست خلال العطلة الصيفية للترويج لقانون يتم من خلاله تغيير قانون **إلغاء سبب المعقولية**.

يعارض الوزير "ليفين" بشدة تخفيف التشريع في مقترح حل الوسط، لكنه لا يعارض خطوة أحادية من جانب الائتلاف من أجل بعض التخفيف. وقد أجرت عدة وسائل إعلام مقابلات مع وزير قضاء العدو "ليفين" الأسبوع الماضي وجادل ضد مقترح **حل الوسط** الذي تم نشره بهدف تخريب فرص تقدمه، ولا يوافق "ليفين" على ترك تركيبة لجنة اختيار القضاة كما هي، كما اقترحها "نتنياهو" على "غانتس"، لكنه يطالب بنوع من التغيير، على الأقل في المستقبل، يضمن قوة أحزاب الائتلاف في لجنة اختيار القضاة.

هناك خلافات أخرى بين "ليفين" و"نتنياهو"، منها التعديل المقترح للقانون لإلغاء سبب المعقولية. ورغم أن الأمر قيد النظر، إلا أن "نتنياهو" لم يتوصل إلى قرار بعد، ويجب قبول ذلك قبل جلسة الاستماع المتوقعة في المحكمة العليا غداً الثلاثاء، حيث سيتأثر رد الائتلاف أمام المحكمة العليا بشكل كبير بهذا الأمر. وبالتالي، إذا كان هناك إجراء لتغيير قانون **إلغاء سبب المعقولية**، فيمكن لمحامي الائتلاف أن يجادل بأن المناقشة غير ضرورية بسبب التغيير المتوقع في القانون. وبحسب اقتراح حل الوسط الذي قد يتقدم به "نتنياهو" من جانب واحد، والذي كشفت تفاصيله أمس في صحيفة "هآرتس"، فإن قانون **إلغاء سبب المعقولية** سيتم تعديله، ولن يكون إلغاؤه ساري المفعول، إلا فيما يتعلق بالقرارات المتخذة في الجلسة العامة للحكومة، وليس على قرارات إقالة المهنيين وليس على أغلبية القرارات الوزارية. كما يتضمن الاقتراح بنداً يحمي المستشارة القانونية للحكومة من الإقالة، وأي تغيير في صلاحياتها بأغلبية خاصة تبلغ 80 عضو كنيست، كما يتضمن الاقتراح بنداً من شأنه أن يجعل من الصعب على المحاولات المستقبلية منع انعقاد لجنة اختيار القضاة.

* * *

## موقع والا: أسبوع الحسم في الكيان.. هل سيقرر قضاة المحكمة العليا قبول الالتماسات ضد إلغاء سبب المعقولية؟

بقلم بيني أشكنازي

سيقرر الثلاثاء القادم 15 قاضياً في المحكمة العليا، برئاسة الرئيسة "إستر حيوت"، ما إذا كان سيتم إلغاء القانون الأول للتعديلات القضائية، فما هو ترتيب الأشياء؟ ومتى سيُتخذ القرار؟ وما هي العواقب؟ يوم الثلاثاء المقبل، في الساعة 9:00 صباحًا، سيجلس القضاة الـ 15 في القاعة ج بالمحكمة العليا في القدس، ليقرروا ما إذا كان سيتم إلغاء تعديل القانون الأساسي للسلطة القضائية الذي يلغي قانون سبب المعقولية، والذي تمت الموافقة عليه في يوليو الماضي كجزء من التعديلات التي تروج لها "حكومة نتنياهو."

**ما المتوقع حدوثه؟**

- من المتوقع أن تتم المناقشة على مدار اليوم، كما هو مذكور من الساعة 09:00 صباحاً وحتى ساعات الليل.
- خارج المحكمة، سيتظاهر مؤيدو ومعارضو التعديلات القضائية، وسيتم إغلاق الطرق المؤدية إلى مبنى المحكمة العليا منذ ساعات الصباح في مدينة القدس.

**ماذا سيحدث في قاعة المحكمة؟**

- في قاعة المحكمة، سيفتتح الملتمسون مرافعاتهم ضد إلغاء سبب المعقولية.
- ومن بين الملتمسين: حركة جودة الحكم، "تل أورون"، نقابة المحامين، حركة "أومتس" و32 ملتمسين آخرين.

- وبعدها سيتم الرد على الالتماسات، من قبل المحامي "إيلان بومباخ" الذي يمثل وزير القضاء والحكومة والمستشار القانوني للكنيست، الذين يعارضون قبول الالتماس.

- كما ستقوم المستشارة القانونية لحكومة العدو، "غالي بهاريف ميارا"، التي يمثلها مكتب المدعي العام للكيان، بالرد على الالتماسات في هذه المرحلة، ولكن على عكس المرات السابقة، فهي تعتقد أنه يجب قبول الالتماسات.

**متى سنحصل على قرار؟**

- لن يتم كتابة الحكم على الفور ولن نتلقى قرارًا في نفس الليلة، ولكن سيكون من المثير للاهتمام سماع المواقف المختلفة للقضاة بشأن هذه القضية، والتي قد يكون من الممكن منها معرفة هبوب اتجاه الريح.

- من المتوقع أن يصدر الحكم خلال الأشهر الثلاثة المقبلة حيث من المتوقع أن تتقاعد رئيسة المحكمة العليا "إستير حايوت" والقاضية "عنات بارون" في تشرين الأول/أكتوبر، ومن هذا الوقت سيكون أمامهما ثلاثة أشهر لكتابة الحكم.

**الآثار العامة:**

- رئيس الكنيست "أمير أوحانا"، ورئيس لجنة الدستور "سيمحا روتمان"، ووزير قضاء العدو "ياريف ليفين"، لم يتفقوا على إجابة سؤال ما إذا كانوا سيحترمون حكماً يلغي تعديل القانون الأساسي الذي يلغي سبب المعقولية، هذا ما ظهر من مختلف المنابر التي تحدث فيها الثلاثة شخصيات.

- إذا رفضت المحكمة العليا إلغاء السبب المعقولية، ولم تحترم المعارضة و"حكومة نتنياهو" الحكم، فسيدخل الكيان في أزمة دستورية خطيرة لم نشهد مثلها.

* * *

## إسرائيل اليوم: تزايد الانقسامات داخل "حزب الليكود"

يهودا شليزنجر

إن إحدى السمات المميزة لحزب الليكود على مر السنين هي المعسكرات، فليس هناك ليكود بلا مؤامرات، بلا مجموعات، بلا معسكرات، هذا موجود في جينات الحزب ولم يبدأ من اليوم. شكل "شموئيل تمير" معسكراً ضد "مناحيم بيغن"، ومعسكر "دافيد ليفي" ضد معسكر "شامير-آرنس" أخرج جني الطائفية من قمقم الحزب، وخلال فترة الانسحاب أحادي الجانب كانت هناك ثلاثة معسكرات: معسكر "أريئيل شارون" مع "أولمرت". ومعسكر المتمردين بقيادة "عوزي لانداو". والمعسكر الأوسط الذي يجلس على الحياد، ويضم "نتنياهو" و"سيلفان شالوم" و"تساحي هنغبي" و"ليمور ليفنات".

يبدو أن عام 2023 سيكون فترة المعسكرات الأكثر تعقيداً التي عرفها الليكود على الإطلاق. ولا يقتصر الأمر على الانقسام فحسب، مثل اختلاط الصداقات والمعسكرات والأجندات والآراء الفرعية، وإذا كان من السهل في الماضي تقسيم الليكود

إلى مجموعات ومعسكرات مثل "معسكر ساعر" مقابل "معسكر نتنياهو"، فإنه اليوم شبه مستحيل، حيث تنقسم كل مجموعة أو معسكر إلى آراء مختلفة وأفكار مختلفة حول طرق العمل، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح القانوني.

أكثر وأقل عزماً

إن أسهل تقسيم، وربما هو الذي يوضح الارتباك بشكل أفضل، هو "معسكر ليفين"، ويضم معسكر وزير القضاء والمتصدر في الانتخابات التمهيدية، "يوآف كيش"، "ميكي زوهر"، "مي جولان"، "عميحاي شيكلي" و"عيديت سيلمان"، ورغم أنه معسكر، إلا أن الآراء منقسمة داخله: "ليفين ومي جولان" أكثر إصراراً على التعديلات القضائية، و"يواف كيش" و"ميكي زوهر" تراجعا عنه، إنهم مؤيدون لها لكنهم مترددون في التحدث عنها.

هناك مجموعة مهيمنة أخرى في الليكود منقسمة على نفسها وهي "إسرائيل كاتس"، "دافيد بيتان" و"دودي أمسالم"، وحتى هناك فإن الانقسام في الرأي معقد. فـ "أمسالم" متشدد، وربما الأكثر نضالاً في الليكود فيما يتعلق بالتعديلات القضائية وهو يتحدث ضد القضاة و"إستير حايوت" بأقسى طريقة في الحزب، حتى أكثر من "ليفين"، ومن ناحية أخرى، فهو صديق مقرب جداً من "يوآف غالانت" الذي يعتبر من أكبر كابحي التعديلات القضائية في الحزب خلال الأشهر الماضية، وأيضاً "دافيد بيتان"، الغاضب من "ياريف ليفين" وانتقده علناً "تسبب في الإضرار بصورة الليكود". و"بيتان" ليس الوحيد الغاضب من "ليفين"، ويمكننا أن نضيف إليه "نير بركات"، الذي يرى نفسه منافساً على المناصب العليا في الحزب، و"غيلا جمليئيل"، التي لها تاريخ من الصراع بين الاثنين.

فوضى في الحزب

هكذا نشأت حالة من الفوضى الكبيرة في الحزب، "ريغيف" و"كرعي" ليسا من أتباع "ليفين" ولكنهما من أنصار الإصلاح المخلصين، ويعتقد "إدلشتاين" و"غالانت" و"ديختر" و"بيتان" أن الإصلاح مهم، ولكن يجب إزالته من جدول الأعمال، بالمناسبة، "رئيس الوزراء" يؤيد الإصلاح ولكنه ينتمي بالكامل إلى المجموعة التي سيكون من دواعي سرورها إزالة الإصلاح من الخطاب العام. ويشعر "ياريف ليفين" بالإحباط بسبب عدم وجود وحدة في الحزب، في محادثات مغلقة، يقول إنه بينما يرسل "لابيد" أو "غانتس" أفضل خمسة متحدثين باسمهم إلى وسائل الإعلام الذين يلتزمون بورقة رسائل موحدة، عليه التعامل مع آراء مختلفة من الأول حتى الآخر من "يوآف غالانت" إلى "تالي غوتليب".

إن تقليص سبب المعقولية بـ 64 صوتاً مؤيداً كان إنجازاً من غير المسلم به، لكن استمرار التشريع القانوني سيواجه انتقادات وآراء مختلفة في الداخل، ومن المشكوك فيه أن يحقق "ليفين" مثل هذه الأغلبية مرة أخرى.

* * *

## هآرتس: الولايات المتحدة تحاول منح نتنياهو شريان الحياة: اتفاق مع السعودية

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

من شاهد الظهور العلني لرئيسة المحكمة العليا استر حيوت، لا بد أنه انتبه لحماية استثنائية وضعت لها. الرئيسة واحدة من سبعة رموز للدولة، تتولى حمايتها وحدة حماية الشخصيات المهمة في "الشاباك". ولكن حجم الحماية الموفرة لها في أشهر الأزمة أكبر من الذي حظي به من سبقوها في هذا المنصب. وثمة قضاة آخرون في المحكمة العليا يتم توفير الحماية لهم بصورة واسعة، ولو بصورة غير مباشرة، من قبل "الشاباك". يبدو أن الجهاز وحرس المحاكمة على قناعة بأن ثمة سيناريو محتملاً جداً بمحاولة المس الجسدي بالقضاة خصوصاً في الظروف الحالية.

درجة المخاطرة التي يتعرض لها القضاة أو المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا، كان يمكن تفهمها حتى من الاستماع إلى جزء من الخطابات في مظاهرات اليمين التي جرت في القدس الخميس الماضي. الجمهور الواسع لم يصل، لكن أقوال الخطباء كانت لاذعة. وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، هدد حيوت وقال: "عليك ألا تتجرئي على إلغاء قوانين أساس". في الوقت الذي هددت فيه وزيرة الإعلام غاليت ديستل اتبريان، المستشارة القانونية قائلة: "إذا ألقيت خيارنا في سلة القمامة، فسيكون لك عمل معي".

هذه الأقوال تضاف إلى خطاب "المافيا" الذي ألقاه رئيس الكنيست أمير أوحانا الأربعاء. يبدو أن النغمة التي تسمع من هذه الخطابات تم تنسيقها مع مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، حيث في الخلفية أيضاً اتهام وزيرة المواصلات ميري ريغف، بأن رجال الحماية من "الشاباك" نكلوا بها، بدرجة لا تقل عن ذلك، وأن رئيس الجهاز رونين بار، أخفى التحقيق الداخلي في الحادثة. في حين أن الضغط الذي يستخدمه الوزراء على الشرطة كان واضحاً السبت الماضي، عندما اعتقلت شرطة تل أبيب ناشطاً من الاحتجاج للتحقيق معه بسبب تعليقه لافتات في شمال المدينة قرب مكان سكن الوزير إسحق فاسرلاوف (قوة يهودية).

إن هياج الوزراء وأعضاء الكنيست من الائتلاف تم تنسيقه وجاء قبل الأسبوع الجديد، الذي ستبدأ فيه المحكمة العليا بمناقشة الالتماسات ضد الانقلاب النظامي. في الخلفية، يتم الشعور أيضاً بإحباط غير قليل. المظاهرة التي جرت في القدس لم تنجح في تجنيد أكثر من بضعة آلاف من النشطاء، وفي نشرات القناة 14 كان هناك تبادل للاتهامات في النقاش حول مسألة لماذا بقي مصوتو اليمين غير مبالين إزاء جهود الائتلاف لتجميع عشرات الآلاف أمام المحكمة العليا. هذا خلافاً لحركة الاحتجاج ضد الانقلاب التي يبدو أنها استيقظت من التباطؤ الذي كان في الصيف قبل الفترة الحاسمة للمواجهة.

**الإغراء**

تبرز قبل النقاشات في المحكمة العليا، محاولة أمريكا لإقناع نتنياهو بوقف القطار المندفع وتجميد التشريع لفترة طويلة، حيث على الكفة إغراء بإنجاز سياسي مهم على شكل اتفاق تطبيع مع السعودية. بعد أقل من أسبوعين، سيلقي رئيس الحكومة خطاباً في مؤتمر الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك. ورغم وعود متكررة من قبل حاشية نتنياهو، لم يتم النشر رسمياً عن عقد لقاء على هامش الجمعية العمومية بينه وبين الرئيس الأمريكي جو بايدن، ولا نريد التحدث عن زيارة في البيت الأبيض. يبدو الاحتمال الأول منطقياً بالتأكيد. أما الثاني، كما يبدو في هذه الأثناء، فأقل بقليل.

مستشار الرئيس بايدن للأمن القومي، جاك سوليفان، قال أول أمس إن هناك "تفهماً واسعاً حول كثير من القضايا الرئيسية" في إطار مفاوضات التطبيع. ولكنه أضاف أيضاً بأنه "لا يزال هناك عمل يجب القيام به". توقيت أقوال سوليفان قد يعكس محاولة أمريكية لخلق "ذريعة" لنتنياهو لوقف التشريع، ذريعة أن سيتم تمهيد الطريق أمام التوصل إلى اتفاق سياسي تاريخي، أو قد يكون محاولة أمريكية علنية لدفع رئيس الحكومة نحو الزاوية. أمس، في مؤتمر "جي 20" في نيودلهي، عارض بايدن مبادرة دولية لإقامة بنية تحتية جديدة للمواصلات بحجم ضخم تربط الهند والشرق الأوسط وأوروبا. الرئيس ذكر السعودية وإسرائيل والإمارات كشركاء مستقبليين في المبادرة.

لم يكن صعباً على نتنياهو صياغة خطاب دراماتيكي للأمة، يدعو فيه من يصفهم بـ "جهات مسؤولة في المعارضة" لدعم ذلك إزاء التحديات القومية الكبيرة، على رأسها الاتفاق المحتمل مع السعودية. والخطة الجديدة التي وضعها رئيس الدولة إسحق هيرتسوغ، والتي سُربت الأسبوع الماضي وتنصل منها الليكود، تتحدث عن تجميد التشريع مدة 18 شهراً. ولكن العائق الأساسي أمام نتنياهو موجود داخل الائتلاف نفسه – الجناح الصقوري في الليكود، ولا سيما الشركاء من اليمين المتطرف: "قوة يهودية" و"الصهيونية الدينية". في الخلفية، لم يتم بعد العثور على أي حل لطلبات الأحزاب الحريدية لمصادقة الكنيست على قانون الإعفاء من التجنيد لأبنائها الشهر القادم.

الإغراء، والضغوط الأمريكية، والاستطلاعات غير المشجعة لليكود، وسوء أداء الحكومة والوزراء، وقوة الاحتجاج – كل ذلك يوفر كتلة حرجة ستدفع نتنياهو إلى الإعلان عن تجميد آخر، كما فعل في نهاية آذار الماضي بعد محاولة فاشلة لإقالة وزير الدفاع يوآف غالنت. ثمة مشكلة واحدة في هذا السيناريو، وهي أن رئيس الحكومة لم يتخذ حتى الآن أي خطوة علنية في هذا الاتجاه.

**توتر في الخلفية**

يدرك الجيش أن تصعيد الأزمة السياسية، إذا حدث، فقد يؤثر سلباً على الامتثال لخدمة الاحتياط وحتى على الأجواء في الجيش النظامي والدائم. خطاب أوحانا، وبعده الخطباء في مظاهرة القدس، أثارت ردوداً صاخبة بين رجال الاحتياط المشاركين في الاحتجاج.

إن تصميم الحريديم على قانون الإعفاء من التجنيد وقانون مساواة مكانة متعلمي التوراة بظروف حياة الجنود، يتوقع - وفق تقدير الجيش- أن يزيد من شدة الردود، إلى درجة الإضرار المحتمل بالتجنيد في دورة تشرين الثاني القادمة. لذلك، أوضح رئيس الأركان في الأسبوع الماضي أن الجيش الإسرائيلي يؤيد خطة "التجنيد للجميع" رغم أنها مناقضة لمواقف الائتلاف.

في الخلفية ستبدأ في نهاية الأسبوع فترة الأعياد التي يرافقها على الأغلب توتر أعلى في القدس والضفة الغربية. وسجلت في الأسابيع الأخيرة، محاولة للقيام بعملية يومياً تقريباً في القدس والضفة الغربية. وجهاز الأمن قلق من استئناف حماس الاحتجاج قرب الجدار في قطاع غزة بعد هدنة طويلة. المظاهرات مرتبطة بصراعات قوة داخلية في المنظمة وفي الساحة الفلسطينية خوفاً من تقليص قطر الدعم المالي، والتوتر إزاء تهديدات الوزير إيتمار بن غفير بتشديد ظروف السجناء

الأمنيين في السجون الإسرائيلية. وفي الساحة الشمالية، يبدو أن إسرائيل قلصت عدد التصريحات حول مواجهة مع "حزب الله" على خلفية الخلافات حول مسار الجدار والخيمة التي وضعها التنظيم في مزارع شبعا. تجري حتى الآن محاولة أمريكية ومن الأمم المتحدة لتسوية هذه القضايا بطرق سلمية، رغم أن التوتر في الشمال ما زال على حاله.

* * *

## هآرتس: القرار النهائي بشأن النووي السعودي سيُتخذ في واشنطن لا في إسرائيل

بقلم يوسي ميلمان

خلال الأسبوع الماضي، تمت استضافة وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، في حفل تبرعات أقامته مؤسسة "أصدقاء الجيش" في شيكاغو. أراد غالانت استغلال الزيارة، بهدف لقاء وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، ومسؤولين كبار في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي، إلّا إن بنيامين نتنياهو لا يسمح لوزرائه، باستثناء رون ديرمر، بلقاءات مع مسؤولين في الإدارة من المستوى الأول. وذلك بسبب رفض الرئيس، جو بايدن، المستمر دعوة رئيس الحكومة إلى زيارة رسمية. ويبدو أنهما سيلتقيان خلال الشهر الحالي، وذلك خلال زيارة نتنياهو للمشاركة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. لذلك، وبدلاً من واشنطن، سافر غالانت إلى نيويورك، والتقى هناك بربارا ليف، مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط،، وبرات ماكغورك، مبعوث الإدارة الأميركية إلى الشرق الأوسط. وكان في مركز هذه اللقاءات الخطورة التي ينطوي عليها تطوير خطة نووية مدنية على الأراضي السعودية، وهي مركّب مركزي في الصفقة الأوسع التي يتم التحضير لها بين الولايات المتحدة والمملكة الوهابية، وتتضمن بالأساس التطبيع بين إسرائيل والسعودية وتنازلات إسرائيلية للفلسطينيين، بهدف الدفع بالمفاوضات السياسية قدماً.

هناك معارضة كبيرة في الجيش الإسرائيلي و"الموساد" ولجنة الطاقة الذرية لقيام السعودية بتخصيب اليورانيوم على أراضيها، ذلك بأنه يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلُّح نووي يغيّر وجه الشرق الأوسط. مَن يعبّر عن هذه المعارضة، علناً، هو رئيس "الموساد" سابقاً، تامير باردو، خلال مقابلة أجراها مع صحيفة "ريبوبليكا" الإيطالية، نُشرت، الأربعاء الماضي. وعلى الرغم من ذلك، فإن نتنياهو يبدو متلهفاً للتوصل إلى إنجاز سياسي كبير (تطبيع مع السعودية)، لدرجة أنه يبحث في عدم معارضة القضية. وهو ما يمكن الشعور به لدى سماع أقوال رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي والوزير ديرمر. فكلاهما قلّل من خطورة الموضوع. ولم يتطرّق وزير الدفاع غالانت إلى قضية تحوُّل السعودية إلى دولة نووية، لكن لا شك في أنه يصغي إلى مواقف رؤساء الأجهزة الأمنية أكثر مما يصغي إلى موقف نتنياهو وديرمر. خلال لقاءاته في نيويورك، عرض على الإدارة عدة أسئلة عن رقابة وسيطرة الولايات المتحدة على دائرة الوقود النووي عموماً، وتخصيب اليورانيوم بصورة خاصة. وفقط بعد وصول الرد الأميركي، سيبحث غالانت ومساعدوه في الموضوع، ويتشاورون مع أجهزة الأمن، ويتخذون قراراً. وعلى الرغم من ذلك، فإن غالانت أشار في لقاءاته إلى "خط دفاع ثانٍ"، وقال إنه في حال سمحت الولايات المتحدة للسعودية ببرنامج نووي مدني، يجب ضمان الحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل بالتعويض. وتعرف الولايات المتحدة جيداً معنى تطوير خطة نووية مدنية سعودية. بيع المفاعل والتكنولوجيا المرافقة للأهداف المدنية (صناعة الكهرباء، والبحث، والطب، والزراعة، والصناعة) هو شيء يمكن التعايش معه، أما تخصيب

اليورانيوم على الأراضي السعودية، فإنه أمر مختلف كلياً. في نظر واشنطن، الأفضل هو أن يجري تخصيب اليورانيوم على الأراضي الأميركية، لا أن يكون برقابة أميركية فقط. هذا يسمح بنقل المواد المخصّبة إلى مستوى 3.5% (كافية لتفعيل وتزويد المفاعل بالوقود)، تحت رقابة سعودية كاملة.

إسرائيل أيضاً يمكن أن توافق على صفقة كهذه شبيهة بما جرى سابقاً مع الإمارات (بناء مفاعل وتزويده باليورانيوم المخصّب). إلّا إن وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، مصمم على ذلك، ويطالب بتخصيب اليورانيوم على أراضيه، أسوةً بإيران ومفاعلاتها. حتى أنه لمّح إلى أنه في حال لم يحصل على مطلبه، فسيتوجه إلى الصين، ويمكن حتى إلى روسيا، وكلتاهما ساعدت، وتساعد الخطة النووية الإيرانية.

يجب القول بصراحة إن قدرة تأثير إسرائيل في قضية تحوُّل السعودية إلى دولة نووية ليست عالية. فاسرائيل تستطيع، ويجب أن تحدد موقفها – وهذا ما يقوم به غالانت – لكن القرار في نهاية المطاف ستتخذه واشنطن. من غير الواضح حتى اللحظة ما إذا كان الرئيس بايدن راغباً في إنجازٍ كهذا لسياسته الخارجية المتقطعة (باستثناء خطواته في أوكرانيا)، عندما يكون الطلب الاستجابة لمطالب بن سلمان.

في جميع الأحوال، على إسرائيل التخفيف من سلوكها العلني. وبحسب الإعلام الأجنبي، إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لديها سلاح نووي. الولايات المتحدة، وأيضاً دول "الناتو" والاتحاد الأوروبي، وأغلبية دول العالم العربي مؤخراً، يقبلون هذا بصمت، ولا يطالبونها بتفكيك سلاحها. جميعهم يفهم أن إيران هي التي تهدد وجود الكيان الصهيوني، حتى أن رئيسها المعتدل هاشمي رفسنجاني، قال قبل أعوام إن كل المطلوب لإبادة إسرائيل قنبلة نووية واحدة. وعلى الرغم من ذلك، فإذا تم السماح للسعودية بتخصيب اليورانيوم على أراضيها، فإن السيناريو المتوقع هو أن تطالب دول إضافية في الشرق الأوسط (مصر، تركيا، الإمارات، الجزائر، المغرب) بمطالب خاصة بها في هذا الشأن. هذا بالإضافة إلى أن التاريخ يثبت أن أغلبية الدول التي طورت أسلحة نووية، قامت بذلك، استناداً إلى بنية مدنية. والحديث يدور حول الهند، وباكستان، وجنوب أفريقيا (فككت في نهاية المطاف سلاحها النووي)، وإسرائيل، بحسب الإعلام الأجنبي. وثمة خطر إضافي يبدو الآن بعيداً، هو أنه في حال طورت السعودية ودول أُخرى في منطقة الشرق الأوسط أسلحة نووية، فإنها ستشكل تهديداً في مرحلة ما بالتقدم نحو الخطة النووية العسكرية، في حال لم تفكك إسرائيل سلاحها النووي، كما يُنسب إليها.

* * *

## هآرتس: لم يكن اتفاق أوسلو فاشلا بل كان نجاحا إسرائيليا مدويا

بقلم عميرة هاس

في اتفاق أوسلو الذي تم التوقيع عليه في مثل هذا الشهر قبل ثلاثين سنة، وعدت إسرائيل أن تقلص الاحتلال بالتدريج، في حين أن الفلسطينيين تم إلزامهم والتزموا على الفور بإيقاف أي معارضة له. كل طرف فسر هذا التقليص كما يشاء. الجانب الفلسطيني فهم أو أمل في أنه سيتم إنهاء سيطرة إسرائيل على "المناطق" المحتلة في 1967 في العام 1999 وبعدها

ستقام الدولة الفلسطينية فيها مقابل التنازل السياسي عن 78 في المئة عن فلسطين التاريخية (الذي لا يعني التنازل عن الانتماء الشخصي – العائلي، التاريخي الثقافي، الهوياتي والعاطفي).

الطرف الإسرائيلي استنتج بأنه قد ظهر له مقاول لاعتقال ومطاردة للمعارضين ("بدون محكمة عليا وبدون بتسيلم"، كما قال إسحق رابين)، وحرص على أنه سيتم تفصيل مراحل العملية في الاتفاق الخطي، لكن لم يتم ذكر أي هدف محدد مثل دولة أو مناطق أو حدود. ولأن إسرائيل هي القوية، فإن تفسيرها هو الذي تغلب، وهي التي حددت التخليد المؤقت وشكل التقليص وطبيعته: أسرلة أكبر قدر من المنطقة وفيها جيوب من الإدارة الذاتية الفلسطينية، مبعثرة، ضعيفة، يتم التحكم بها من بعيد وقابلة للفصل.

الانفعال من المحادثات بين إسرائيل وحركة التحرر الفلسطينية ولغة التوثيق المملة للاتفاق وتحريض اليمين العنيف، حجبت إنجازاته الكبيرة بالنسبة للحركة الصهيونية. وما زالت هذه الإنجازات قائمة حتى بعد مرور ثلاثين سنة: أولاً وقبل أي شيء آخر، شكل الاتفاق مفتاحاً لفتح أسواق عالمية، بما في ذلك أسواق عربية، أمام المنتجين والتجار الإسرائيليين، وساعد في مزامنة اقتصاد الدولة مع الليبرالية العالمية الجديدة. جذور اتفاقات إبراهيم مغروسة عميقاً هناك، في 1993.

بفضل الاتفاق، تم إعفاء إسرائيل من مسؤوليتها عن احتلال السكان الواقعين تحت الاحتلال وعن رفاهيهم. في الوقت نفسه، احتفظت لنفسها بالزبدة: صلاحيات السيطرة على الأراضي والمياه والفضاء البري والفضاء الإلكترومغناطيسي في البحر والجو وحرية الحركة والاقتصاد والحدود (الخارجية وحدود كل جيب جغرافي).

وحصلت إسرائيل على مكاسب من سيطرتها على الفلسطينيين، بما في ذلك المكاسب التي تحصل عليها من وجود وإتاحة مختبر إنساني كبير. مختبر تجرب وتطور فيه فرع التصدير المهم والأكثر ربحية لها: السلاح والذخيرة وتكنولوجيا التعقب والسيطرة. الفلسطينيون الذين يوجدون في هذا المختبر محرومين من الصلاحيات، ومواردهم ضئيلة، بقوا مع مسؤولية ومشكلات إدارة حياتهم المدنية داخل جيوب المنطقة. يواصل الفلسطينيون كونهم خزاناً لقوة عمل رخيصة وربحية لإسرائيل. جزء كبير من تكلفة الاحتجاج ملقى على الفلسطينيين على شكل خدمات وسلع مختلفة يضطرون إلى شرائها ولا يمكنهم تطويرها وإنتاجها؛ لأن إسرائيل تسيطر على معظم الأراضي والحدود وعلى الاتفاقات الاقتصادية؛ هناك رسوم عالية على النشاطات الحسابية (مثل تحويل أموال الضرائب لخزينة السلطة)؛ ورسوم وغرامات للشرطة والموانئ والإدارة المدنية والجيش؛ ورسوم العبور في معبر الحدود مع الأردن؛ ورسوم صفقات وتسجيل عقارات في مناطق "ج"؛ والسوق السوداء لبيع تصاريح العمل؛ واحتجاز أموال الجمارك بذرائع مختلفة؛ وتشغيل رجال "الشاباك" والجيش السابقين كمستشارين، الذين يفتحون الباب في بيروقراطية الاحتلال؛ والفائدة المتراكمة على كل مدفوعات متأخرة. ربما يدور الحديث عن أموال ضئيلة مقابل الناتج القومي الإجمالي الخام الإسرائيلي، لكنه يشكل أموالاً طائلة مقارنة بالناتج المحلي الفلسطيني وبالنسبة للأجور في السلطة.

الدول الغربية أعفت إسرائيل من التزاماتها المالية كقوة محتلة ومولت جزءاً كبيراً من النفقات الإدارية والصيانة والتطوير المحدود للجيوب الفلسطينية. التفسير الذي قدمته: هذا الأمر حيوي لإقامة الدولة الفلسطينية. منذ بضع

سنوات سئمت ويئست من تمويل الاحتلال ومشكلاته، وهي تعاقب الفلسطينيين بيدها المقبوضة وتحذر من كوارث إنسانية، في الوقت الذي وقعت فيه هذه الدول على اتفاقات اقتصادية وعلمية وعسكرية سخية مع إسرائيل.

هل يمكن رؤية بالمحميات الفلسطينية أنها مجرد حادث ومحض صدفة، تنبع من عدم التزام الفلسطينيين بتطبيق نصيبهم في الاتفاق؟ أو أنها خططت بالسر في موازاة المفاوضات الرسمية وبرعاية أقوال تقطر العسل مثل السلام والازدهار وسنغافورة؟ هل خططت وشكلت هذه بعد قتل رابين وأثناء ولاية بيرس وبعده بنيامين نتنياهو وإيهود باراك؟ أي مستوى هو الذي خطط؟ رؤساء الحكومة أم الدولة العميقة الموجودة في الجيش وفي مكتب منسق أعمال الحكومة في المناطق وفي مجلس "يشع"؟

سيقول المؤرخون بأن الإجابات الكاملة عن هذه الأسئلة لن تتضح إلا عندما سيتم الكشف عن جميع الوثائق ذات الصلة. بالنسبة لي، ليس مهماً كثيراً ما إذا كانت هناك أو لم تكن تعليمات مفصلة ومكتوبة ومن الذي أعطاها وكتبها. نعرف جيداً بأن السياسة تتشكل بدونها. ليس التصريحات والابتسامات، بل الحقائق على الأرض، التي كتبت عن بعضها في الزمن الحقيقي وما زالت لدي وثائق عنها. لذلك، من الأشهر الأولى للعملية وحتى في فترة ولاية رابين، استنتجت بأن نية إسرائيل هي إخضاع الفلسطينيين وليس السلام. الآن، أصوغ ذلك كالتالي: واقع الجيوب الفلسطينية هو من تخطيط إسرائيلي متعمد وواع، الذي له جذور وأخلاقيات وأفكار ومؤسسات وأدوات تنفيذ حتى قبل قيام الدولة.

الجيوب الفلسطينية هي حل وسط إسرائيلي داخلي: بين الرغبة في رؤية الفلسطينيين يختفون عن الخارطة تماماً، وبين الإدراك بأنه لا يمكن تكرار ما حدث في 1948 لأسباب جيوسياسية؛ أي طردهم. الحل أن يتم وضعهم في جيوب. الخلافات في الرأي بين المعسكرات الصهيونية المختلفة ليست على الجوهر، بل على عدد الجيوب الفلسطينية وحجم كل واحد منها. وهاكم عدة وقائع اتضحت بين الأعوام 1994 – 1997 والتي تشير إلى تخطيط مسبق لواقع الجيوب:

**فصل القطاع وسكانه عن الضفة الغربية**

هذه هي المرحلة "أ" في عملية التمزيق، التي تعارض المبدأ الأساسي الذي ورد في الاتفاق والذي يقول إن الطرفين يعتبران القطاع والضفة وحدة جغرافية واحدة. هذا الفصل له عدة أسس:

أ-حرية الحركة. في كانون الثاني 1991 تم تطبيق سياسة جارفة من حرية حركة الفلسطينيين بواسطة نظام التصاريح. حتى ذلك الحين، سمح لجميع الفلسطينيين بالحركة بحرية في أرجاء البلاد، باستثناء عدد من فئات الأشخاص الذين تم تقييد حريتهم في الحركة. منذ ذلك الحين، سلبت حرية الحركة من جميع الفلسطينيين باستثناء بعض الفئات التي حصلت على تصاريح.

ب- حظر تغيير عنوان السكن من غزة إلى الضفة. نص اتفاق أوسلو على أن للسلطة الفلسطينية صلاحية في تغيير تسجيل عنوان السكن للشخص شريطة إبلاغ التغيير للإدارة المدنية التي تسيطر وتتحكم بقاعدة البيانات لجميع الأشخاص. في 1996 اكتشف موظفو السلطة بأنه يحظر عليهم تغيير العنوان الرسمي من غزة إلى رام الله، مثلاً، وأنه أمر يحتاج إلى موافقة إسرائيل. هذا الأمر كان متعلقاً في البداية بآلاف الأشخاص من مواليد قطاع غزة الذين عاشوا وعملوا

سنوات في الضفة الغربية. حتى العام 1991 لم يكن تغيير العنوان ضرورياً، لأن البيروقراطية الإسرائيلية اعتبرت جميع سكان الضفة والقطاع حالة واحدة. بعد العام 1991 انفصلت هذه الحالة. تغيير العنوان أصبح أمراً ضرورياً لزيارة الوالدين العجوزين في غزة أو لمنع الطرد إلى القطاع والانفصال عن العائلة وعن العمل في الضفة.

ج- حظر دخول سكان غزة إلى الضفة الغربية. أتذكر جيداً ذاك العامل من جباليا الذي كان لديه تصريح دخول في 1995من أجل العمل في القدس، والذي هو ساري المفعول طوال اليوم، من الصباح وحتى المساء. وبدلاً من عودته يومياً إلى القطاع، طلب النوم في أريحا، التي كانت داخل حدود صلاحية السلطة الفلسطينية قبل انسحاب الجيش من مدن أخرى في الضفة. لكن هذا الأمر حظر عليه بالذريعة المعوجة التي تقول إن الدخول إلى "المنطقة" والخروج منها (المنطقة التي احتلت في 1967، والتي هي رسمياً منطقة عسكرية مغلقة)، أصبح يتم عبر أراضي إسرائيل، ولهذا فإن من صلاحيتها منعه أو السماح له.

الطلاب الغزيون الذين كانوا يتعلمون في جامعات الضفة الغربية، وجدوا طريقاً التفافيا. فقد طاروا من مصر إلى الأردن ودخلوا إلى الضفة الغربية عبر جسر اللنبي. رجال أعمال من غزة طاروا من مصر إلى قبرص وهبطوا في مطار بن غوريون، ومن هناك واصلوا الطريق إلى الضفة الغربية. كانت المعابر الحدودية تتعامل مع الجميع ك "سكان المناطق."

لكن البيروقراطية المجتهدة اكتشفت الثغرات وأغلقتها على الفور. فبين العامين 1996 و1997 تم حظر دخول سكان غزة إلى الضفة في معبر اللنبي، وبالتدريج عبر مطار بن غوريون. (الحظر الذي فرض بعد فترة قصيرة على سكان الضفة الغربية أيضاً). من بداية سنوات الالفين، وإسرائيل لا تسمح لطلاب من غزة بالتعلم في جامعات الضفة الغربية (المحكمة العليا صادقت على هذا المنع، بالمناسبة).

انبثق الحظر الفعلي من كل ذلك على سكان غزة للمكوث في الضفة الغربية، الذي تم تثبيته بأوامر عسكرية منذ العام 2000 فصاعداً. استمراره المنطقي هو منع إسرائيلي رسمي لسكان القطاع من الانتقال للسكن في الضفة الغربية.

**المستوطنات**

فرض اتفاق أوسلو كنقطة انطلاق الوجود الآمن للمستوطنات غير القانونية حسب القانون الدولي، وليس وجود وأمن البلدات الفلسطينية وحقها في التطور. في الواقع، تم في فترة رابين وقف البناء في جزء من المستوطنات، لكن الطرق الالتفافية التي التهمت الأراضي الفلسطينية ودفع بها رابين قدماً، استهدفت الحفاظ على أمن المستوطنين. إن مسار هذه الطرق تم التخطيط له طبقاً لاحتياجات المستوطنين وعلاقتهم بإسرائيل، وليس حسب المنطق الجغرافي والديمغرافي للبلدات الفلسطينية واحتياجاتها.

في عهد رابين تم طرد أبناء قبيلة الجهالين من خيامهم كي يتم توسيع مستوطنة "معاليه أدوميم". وتم التخطيط لشق شارع الأنفاق لتقريب مستوطنة "غوش عصيون" من مدينة القدس. بعد أن نفذ باروخ غولدشتاين المذبحة في الحرم الإبراهيمي (مغارة الماكفيلا) ضد المصلين المسلمين، عاقب الجيش الفلسطينيين: تم فرض حظر التجول في الخليل، وبدأت الترتيبات الأمنية المفروضة لخدمة المستوطنين عملية إفراغ قلب الخليل من سكانها الفلسطينيين. ولم تكن هذه

زلات، بل قرارات مقرونة بتعامل طويل المدى مع الفلسطينيين كجمهور ثانوي، دوني، هذا إذا لم يكن زائداً. القرص، كما كان معتاداً تعريف الرؤية، لم يتم استبداله حتى في زمن المفاوضات. فقد بقي التعامل مع الفلسطينيين على أنهم دونيون، وصرح رابين عدة مرات ضد المستوطنين، والأكثر دقة، المستوطنين الذين لم يرسلهم حزب العمل قبل 1977 للسكن في المناطق المحتلة. لذلك، كانت هناك توقعات عبثية لرابين، أن يفهم بأن المستوطنات تعرض كل تسوية محتملة مع الفلسطينيين للخطر. ولكن في خطابه داخل الكنيست قبل شهر بالضبط من قتله، وعد بأن لا تكون عودة إلى حدود الرابع من حزيران، وأن يقام كيان فلسطيني أقل من دولة، وأن "القدس الموحدة" ستضم مستوطنات "معاليه أدوميم" من الشرق و"جفعات زئيف" من الغرب (بكلمات أخرى، شطر الضفة)، ثم ضم "غوش عصيون" و"أفرات" و"بيتار" ومستوطنات أخرى شرقي الخط الأخضر" لإسرائيل، وستقام "كتل استيطانية، ليته يوجد لدينا مثل "غوش قطيف" في يهودا والسامرة أيضاً". وهذا قريب جداً من صورة الوضع الآن.

**المناطق "ج" أو أسرلة الفضاء**

التقسيم المصطنع والمؤقت للضفة الغربية إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج" تم إملاؤه في عملية المفاوضات على الاتفاق المؤقت في 1995. وقد فُهم باعتباره أساساً لعملية الانتشار التدريجي للجيش الإسرائيلي وتوسيع المنطقة التي للفلسطينيين فيها صلاحيات شرطية: أولاً، في المدن ثم القرى، وفي النهاية في باقي المنطقة باستثناء المستوطنات ومواقع الجيش الإسرائيلي. يمكن فهم المنطق الأمني في إعادة الانتشار التدريجي ووقفه المؤقت (قال رابين: "لا توجد تواريخ مقدسة") عندما تبين أن مقاول الاعتقالات الفلسطيني غير مجتهد بما فيه الكفاية.

لكن ما العلاقة بين الأمن وانتشار الجيش ومنع الفلسطينيين من البناء وتوسيع المخططات الهيكلية ووضع خطط جديدة والربط بشبكة الكهرباء والمياه وتطوير احتياطهم من الأراضي حسب احتياجاتهم؟ لو أن احتياجات الفلسطينيين، لا نريد التحدث عن حقوقهم كشعب أصلي، أخذت كأساس لكل اتفاق سلام، وليس فقط لأمن المستوطنين، لما اختلف المفاوضون الإسرائيليون في علاقة وثيقة جداً بين "الأمن" وبين منع أي تطوير وبناء للفلسطينيين. هذه المحظورات رسمت حدود الجيوب الفلسطينية في مرحلة مبكرة جداً. وهي تثبت كالعادة بأن الأمن استخدم كشماعة مناسبة لتحقيق الهدف الحقيقي، وهو السيطرة على الأراضي الفلسطينية.

**فصل شرقي القدس عن الضفة الغربية وتهويده**

مثل المستوطنات (اللاجئون والمياه والحدود) فإن مستقبل القدس تم تأجيله إلى المفاوضات على الاتفاق الدائم. أحد بنود الاتفاق المؤقت نص على أن أي طرف يجب عليه ألا يقوم بخطوات تغير مكانة الضفة الغربية وقطاع غزة قبل استكمال المفاوضات على الاتفاق الدائم. وفي حينه، ثبت المكانة المتغيرة طوال الوقت لغير صالح الطرف الضعيف، الفلسطينيين.

في نهاية 1995 وبداية 1996، العرب في شرقي القدس الذين اضطروا إلى السكن في ضواحيها، التي تعتبر أيضاً من الضفة الغربية (بسبب سياسة إسرائيل في تقييد بناء الفلسطينيين في العاصمة إلى الحد الأدنى) اكتشفوا أن وزارة الداخلية قد

سحبت إقامتهم. كان المبرر أن مركز حياتهم ليس في القدس. شركات الباصات الفلسطينية التي عملت بترخيص منذ عهد الانتداب البريطاني والحكم الأردني اكتشفت أن رخصة المرور إلى شرقي القدس لم يتم تجديدها. الحواجز المتزايدة صعبت على الفلسطينيين الوصول إلى المؤسسات الصحية والتعليمية والدينية في العاصمة. استمر البناء لليهود أما البناء للفلسطينيين فمنه أو بقي على حاله.

**السيطرة على سجل السكان**

الإنجاز الفلسطيني الأهم في الاتفاق كان سحب صلاحية إسرائيل بسحب مكانة المقيم للفلسطينيين في الضفة والقطاع بسبب مكوثهم في الخارج. بكلمات أخرى، طردهم. هنا، في موازاة المفاوضات من كانون الثاني وحتى تشرين الأول 1994، كان ملحاً جداً لموظفي الإدارة المدنية ووزارة الداخلية أن يسحبوا الإقامة من 25,645 فلسطينياً من مواليد الضفة الغربية (تقريباً خمس الـ 140 ألف شخص الذين سحبت إسرائيل إقامتهم منذ 1967، وعدد مشابه من مواليد قطاع غزة).

احتفظت إسرائيل لنفسها بصلاحية عليا لتحديد عدد السكان الجدد الذين ستتم إضافتهم إلى سجل السكان الفلسطيني (باستثناء الأطفال الصغار للسكان المسجلين)، فهي تحدد هل ومتى وأي من الأزواج سيحصلون على مكانة مقيم.

وعد الاتفاق بأن يناقش الطرفان عملية إعادة مكانة المقيم لمواليد "المناطق" الذين سحبت مكانتهم بين الأعوام 1967 – 1994. الفلسطينيون اعتبروا هذا موضوعاً تقنياً. ولكن مماطلة إسرائيل والنقاشات المهينة التي أجريت حول هذا الأمر حتى تجميده، أثبتت بأن السيطرة على السكان الفلسطينيين كانت أمراً مبدئياً بالنسبة لهم، وحيوياً للذين يعرفون أن المساحة التي تُخصص مسبقاً للفلسطينيين، محدودة ومحددة.

الاتفاق ليس فقط الكلمات المكتوبة والمصافحة والتصريحات الاحتفالية (التي تميز بها بيرس بشكل خاص)، بل هو طبيعة إدارة المفاوضات واستغلال التفوق العسكري والاقتصادي الإسرائيلي والخداع لتجاوز بنود فيه (التي كثير منها بنود غامضة بشكل متعمد). "تريد إسرائيل أن تنتصر في السلام كما تنتصر في الحرب"، اكتشف المفاوضون الفلسطينيون. وهذا عدد من الأسباب التي جعلتني أستنتج بأن اتفاق أوسلو لم ينهر، بل نجح أكثر مما تصورنا.

* * *

## هآرتس: مجتمعًا تلو الآخر، يضطرون إلى مغادرة منازلهم في الضفة : تطهير عرقي

بقلم جدعون ليفي وأليكس ليباك

لم يبق في الغور الآن سوى أرض سوداء متفحمة – إشارة إلى أن حياة لبشر كانت هنا حتى الأسبوع الماضي، وثمة مبنى لحظيرة تركها السكان وراءهم كنصب تذكاري، وربما كأمل بقدوم أيام مختلفة، يمكنهم فيها العودة إلى أراضيهم. لكن يبدو أنه أمر بعيد المنال وخيالي جداً في الوضع القائم. ومقابل الأرض التي يعلوها السخام، تجثم خيمتان تقومان بحياكة

الشر، وتراكتور لسادة البلاد، المستوطنون الذين اقتحموا هذا المكان وفرضوا الرعب بإرهابهم الذي استخدموه صبح مساء ضد الرعاة.

الجمعة الماضي هو اليوم غادرت فيه آخر عائلة من الرعاة تلك الأرض التي عاشت فيها أربعين سنة تقريباً، وذهبت نحو الصحراء كي تجد لنفسها مكاناً آخر للعيش فيه. لم يستطيعوا تحمل أكثر اعتداءات المستوطنين والاقتحامات التي ازدادت جداً في الأشهر الأخيرة – رعي قطعانهم في أراضيهم بدون خجل وتخويف أولادهم وتهديدهم وسرقة ممتلكاتهم واعتداءاتهم. كفى، فصمود الفلسطينيين له حدود أيضاً.

تجمع تلو آخر للرعاة البدو، الذين هم السكان الأكثر فقراً والأكثر عجزاً في الضفة الغربية، يغادر الأراضي التي عاشوا فيها لعشرات السنين. بعيداً عن عيون الجميع، تحدث هنا عملية لا تصدق من الترانسفير الممنهج على يد المستوطنين الذي هو عملياً تطهير عرقي لمناطق واسعة في جنوب جبل الخليل وفي غور الأردن، والآن في قلب الضفة الغربية.

في تموز، رافقنا مغادرة بضع العشرات من أبناء عائلة عواد لقريتهم في خربة وداد بسبب رعب المستوطنين القادمين من مستوطنة "حفات متاريم". قبل شهر، في حزيران، رافقنا 200 شخص من أبناء العائلات التي عاشت في قرية عين سينيا، والذين اضطروا إلى الهرب للنجاة بحياتهم من بيوتهم خوفاً من سكان البؤر المتوحشين الذين يعيشون على سفوح مستوطنة "كوخاف هشاحر". في هذا الأسبوع جئنا إلى البقعة، وهو غور نقي يقع على سفوح مرتفعات الصحراء أمام البؤر الاستيطانية "متسبيه حجيت" و"نفيه ايرز" و"متسبيه داني"، على شفا غور الأردن. هنا اضطر حوالي 60 شخصاً من أبناء تجمع للرعاة إلى ترك الأراضي التي عاشوا فيها عشرات السنين وراءهم، وترك ذكرياتهم، متشتتين في أرجاء الصحراء. إن سيطرة المستوطنين لا تسلب الأشخاص ممتلكاتهم فحسب، بل تحطم وتمزق التجمعات التي اعتادت العيش معاً لأجيال.

الأراضي هي أراض خاصة لقرية دير دبوان، الواقعة على قمة تلة. أراض قفر، نقية الهواء وجبلية، طريق الوصول إليها صعب. التطهير العرقي هنا يركز على الأراضي التي تقع شرق طريق "ألون"، وينزلق إلى غربها. تخلو من العرب، ويسهل الوصول إلى ذلك إزاء تجمعات الرعاة البدو.

رئيس التجمع في البقعة، محمد مليحات (59 سنة)، التقينا معه في المنطقة الجديدة التي يعيش فيها أولاده والتي تبعد 5 كم جنوب البقعة. أقام أولاده هنا خمس خيام، وتحت صهريج المياه يجثم أحدها قرب الآخر، كلب ودجاجة، كلب آخر ودجاجة أخرى، في محاولة للبقاء على قيد الحياة في هذا الحر الشديد. أبناء العائلتين انتقلوا إلى هنا في تموز. في الشهرين الأخيرين تسلما من الإدارة المدنية ثلاثة أوامر إخلاء للخيام التي أقاموها هنا. موعد الإنذار تحدد في 20 أيلول، أي بعد أسبوعين.

لدى مليحات ستة أبناء وبنت. انتقل إسماعيل (23 سنة) وعلي (28 سنة)، للسكن هنا مع عائلاتهم. وانتقل الأب للسكن في بيت صديق له في قرية رمّون. وأقام وضعه الجديد على الأرض الخاصة التي أعطاها إياه أصحاب الأراضي في دير دبوان. لقد عاشوا في البقعة منذ 1080 في جنوب المكان الجديد. في البداية كانت 25 عائلة في البقعة، وبالتدريج تشتتت

بسبب أوامر الهدم وعنف المستوطنين. في السنوات الأخيرة بقيت 12 عائلة فيها 30 طفلاً، وهذه العائلات تشتتت أيضاً. عائلتان منها جاءت إلى هنا.

من الصعب فهم كيف يمكن العيش في هذه الأرض الصخرية والنقية بدون مياه وكهرباء وبدون شارع ومدرسة وعيادة. في دولة سليمة، هذا المكان يصبح تراثياً. هكذا عاش رعاة الأغنام قبل مئات السنين. كانت وفود المدارس ستأتي لتتعرف إلى العجائب. ولكن في إسرائيل، تحول هذا المكان إلى هدف لجشع المستوطنين وشهوتهم للسيطرة على الأراضي التي لا تعرف الشبع. وأسوأ من ذلك، لا يوجد لهؤلاء الأشخاص أي حماية من ضائقتهم. عندما تكون حياتهم وممتلكاتهم في خطر، فسيضطرون إلى الاستسلام والتنازل والمغادرة لأنه لا يوجد من يدافع عنهم، وهكذا فعل أبناء عائلة مليحات.

الحياة في البقعة باتت غير محتملة منذ العام 2000. المستوطنون بحماية الجنود، وأحياناً بمشاركة نشطة منهم، تنمروا عليهم ونكلوا بهم وألقوا قنابل الصوت وقنابل الغاز على الخيام، وسرقوا قطعانهم وأحواض المياه المستخدمة للأغنام. قال مليحات إن "أوتشا" التابعة للأمم المتحدة وثقت كل شيء. في الوقت الذي كنا نتحدث فيه معه، وصل إلى المكان باتريك كينغسلي، رئيس مكتب "نيويورك تايمز" في إسرائيل والمناطق المحتلة، والذي هو وصحيفته يهتمون بمصير السكان هنا أكثر من اهتمام معظم وسائل الإعلام في إسرائيل.

إلى أين سنذهب؟ سأل مليحات هذا السؤال وكأن الصحراء ابتلعته. "هل سيأتون للتدمير هنا؟ أين سنذهب؟"، عاد وتساءل عبثاً. "أين سنذهب"، هكذا سأل آباؤه أبناء قبيلة الكعابنة الذين طُردوا هم أيضاً من أراضيهم في جنوب جبل الخليل، التي تحولت إلى أراضي دولة. "تخيل كيف تترك قرية عشت فيها معظم حياتك، وفيها ولد أولادك. من الـ 600 رأس غنم كانت بملكية العائلة، لم يبق إلا 150 رأساً"، قال مليحات.

* * *

### نيوز 1 العبري: الأردن سينشئ منطقة عازلة على حدوده مع سوريا

بقلم يوني بن مناحيم

تستمر حرب تهريب المخدرات على الحدود السورية الأردنية، رغم تحسن علاقات الأردن مع سوريا خلال العام الماضي، إلا أن صبر العاهل الأردني الملك عبد الله أوشك على النفاد وينوي أن يأمر الجيش الأردني بإنشاء منطقة أمنية عازلة على الحدود السورية الأردنية، بحسب مسؤولين أردنيين كبار. وأعلنت وزيرة الخارجية الأردنية إيمان التصفيدي نهاية الأسبوع نية الأردن التحرك بشكل حاسم لدحر مهربي المخدرات وردعهم بكل الوسائل العسكرية اللازمة. وأوضحت وزيرة الخارجية الأردنية إيمان الصفدي لوزير الخارجية السوري فيصل المقداد أن الحرب ضد تجار المخدرات هي الآن التحدي الأمني الأكبر للأردن.

اعترض الجيش الأردني قبل أيام طائرة مسيرة قادمة من الأراضي السورية إلى الأراضي الأردنية تحمل شحنة من عقار "الكريستال" الباهظ الثمن والخطير، وهي الطائرة السادسة التي تحمل مخدرات يعترضها الجيش الأردني في الآونة الأخيرة.

مهربو المخدرات، المدعومين من النظام السوري وحزب الله وإيران، يرسلون إشارات للأردن بأنهم لا يخشون نشاطه العسكري، وأنهم مصممون على مواصلة تهريب المخدرات. ويركز الجيش الأردني حربه ضد تهريب المخدرات شمال المملكة المقابلة لأراضي بلدة درعا في الجانب السوري. ويقوم الجيش الأردني الآن بتشكيل قوة عمل خاصة للحرب ضد تجار المخدرات، وقامت قوة من الجيش الأردني في الأيام الماضية بالعمل ضد ورشتين لإنتاج المخدرات داخل الأراضي السورية.

الأردن على اتصال وثيق مع الإدارة الأمريكية ومع روسيا التي لها قوات عسكرية في جنوب سوريا، وتبقيهم على اطلاع على التطورات في مجال الحرب على المخدرات، ووجه الأردن أصابع الاتهام إلى السلطات السورية، على الرغم من أنه ليس سراً أن النظام السوري نفسه متورط في تهريب المخدرات مع حزب الله وعناصر إيرانية.

وتعد سوريا المنتج والموزع الرئيسي لمخدر الكبتاجون في الشرق الأوسط، ويتولى اللواء ماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري، مسؤولية نظام التهريب. يشغل ماهر الأسد منصب قائد الفرقة الرابعة في الجيش السوري، ويُشار إليه في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية باسم "بابلو إسكوبار" السوري نسبة إلى تاجر المخدرات الكولومبي المعروف الذي كان رئيس كارتل ميديلين للمخدرات. وبحسب مصادر أميركية فإن مصانع إنتاج عقار الكبتاغون تخضع لسيطرة الفرقة الرابعة السورية وتحت حمايتها، لطالما كانت سوريا بلداً تمر عبره المخدرات في طريقها إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط، إلا أنها أصبحت في السنوات الأخيرة المنتج الرئيسي للمخدرات، خاصة منذ عام 2013 عقب الأزمة الاقتصادية الحادة، واعتباراً من عام 2018 أصبحت أكبر منتج لمخدر الكبتاجون، وعلى صعيد مهربي المخدرات، للأردن دور مهم في التهريب، حيث تعتبر أراضيه الشمالية بمثابة بوابة المخدرات إلى دول الخليج ودول الشرق الأقصى.

* * *

## إسرائيل اليوم: لقد قُتل حل الدولتين في أوسلو

بقلم أيال زيسر

هذا الأسبوع قبل 30 سنة، وقّع في ساحة البيت الأبيض على اتفاق أوسلو الذي كان معداً ليأتي بحل للنزاع الدموي بيننا وبين الفلسطينيين. غير أن الطريق إلى جهنم مبلطة بالنوايا الحسنة، وعملياً الاتفاق أبعد السلام، بل جعله هدفاً غير قابل للتحقق.

في إحدى لحظات الذروة في الانتفاضة الثانية تباهى محمد دحلان، رجل السلطة الفلسطينية، المعروف حتى اليوم بعلاقاته الطيبة مع إسرائيل، بالإنجازات التي منحها اتفاق أوسلو للفلسطينيين. على حد قوله، كان عدد المصابين الإسرائيليين في الانتفاضة الأولى متدنياً، وفي المقابل، ارتفع في أثناء الانتفاضة الثانية، تقريباً، بعشرة أضعاف إلى أكثر من 1200 قتيل، وذلك على حد قوله بفضل اتفاق أوسلو، الذي منح الفلسطينيين مجال عمل آمن، للتهديدات والتسلح والاستعداد لعمليات الإرهاب. وجاء اتفاق أوسلو في لحظة قاسية لـ م.ت.ف، في اللحظة التي كانت فيها المنظمة ملقاة على الأرضية، وتعيش عزلة إقليمية ودولية. فقد فقدت المنظمة سيطرتها في "المناطق" [الضفة الغربية] وكانت الانتفاضة الأولى التي علقت عليها آمالها في حالة خبو.

من ناحية الفلسطينيين، كان هذا اتفاقاً هدفه إنقاذ م.ت.ف، ولهذا السبب، حيك ليتناسب ومقاييس قادة م.ت.ف الذين كانوا يستقرون في حينه في تونس، وكان بعيداً عن أن يلبي تطلعات واحتياجات السكان الفلسطينيين في "المناطق". ينبغي الاعتراف بأن الأيام الطيبة التي شهدها الفلسطينيون كانت في سنوات ما بعد حرب الأيام الستة عندما أزيلت الحواجز وفتحت الحدود، واندمج سكان الضفة وغزة في نسيج الحياة الإسرائيلي، وعلى الأقل في الاقتصاد وسوق العمل.

جذر المشكلة في هذا الاتفاق كان افتراض الموقعين عليه من الجانب الإسرائيلي بأن النزاع مع الفلسطينيين نزاع حدود آخر، كذاك الذي كان مع مصر، والذي يختلف فيه الطرفان على قطعة أرض تقع على حدودهما، لذا فالمطلوب حل وسط إقليمي لتسوية النزاع. أما عملياً، فكان هذا نزاعاً وجودياً يتصارع فيه الطرفان على بلاد إسرائيل كلها، ومشكوك إذا كانت القيادة الفلسطينية، وتلك الإسرائيلية اليوم أيضاً، تريدان أو تستطيعان اتخاذ القرارات الواجبة لإيجاد حل لمثل هذا النزاع.

ثمة خطأ آخر، وهو اعتقاد ساذج بأنه إذا ما ترك الفلسطينيون والإسرائيليون يعيشون معاً، وفي واقع الأمر واحداً داخل الآخر، فسيتغلبون في سنوات أوسلو على رواسب الماضي وسيكتسبون أمناً وثقة. أما عملياً، فقد أدى الأمر إلى نقيض تام، وليس صدفة أن قاعدة حديدية في حل النزاعات هي أن أسواراً عالية، تفصل بين الصقور وتمنح الأمن، هي الضمانة لعلاقات جيرة طيبة. لقد صفى اتفاق أوسلو أحد إنجازات دافيد بن غوريون الكبرى في أثناء حرب الاستقلال، بجرة قلم. فقد نجح بن غوريون، بالتشاور مع عبد الله ملك الأردن، في دفن الحركة الوطنية الفلسطينية التي رأى الأردن وإسرائيل فيها تهديداً وجودياً عليهما. في السنين التي أطلت فيها الوطنية الفلسطينية رأسها، وفي اتفاق أوسلو الذي وقع من خلف ظهر الأردن، رفعت إسرائيل مستوى م.ت.ف إلى مكانة شبه دولة. لكن المهم ليس ما كان، بل ما ينبغي عمله من هنا لاحقاً.

استهدف اتفاق أوسلو، حتى لو لم يعترف الموقعون عليه بذلك، إقامة دولتين – إسرائيل وإلى جانبها دولة فلسطينية. ويدل انهيار مسيرة أوسلو على أن حلاً كهذا لم يعد عملياً. لهذا السبب، يجدر التركيز على إدارة النزاع، وليس على الجهد للوصول إلى حله. فمثل هذا الجهد حكمه الفشل، وسيوقف توقعات ستتبدد وتؤدي إلى عنف وإرهاب.

يجدر بنا أن نسأل أنفسنا إذا كان الوضع القائم – الذي سيتواصل لسنوات طويلة أخرى – يخدمنا، وإذا كان يمكننا أن نتحمل ثمنه. من جهة، نزف لا يتوقف وإرهاب، وكذا سيطرة غير مباشرة على ملايين الفلسطينيين؛ ومن جهة أخرى، قدرتنا على مواصلة التمسك ودق الأوتاد في "المناطق". وإذا كان الجواب سلبياً، فعلى إسرائيل أن تفكر من خارج الصندوق، وتبحث عن حل واقعي، وألا تسير أسيرة خلف هذيانات مسيحانية، حل يضمن أمنها وسيطرتها في المناطق الحيوية والعزيزة عليها أيضاً.

* * *

## هآرتس: رغم الألغام.. هل يستطيع "القطار" الأمريكي قطع الطريق على "الحزام" الصيني؟

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

الرؤية مثيرة للإعجاب من حيث حجمها؛ فإقامة بنية تحتية لقطارات وموانئ تربط بين الهند ودول الشرق الأوسط وأوروبا – برعاية ودعم الولايات المتحدة – وبنية تحتية تنافس المشروع الصيني "الحزام والطريق"، يبدو على الأقل في نظر من يسوقون حلم أمريكا باعتباره العملية الاستراتيجية الأكثر ثورية في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين. ترى فيه إسرائيل البشرى السياسية والاقتصادية الأهم التي ستدمجها بشكل كامل، ليس فقط في الشرق الأوسط، بل في آسيا أيضاً.

لكن قبل بدء الخيال في وصف قوافل القطارات التي ستخرج من أبو ظبي والرياض نحو الأردن، ومن هناك إلى بيسان وموانئ إسرائيل، من الجدير أخذ نفس عميق وفحص حقول الألغام التي تنتظر هذا الحلم. ولتكون إسرائيل شريكة، فمطلوب تطبيع كامل بينها وبين السعودية. في مؤتمر "جي 20" الذي عقد نهاية الأسبوع الماضي في نيودلهي، لم يُقل شيء عن تقدم أو انعطافة تؤدي إلى هذا التطبيع. مستشار الأمن القومي الأمريكي، جاك سوليفان، اكتفى بأقوال "هذا الممر على أساس جغرافي سيعمل بصورة ممتازة إذا كانت إسرائيل داخله وليس خارجه، وأن الدول المشاركة تعدّ ذلك أفضلية". ولكنه أوضح بأن المشروع لا يبشر بالتطبيع مع السعودية.

في هذه الأثناء، يتعلق هذا التطبيع بالأساس بقدرة واستعداد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لإعطاء ردود مقنعة بما فيه الكفاية على طلبات الفلسطينيين، والتغلب على السور المفخخ الذي وضعه أصدقاؤه في الحكومة أمام تقديم أي تنازلات. على أي حال، هذا المشروع غير مرتبط بالتطبيع بين إسرائيل والسعودية، وهو لن ينهار في ظل غيابه. استهدف المشروع الأمريكي إقامة منظومة دفاع اقتصادية واستراتيجية ضد النفوذ الأمني والاقتصادي للصين في المنطقة، وتقف أمام هكذا طموح عدة عوائق عالية؛ للصين شبكة علاقات متشعبة مع السعودية، وللإمارات أيضاً علاقات تجارية متشعبة مع الصين، وكذلك لإيران التي وقعت مع الصين على اتفاق استثمارات بمبلغ 400 مليار دولار في غضون 25 سنة.

الهند هي الدولة الأروع، لكونها دولة رئيسية لإقامة المشروع، ويبدو أنها حليفة الجميع. توجهها أمريكي، ولذلك صرحت بأنها تريد الاستمرار في إدارة سياستها. وهي زبون مهم جداً لصناعة السلاح الإسرائيلية بمبلغ مليار دولار في السنة. إضافة إلى ذلك، تنتج الهند وإسرائيل السلاح والوسائل القتالية في شبه القارة. والهند تشغل مدربين من إسرائيل، وهناك مناورات عسكرية مشتركة بينهما. هذه الدولة أيضاً عضوة مؤسسة في منتدى الـ "آي 2 يو 2"، الذي تأسس في 2021 مع الإمارات والولايات المتحدة بهدف تشجيع استثمارات مشتركة والتعاون في مجالات مدنية.

في الوقت نفسه، للهند علاقات وثيقة، اقتصادية وعسكرية، مع إيران. فالهند استثمرت عشرات مليارات الدولارات في تطوير حوض للناقلات في ميناء جابهار، الذي يستخدم كنقطة انطلاق للبضائع من الهند إلى دول وسط آسيا. وفي حزيران ناقشت الدولتان اتفاقاً بعيد المدى تستطيع فيه الهند الحصول على السيطرة على نصيب أكبر في الميناء. بالمناسبة، حصلت الهند على إعفاء من العقوبات الأمريكية بسبب استثمارها في الميناء بإيران، لأن هذا الميناء قد ينافس الميناء الذي تقيمه الصين في باكستان.

هل سيطلب من الهند التنازل عن نصيبها في الميناء الذي تقيمه في إيران للانضمام إلى مشروع القطارات والموانئ الجديد؟ ليس بالضبط. لن تضطر إلى التنازل عن مشروع مهم آخر للمواصلات وهو الممر الشمالي – الجنوبي الذي يربط بين روسيا، عبر إيران، بالهند وباكستان. في الحقيقة، هذا المشروع ما زال متعثراً لأنه ليس لإيران أموال مطلوبة لاستثمارها في البنية التحتية للمواصلات – لكن روسيا دخلت إلى هنا، التي استثمرت في السابق على الأقل في جزء من هذا المسار الذي تم تدشينه في تموز 2022 والذي انتقلت بضائع روسية من خلاله إلى ميناء بندر عباس في إيران ومنه عبر البحر إلى الهند.

إن شبكة العلاقات المتشعبة للهند تستند إلى الاستراتيجية التي صاغها وزير الخارجية الهندي س. جايشنكار قبل ثلاث سنوات، والتي لن تكون الهند بحسبها جزءاً من أسلوب الكتل. أي أن الهند ستدير سياسة خارجية مستقلة، لا تملى عليها من قبل انتماء "للكتل"، الشرق أو الغرب، وروسيا، والصين أو الولايات المتحدة. علاقات الهند مع الصين على شفا أزمة بشكل دائم بسبب النزاعات على الحدود في شمال الهند. ورئيس الصين غاب عن اجتماع "جي 20"، لكن الدولتين عضوتان مؤسستان في "البريكس" وعضوتان في منظمة التجارة في شنغهاي، التي انضمت إليها إيران في هذه السنة.

شبكة العلاقات المعقدة للهند تثير سؤالاً: إلى أي درجة سترغب في الانضمام لحملة بايدن ضد الصين؟ إذا كان هذا السؤال لا يقلق إسرائيل، فعليها أن تسأل نفسها: إلى أي درجة يتوقع أن يخدم مشروع بايدن توق إسرائيل إلى تأسيس تحالف مناوئ لإيران من جديد؟ الهند، التي باركت استئناف العلاقات بين السعودية وإيران، لا تنوي أن تكون جزءاً في لعبة إسرائيل الاستراتيجية.

السعودية والإمارات انسحبتا في السابق من التحالف المناوئ لإيران. ومصر قد تستأنف علاقاتها مع طهران. بالنسبة لهذه الدول، ويبدو لواشنطن أيضاً، أن إيران لم تعد تمثل كل شيء. من هنا، فإن مشاركة إسرائيل في مشاريع استراتيجية إقليمية لا تعتبر أساساً حيوياً لا يمكن العمل بدونه. على هذه الخلفية، يبدو أن سؤال التطبيع مع السعودية، الذي تعد أهميته الاستراتيجية لإسرائيل كبيرة، أصبح سؤالاً ثانوياً أمام هدف الولايات المتحدة الأساسي وهو محاربة الصين.
إسرائيل التي تدعي بأن القضية الفلسطينية لا تفشل علاقاتها مع دول المنطقة، يمكنها أن تدرك هذه المرة بأن رام الله تلقي بظلال كبيرة على عضويتها الاستراتيجية في خطوات إقليمية مصيرية.

* * *

### هآرتس: بتهديد سموتريتش لرئيسة "العليا": من ينتصر الثلاثاء المقبل.. السلطة التنفيذية أم القضائية؟

أول أمس، رفع رد إلى المحكمة العليا باسم الحكومة ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير العدل يريف لفين، على الالتماسات ضد إلغاء "علة المعقولية"، وذلك قبيل المداولات التي ستجريها محكمة العدل العليا بعد غد. هذا الرد بمثابة تهديد صريح من السلطة التنفيذية على السلطة القضائية. واضح في الرد أن الحكومة تكفر بصلاحية السلطة القضائية حكمها في شؤون القوانين الأساس. المحكمة "ممنوعة من إعطاء مساعدة بشأن مفعول قانون أساس أو تعديل

لقانون أساس"، كتب هناك، والأخطر: الرقابة القضائية على قوانين أساس "من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى"، على حد تعبير الرد.

محظور التشوش: لا يدور الحديث عن وصف بريء لسلسلة ملابسات "موضوعية"، بل عن تهديد. فإذا ما قررت المحكمة إلغاء التعديل على القانون الأساس، واحترمت الحكومة والكنيست (التي انضمت إلى موقف الحكومة) قرار المحكمة كما يجدر في دولة القانون، فأين يكمن خطر الفوضى التي تحذر منها الحكومة؟ إن ما تقوله الحكومة هو أنها لا تعتزم قبول القضاء، فهي لا تعترف بصلاحيات المحكمة في هذا الشأن. من هنا تأتي الفوضى.

هذا قلب تام للحقائق. الحكومة والكنيست اللتان تتحكم بهما الأغلبية تدفعان قدماً بانقلاب نظامي هدفه إخضاع السلطة القضائية إليهما بمعونة التشريع. وإلغاء "علة المعقولية" هو مدماك أساسي فيه. الحكومة والكنيست تتعلقان بالمكانة الخاصة للقوانين الأساس، وهما في إطار ذلك تدوسان عليها كي تمنحا حصانة قضائية لقوانين ليست دستورية. الائتلاف هو الذي لا يحترم مكانة القوانين الأساس ويرتكب جريمة بحقها؛ لأن الهدف هو جعلها "مدينة ملجأ" لقوانين غير دستورية في سجل قوانين إسرائيل وتحصينها من كل رقابة قضائية.

إذا كان ثمة شك لدى أحد حول الرائحة العفنة لرد الحكومة، فيجمل به أن يستمع لأقوال أعضاء آخرين في الائتلاف. ففي مظاهرة التأييد للانقلاب النظامي، هدد الوزير بتسلئيل سموتريتش مباشرة رئيسة المحكمة العليا قائلاً: "يا استر حايوت، لا تتجرئي على شطب قانون أساس. المسؤولية عليك". ورئيس السلطة التشريعية تعالى فوق الجميع، قبل يوم من ذلك. فقد استغل رئيس الكنيست أمير أوحنا مكانته السامية كي يهدد المحكمة باسم الكنيست كلها، وقال إن "الكنيست لن تقبل الدوس عليها". في تصريح أطلقه، قال إنه "أوصى المحكمة وقضاتها أن اعترفوا بحدود قوتكم". ماذا سيحصل إذا لم يستمع قضاتها لنصيحة أوحنا؟ رد الحكومة يوضح: فوضى. الكنيست والحكومة ورئيسها، كلهم ملزمون بإطاعة القانون والقضاء. على قضاة المحكمة أن يسدوا آذانهم عن سماع تهديدات الزعران، ويدافعوا عن الديمقراطية الإسرائيلية من مخربيها.

* * *

## هآرتس: مع إجرام الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين.. لقضاة العالم: لا تكونوا كالنعامة

بقلم جدعون ليفي

ذعر حقيقي أو مصطنع هاجم قادة الجيش الإسرائيلي ورؤساء جهاز القضاء: الانقلاب النظامي يضع جنود الجيش الإسرائيلي وقادته في خطر حقيقي من الملاحقة القضائية في الخارج. وليس واضحاً إذا كانت موجة الإحاطات الإعلامية بهذا الشأن، التي أغرقت وسائل الإعلام في هذا الأسبوع، يقصد منها تهديد للنضال ضد الانقلاب أو خوف أصيل وحقيقي. على أي حال، ظهر قادة الجيش الإسرائيلي الذين يخشون على مصيرهم، لأول مرة في حياتهم، وحللوا الصورة كما هي، وقدموا حقيقة لم يعترفوا بها قط من قبل.

حسب المتخوفين، تمتع جنود الجيش الإسرائيلي حتى الآن بزي دفاعي فعال على شكل جهاز القضاء الإسرائيلي، الذي وصل اسمه بعيداً. وعندما بدأ هذا الزي بالتصدع، وقف الجنود مكشوفين في البرج أمام محكمة الجنايات الدولية في لاهاي وأمام الدعاوى في محاكم العالم. للمرة الأولى في تاريخ يعترف جهازا الأمن والقضاء، أن هناك مجالاً للشك في أن الجيش الإسرائيلي يرتكب جرائم حرب. وسمعة جهاز القضاء ربما تغطي على هذه الجرائم. ولكن سمعة جهاز القضاء في هذا الشأن هي اختلاق تام، ومن نشروه عرفوا أنه كذلك. لا يوجد في إسرائيل جهاز يحقق في جرائم الاحتلال والحرب. جهاز القضاء العسكري بالطبع ليس إلا نكتة سخيفة، والسمعة التي للمحكمة العليا مبررة ما لم يقف أمامها جهاز الأمن.

عشرات سنوات الاحتلال، التي ليس فيها يوم بدون جريمة حرب، لم ينتج عنها تحقيق واحد إلا وتم التغطية عليه أو إسكاته. لائحة اتهام واحدة تتناسب مع الحقائق، لذا لا يوجد قرار حكم يتناسب مع خطورة الجرائم. الدولة التي انتهت فيها محاكمة أليئور أزاريا بـ 18 شهراً سجناً بسبب القتل، والتي تم خفضها إلى 14 شهراً "لاعتبارات الشفقة والرحمة"، وفي النهاية انتهت بخفض ثلث مدة العقوبة، والقضية ما زالت تعتبر صدمة قومية – هي دولة لا تقوم بالتحقيق ولا تقدم للمحاكمة، وبالتأكيد لا تعاقب على جرائم الحرب.

محاكمة أزاريا كان يجب أن تشكل منارة للأغيار ولمحكمة "لاهاي". كان هذا الاستثناء من القاعدة الذي دل على وجود القاعدة: إسرائيل لا تحقق ضباط وجنود ومعاقبتهم بسبب جرائم الحرب. هذه التحقيقات يعلوها غبار في النيابة العسكرية، وتراكم فوقها أكاذيب وتضليل الجنود وقادتهم إلى أن يتم حفظها. لقد كان من المريح لمحكمة لاهاي وللعالم التمسك بالوهم الجميل، وهو أن إسرائيل تحقق مع الضباط والجنود بشكل جدي. أما الآن فجاء الانقلاب النظامي، وفجأة لن تكون هناك نيابة عامة عسكرية تقوم بالتحقيق، ومحكمة عليا تكافح جرائم الحرب.

لا يوجد شر بدون خير. كما أثارت محاولة الانقلاب جمهوراً واسعاً من السبات وجعلته يهب للنضال، فربما يستيقظ العالم من سباته بعد 35 سنة من التغطية الاحتلال الصحافية، وبعد آلاف القصص التي تثير القشعريرة والتي حدثت دائماً بالطريقة نفسها. إطلاق القنابل النار على أبرياء وأطفال، واستخدام الرصاص الحي في المظاهرات، وقصف المدنيين العاجزين، ومنع مرور مرضى يحتضرون، وعقاب جماعي، واعتقال بدون محاكمة، وتفتيش عنيف لبيوت أبرياء مدنيين أمام أطفالهم، وإهانة، وضرب، وتنكيل وتنمر، وإطلاق الكلاب، والتجريد من الملابس، وجرائم كثيرة أخرى... كانت إجاباتهم على كل ذلك: "لا نعرف أي شكاوى ضد عنف الجنود. وإذا تم تقديم مثل هذه الشكاوى، فسيتم فحصها كالعادة"؛ "لا نعرف شيئاً عن الادعاء حول استخدام الجنود الأطفال كدروع بشرية"؛ "نعرف ادعاء حول موت القاصر، وهذا قيد الفحص".

يا قضاة العالم، من الواضح للجميع أن هذه التحقيقات ستستمر إلى الأبد، وهي لا تهدف إلى شيء، باستثناء خداع العالم والحفاظ على حصانة جنود الجيش الإسرائيلي المقدسة والمطلقة. ولعل إلغاء "علة المعقولية" سيوقظكم للعمل أخيراً. هكذا، ستكون للانقلاب النظامي نتيجة واحدة غير مدمرة، وهي نهاية عصر الكذب، أن إسرائيل وجيشها يحققان مع أنفسهما. فإسرائيل والجيش لم ينويان فعل ذلك يوماً ما.

* * *

## إسرائيل اليوم: إسرائيل إزاء حرب أوكرانيا... ملاطفة لـ"المجرم" ومساعدة خجولة لـ"الضحية"

بقلم دافيد بارون

كلما استمر الاجتياح الروسي لأوكرانيا يصعب التحرر من الانطباع بأن إسرائيل لا تفوت أي فرصة لتكون في الجانب غير الصحيح من التاريخ. منذ بدأت الحرب، رفضت إسرائيل توريد السلاح (وحتى الدفاعي منه) لأوكرانيا، ورفضت الانضمام إلى العقوبات الدولية، بل وزادت حجم التجارة مع روسيا. تُبرز الأفعال الصغيرة والبوادر الطيبة الأمور التي يصعب رؤية أي منفعة قومية كبيرة منها تغطي على الأضرار المحتملة؛ مرة تكون لقاءات مصورة بين مسؤولين كبار في وزارة الخارجية ممن يطيرون إلى موسكو ويستضيفون نظراءهم في البلاد؛ ومرات باحتفالات يوم الاستقلال الروسي في السفارة، والتي يتدفق إليها وزراء ومنتخبو جمهور وموظفون آخرون وليسوا صغاراً على الإطلاق. قبل ثلاثة أشهر كانت هذه هي قرار فتح ممثلية روسية في القدس؛ وفي الأسبوع الماضي منحت إسرائيل هدية كبرى أخرى لروسيا، وهي اتفاق لتعميق التعاون مع مجال السينما.

وزيرة الثقافة الروسية، أولغا ليوبيموبا، نشرت صوراً مبتسمة لها وللسفير أليكس بن تسفي، وكتبت بأن الاتفاق "مساهمة مهمة لتنمية التعاون الثنائي. وأضاف سفير إسرائيل من جهته، بأنه مقتنع بأنه ستكون أفلام مشتركة عديدة، وأن منتجين في إسرائيل ينتظرون التعاون، ونبأ الاتفاق في وسائل إعلام الكرملين، والتي بالطبع سرها إبرازه، كمن تقول: من قال إننا معزولون؟

من الصعب فهم سلوك إسرائيل وقصر نظرها بالنسبة للأضرار التي تتسبب بها "القدس" الرسمية بمكانة إسرائيل في العالم الغربي. حتى لو قبلنا الحجة الأمنية الواجبة بالنسبة للوجود الروسي في سوريا (والذي هو الآخر موضوع للبحث)، فلا سبيل لتبرير سلسلة البوادر الطيبة الطويلة تجاه روسيا. فأي اضطرار فيها؟ أي مقابل يمكنه أن يعتبر دليلاً، عندما تكون إسرائيل هي المبيض الغربي الرسمي لجرائم روسيا؟ وحتى الذريعة المتعلقة بإنقاذ يهود روسيا لم تعد مقنعة. حتى لو وضعنا الفرضية جانباً بأن إسرائيل تلقت معلومات بأن يهود روسيا رهائن محتملون وبالتعاون مع مثل هذا النظام، بعد 18 شهراً من الحرب، يمكن أن نقول بثقة شبه تامة بأن من أرادوا أن يخرجوا قد فعلوا هذا الآن. وإذا كان الهم ينصب على اللاسامية، فهي هناك على أي حال.

يكفي أن نتذكر وزير الخارجية لافروف الذي "كشف" عن "جذور يهودية" لدى هتلر، والدعائي المركزي سولوبيوف الذي يقول إن "روسيا تحرر كييف من المحتلين الألمان والإنجلوسكسونيين واليهود الملطخة أيديهم بالدماء"؛ أو رد المسرح من موسكو الذي ألغي عرضه في البلاد، ورداً على ذلك نشر كتاباً مفتوحاً مع كليشيهات لاسامية. في رد على النقد لهذه البوادر الطيبة، تستطيع إسرائيل ذكر المساعدة الإنسانية لأوكرانيا، ومنظومة الإخطار التي نقلت إليها. هم يعتقدون، حتى وإن كانت هذه المساعدة متواضعة جداً نسبياً، وبينما تأخرت منظومة الإخطار أشهراً، لكن تفاهتهم لا تبرز إلا السخاء السياسي – الإعلامي تجاه روسيا. مثيرة للحفيظة حجة أن بوادر موسكو الطيبة هي "تعويض" عن بوادر كييف الطيبة.

هذا التماثل الكاذب يوازي بين فعل إنساني هو بمثابة واجب، وبين فعل إذن بدوافع العلاقات العامة؛ وكأنه بتلك القيمة الأخلاقية أو اللاأخلاقية في الحصول على ضمادة (لجريح سبق أن حصل على المساعدة) تماثل مداعبة المجرم، الذي لا يزال يعربد في الساحة. حتى لو كانت مساعدة إسرائيل لأوكرانيا شاملة وناجعة أكثر، فما كان في ذلك مبرر للسخافة التي في "التوازن".

مهما كانت دوافع إسرائيل، معقول الافتراض بأن ستكون لها آثار بعيدة المدى – على مكانتها في أوكرانيا والغرب (ناهيك عن الوصمة الأخلاقية التي ستعلق بإسرائيل وبمواطنيها). وإذا كان هذا يتعلق بالغرب، فإن إسرائيل إذا ما حاكمنا الأمور حسب الموقف من الغزو الروسي، لم تعد تنتمي للغرب ولديمقراطياته الليبرالية، بل لدول الجنوب العالمي التي في معظمها إن لم تكن كلها، فضلت الجلوس على الجدار والتجارة مع روسيا، حتى لو صوتت ضدها في الأمم المتحدة.

* * *

## رئيس سابق للموساد يحدث ضجة بسبب اتهام الاحتلال بتطبيق الفصل العنصري

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

رغم ما أثارته مقابلة تامير باردو، رئيس جهاز الموساد السابق، للكثير من الإسرائيليين بشأن ممارسة الاحتلال لنظام الأبرتهايد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن كلامه عن السيطرة الإسرائيلية عليها لا يمثل بالضرورة موقفا شخصيا، بل قراءة للواقع، وتفسيراً للقانون الدولي، لأن ما يحصل في المناطق الفلسطينية المقابلة هو نظام فصل عنصري إسرائيلي في الضفة الغربية.

غيل نافيه المتحدث باسم منظمة العفو الدولية "أمنستي" في إسرائيل، أكد أن "تصريحات باردو التي أحدثت ضجة كبيرة، جاءت لأنها صادرة عن شخصية أمنية كبيرة، ورغم ذلك فإنها استخدمت هذا المصطلح، ما يؤكد أن هناك خطرا لا يستوعبه أغلب الإسرائيليين بشكل كامل، ما سيجعله ملموسا بتحوله لتهديد للدولة التي سيتم التعامل الدولي معها كأنها مصابة بالجذام، فضلا عن ما ستتلقاه من لوائح الاتهام المقدمة ضدها من محكمة العدل الدولية في لاهاي."

وأضاف في مقال نشرته صحيفة" يديعوت أحرونوت"أن "العديد من الإسرائيليين الذين أعربوا عن ألم من كلمات باردو زعموا أننا لسنا جنوب أفريقيا رغم أننا نسيطر على الفلسطينيين، مع أنني متحدث باسم منظمة حقوقية، نشرت قبل عام ونصف استنتاجا كئيبا بأننا نرتكب جريمة الفصل العنصري، وتعرضنا للمضايقة والتنديد باعتبارنا مضطهدين لإسرائيل."

وتابع: "صحيح أنني لا أتفق مع رؤساء الموساد السابقين، لكن مسألة الفصل العنصري ليست مجرد موقف شخصي، بل قراءة للواقع، ومعناه وفقا للقانون الدولي." وأشار إلى أن "الأبارتهايد الذي تحدث به باردو عن سيطرة الاحتلال على الفلسطينيين مصطلح تحدث به البيض الذين حكموا جنوب أفريقيا، ومعناها الحرفي الانفصال، لكنه لا يرقى لمستوى الفصل العنصري أو نوع النظام الموجود في الماضي، أي أن جريمة الفصل العنصري قد ترتكب بشكل مختلف في كل مكان، وجوهرها يصنع الفارق، مع أن الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، رغم ما كان عليه من عنف ووحشية وواسع

النطاق، لا يشبه الفصل العنصري المستهدف الذي قررت منظمة العفو الدولية أنه موجود في ميانمار، وكلاهما يختلف عن الفصل العنصري في الضفة الغربية، الذي يتم بطريقة متطورة، مع إسكات ما تفعله الأنظمة الحاكمة."

وذكر الكاتب على سبيل المثال "سياسة توزيع المياه في الضفة الغربية، حيث يستهلك المستوطن الإسرائيلي العادي ضعف كمية المياه التي يستهلكها المواطن الفلسطيني العادي، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن إسرائيل تحظر بناء مرافق مياه جديدة للفلسطينيين في الضفة الغربية في المنطقة (ج)، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، حيث توجد قرى فلسطينية غير معترف بها وبؤر استيطانية يهودية تتمتع بنفس الوضع القانوني، وكلاهما غير قانوني بموجب القانون الإسرائيلي، كما أن البؤر الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي، لكنها متصلة فعليا بالبنية التحتية للمياه، وفي بعض الأحيان تحتوي على حمامات سباحة وجاكوزي."

وأوضح أن "القرى الفلسطينية غير المعترف بها جفّت، فهي ليست فقط غير متصلة بخط الأنابيب، بل إن إسرائيل تغلق الصهاريج لتجميع المياه، بتقسيم الضفة الغربية على أساس الهوية القومية والعرقية، وهذا مثال واحد من بين أمثلة كثيرة ذكرها باردو في تصريحاته من حيث تطبيق الأنظمة القانونية المنفصلة لليهود وغير اليهود الذين يعيشون في نفس الضفة الغربية." وأضاف: "هكذا فقد قال ببساطة ما فشل العديد من الإسرائيليين في رؤيته، واعترف بحقيقة الفصل العنصري، والحقيقة أن أحد أهداف الانقلاب القانوني هو تعميق هذا الفصل العنصري، ليس خوفا من المحاكمة في لاهاي، بل لأننا فتحنا أعيننا وفهمنا ما هو الفصل العنصري، وكيف تم جرّنا إليه."

الخلاصة الإسرائيلية من تصريحات باردو عن الفصل العنصري بالضفة الغربية أن شروطا ثلاثة ينبغي أن تكون متوفرة فيها، حيث يتمتع المستوطنون اليهود الإسرائيليون بأغلبية ساحقة بحقوق أكبر بكثير من حقوق الفلسطينيين، كما أنه يتم ذلك بشكل متعمد، ويتفاقم، رغم تحذيرات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والدول الصديقة، فضلا عن مصاحبته لأعمال غير إنسانية، خاصة في منع الانتهاكات الأساسية بحق الفلسطينيين، مثل البنية التحتية للحياة، والقمع العنيف للاحتجاجات، والسجن غير القانوني، والقتل خارج نطاق القضاء.

* * *

## استطلاعات

### مرة أخرى.. "غانتس" يتقدم على "نتنياهو"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أشارت نتائج استطلاع للرأي أجرته القناة 12، قبل جلسة الاستماع في المحكمة العليا للعدو بيوم واحد، بتقدم حزب "غانتس" على حزب "الليكود" بزعامة "بنيامين نتنياهو." **وفيما يلي نتائج استطلاع الرأي:**

- همحني هممليختي (غانتس) 29 مقعداً.
- الليكود (نتنياهو) 26 مقعداً.
- يش عتيد (لابيد) 18 مقعداً.
- شاس (درعي) 10 مقاعد.
- يهدوت هتوراة 7 مقاعد.
- الصهيونية الدينية (سموتريتش+ بن غفير) 10 مقاعد.
- إسرائيل بيتنا (ليبرمان) 6 مقاعد.
- حداش / تعال (الطيبي) 5 مقاعد.
- راعام (عباس) 5 مقاعد.
- ميرتس 5 مقاعد.

- العمل (ميخائيلي) لا يتجاوز نسبة الحسم.
- بلد(شحادة) لا يتجاوز نسبة الحسم.

وحصلت الأحزاب في الائتلاف الحالي على 52 مقعداً فقط، بينما حصلت أحزاب المعارضة على 58 مقعداً، والأحزاب العربية الطيبي + عباس 10 مقاعد.

وعند السؤال من الأفضل لمنصب رئيس الوزراء بين "لابيد" و"نتنياهو"، حصل "لابيد" على 28في المئة وتقدم "نتنياهو" بفارق كبير بنسبة 39في المئة، أما مقابل "غانتس"، فالصورة معكوسة: "نتنياهو" حصل على 36في المئة وتقدم "غانتس" بنسبة 39في المئة.

* * *

## استطلاع: 75في المئة من مستوطني الكيان يعتقدون أن "حكومة نتنياهو" لم تعمل بشكل جيد

أشارت نتائج استطلاع للرأي أن 75في المئة من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن أداء حكومة العدو الحالية برئاسة "بنيامين نتنياهو" خلال العام الماضي لم يكن جيداً. ووفقا للاستطلاع الذي نشرته قناة كان مساء السبت، فإن 88في المئة من اليهود العلمانيين يعتقدون أن أداء "حكومة نتنياهو" خلال العام الماضي لم يكن جيداً، إضافة إلى57في المئة من المتدينين والحريديم المتطرفين يدعمون ذلك. كما سئل المستطلعة آراؤهم عن أي من وزراء "حكومة نتنياهو" كانوا أكثر ارتياحاً لهم، 19في المئة منهم اختاروا وزير جيش العدو "يوآف غالانت"، 7في المئة وزير القضاء "ياريف ليفين"، 6في المئة وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير"، و2في المئة فقط وزير المالية "بتسلئيل سموتريتش"، 55في المئة أجابوا بأنهم غير راضين عن أي وزير في القائمة التي قدمت لهم.

من بين ناخبي المعارضة، لم يرد أحد بأنه راض عن أداء الوزراء "ليفين" و"بن غفير" و"سموتريتش" أما بين المصوتين للائتلاف، فقد كانت نسبة من 14في المئة أكثر رضاً عن "ليفين"، و13في المئة كانت الأكثر رضاً عن "بن غفير"، و5في المئة عن "سموتريتش." وحصل الوزير المتطرف "إيتمار بن غفير" على لقب الوزير الأكثر إحباطاً (35في المئة من جميع المستطلعين، و49في المئة من أصوات المعارضة، و31في المئة من ناخبي الائتلاف).

في غضون ذلك، أظهر استطلاع للرأي أجرته قناة "كان" نشر الجمعة الماضية أن 76في المئة من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن الوضع العام في كيان العدو قد تغير إلى الأسوأ في العام الماضي، بينما يعتقد 6في المئة فقط أنه تغير للأفضل، ويعتقد 12في المئة أنه لم يتغير وبقي كما كان.

* * *

## "غانتس" يكتسب ثقة "الجمهور الإسرائيلي" أكثر من "نتنياهو"

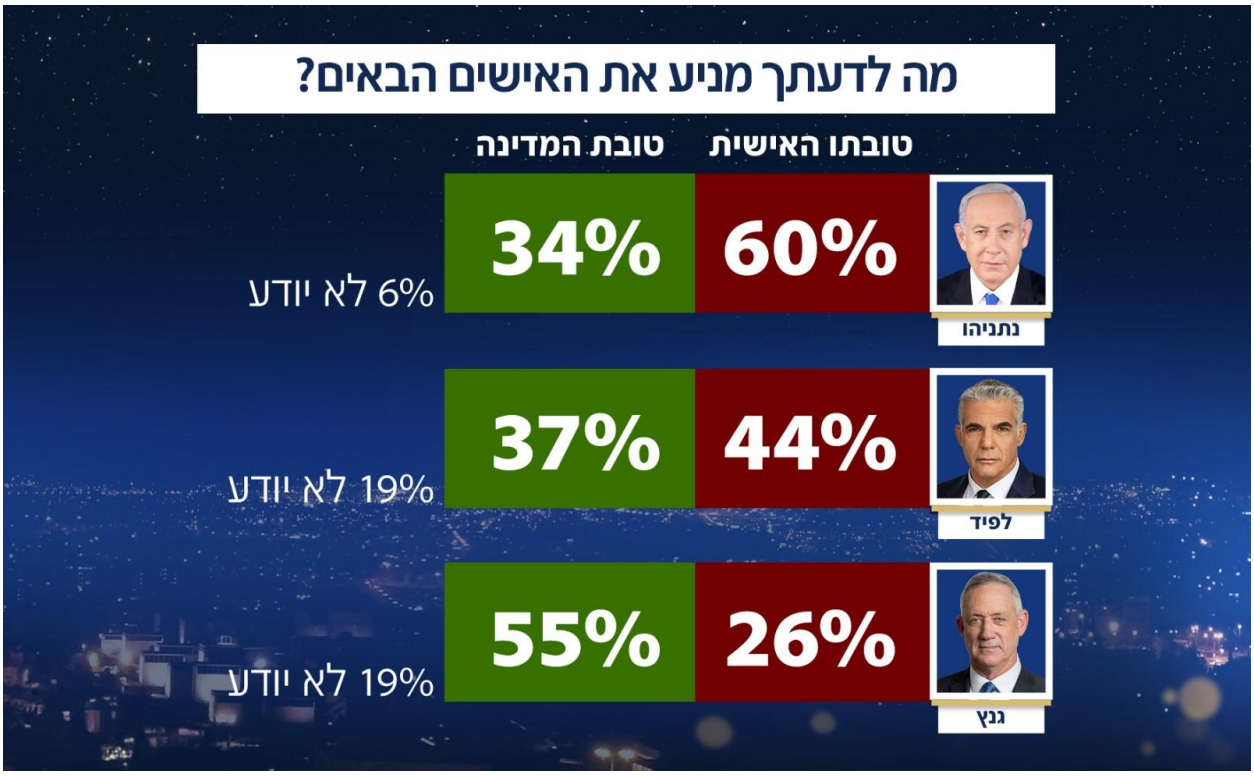


أظهر استطلاع للرأي نشرته القناة 12 مساء الجمعة، أن جمهور كيان العدو من المستطلعة آراؤهم يصدقون رئيس أركان جيش العدو السابق "بيني غانتس" بنسبة 51في المئة أكثر من رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو"، الذي حصل على 33في المئة. كما سئل المستطلعة آراؤهم ما الذي يعتقدون أنه يحفز ممثلي الجمهور، مصلحتهم الشخصية أم مصلحة البلد؟ وأفاد 60في المئة من أفراد العينة أن مصلحة "نتنياهو" الشخصية هي التي تحركه، مقابل 34في المئة قالوا إن مصلحة الكيان هي في مقدمة اهتماماته.

وقال 44في المئة من المستطلعة آراؤهم أن المصلحة الشخصية لزعيم حزب "يشد عتيد" "يائير لابيد" هي التي تحركه، مقارنة بـ 37في المئة الذين شهدوا أن المصلحة العامة هي الدافع الوحيد لزعيم حزب "همحني هممليختي" "بيني غانتس"، حيث يعتقد 55في المئة من الجمهور أنه يقدم مصلحة الكيان قبل مصلحته الشخصية، مقابل 26في المئة فقط يعتقدون أن مصلحته الشخصية تأتي أولاً.

* * *

## استطلاع: 76في المئة يعتقدون أن الوضع تغير للأسوأ في كيان العدو

تشير نتائج استطلاع للرأي نشرته قناة كان، مساء الجمعة، أن 76في المئة من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن الوضع العام في كيان العدو قد تغير إلى الأسوأ في العام الماضي، بينما يعتقد 6في المئة فقط أنه تغير نحو الأفضل.، و 12في المئة يعتقدون أنه لم يتغير وبقي كما هو. أما بين ناخبي المعارضة، فأجاب 93في المئة بأن الوضع قد تغير للأسوأ، وبين ناخبي الائتلاف (61في المئة) يعتقدون ذلك. وفيما يتعلق بالسؤال عما إذا كان وضعك المالي الشخصي قد تغير للأفضل أو

للأسوأ خلال العام الماضي، أجاب 45في المئة من المستطلعة آراؤهم أنه قد تغير إلى الأسوأ، وقال 11في المئة إن وضعهم المالي قد تحسن وقال 40في المئة إنه لم يتحسن.

وحول التفاؤل والتشاؤم بشأن مستقبل كيان العدو، من بين جميع الأشخاص في العينة، أجاب 47في المئة بأنهم متشائمون و31في المئة أنهم متفائلون. والفجوة في الإجابة على هذا السؤال كبيرة في الانقسام بين ناخبي الائتلاف والمعارضة. وقال 74في المئة من العينة المعارضين للحكومة إنهم متشائمون، مقارنة ب 20في المئة من مؤيديها. ومن بين القطاعات الدينية والحريدية المتطرفة، أجاب 64في المئة بأنهم متفائلون، وهي أعلى نسبة بين القطاعات.

* * *

### استطلاع: معارضة جارفة لإعفاء الحريديم من التجنيد

كشف مؤشر "الدين والدولة" لعام 2023 الصادر عن "جمعية حدوش" من أجل الحرية الدينية والمساواة، والذي ينشر لأول مرة، عن قفزة في أهمية التجنيد في نظر مستوطني الكيان، ومعارضة كاسحة لإعفاءات الحريديم المتطرفين، بما في ذلك بين الناخبين اليمينيين. وبحسب صحيفة يديعوت أحرنوت، فإن مشروع القانون الذي أدى إلى حل "حكومة نتنياهو" عام 2019 وأدى إلى جولة خامسة للانتخابات، سيعود إلى الساحة بكل مجده في الدورة الشتوية للكنيست.

التقى رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" مع وزير الإسكان في حكمته "إسحاق غولدكنوبف"، الذي أعلن أنه بدون استثناء من التجنيد في التشريع لن تكون هناك حكومة، كما قال رئيس أركان جيش العدو بصراحة إن موقف الجيش هو تجنيد الجميع، وإن منظمات الاحتجاج ستستفيد أيضاً من الأزمة لشحذ رسائلها. وعلى عكس الإصلاح القانوني أو القضايا السياسية الأخرى، التي يوجد حولها جدلاً في مجتمع العدو، فإن القانون الذي يسعى إلى الإعفاء من التجنيد لا يوجد له دعم شعبي على الأرض، باستثناء المجتمع الحريدي المتطرف. ويستعرض مؤشر "حدوش" السنوي للدين والدولة للحرية الدينية والمساواة، سنوياً القضايا الرئيسية المتعلقة بهذه القضية منذ 14 عاماً والنتائج المتعلقة بإعفاء تجنيد الحريديم واضحة: 78في المئة يعارضون إعفاء شاملا، وبرأيهم إما أن يتم تجنيد الجميع بنسبة 31في المئة وإما إعفاء فقط للطلاب المتفوقين، وهم بنسبة 47في المئة بقية الطلاب يجب أن يخدموا في الجيش أو الخدمة الوطنية، وقالت نسبة 22في المئة أنها تقبل مشروع قانون الإعفاء من التجنيد للحريديم.

وبالنظر إلى التقسيم حسب الأصوات الحزبية، تبدو الصورة أكثر وضوحاً: 72في المئة من ناخبي الليكود يعارضون الإعفاء الشامل، وحتى 72في المئة من ناخبي الصهيونية الدينية – عوتسما يهوديت يعتقدون أنه خطأ. فقط بين الأحزاب الحريدية المتطرفة هناك تأييد ساحق للإعفاء (83في المئة في شاس و94في المئة في يهدوت هتوراة). أما بين المعارضة، فتصل المعارضة إلى نسب عالية جداً: 99في المئة من المصوتين لمعسكر الدولة وناخبي "يش عتيد" ضد إعفاء شامل، و98في المئة من ناخبي حزب العمل، و100في المئة من ناخبي "إسرائيل بيتنا" ضد القانون أيضا.

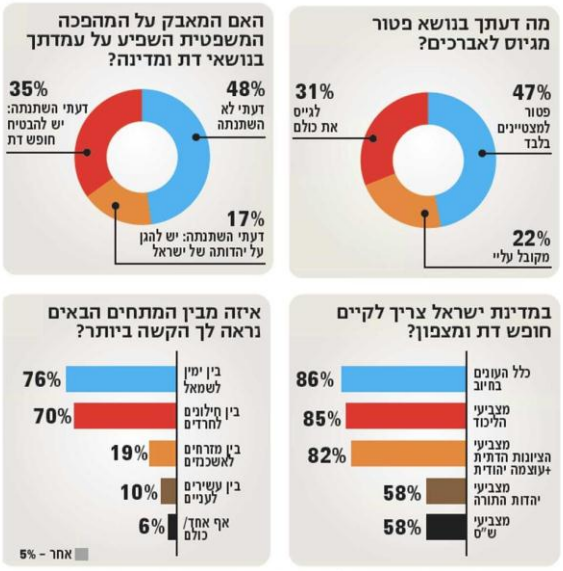

הסקר נערך בקרב אוכלוסייה יהודית בוגרת בקרב 8,000 איש ואישה ע"י מכון סמית

### صدع بين الحريديم والعلمانيين

مشروع القانون هو قشة أخرى في كومة عالية جداً على ظهر البعير عندما يتعلق الأمر بالعلاقات بين الدين والدولة. وقد أدى رفع البدلات، ومضاعفة عدد الوظائف للحاخامات في المناطق الحضرية، وتعزيز المحاكم الحاخامية، والنضال من أجل القضاء العام، إلى زيادة الصدع بين اليهود الحريديم المتطرفين والعلمانيين، هذا الصدع موجود منذ سنوات عديدة، لكنه يعتبر هذا العام حارق بشكل غير عادي. وأشار 70في المئة من المستطلعة آراؤهم إلى أن الصدع بين اليهود الحريديم المتشددين والعلمانيين هو الأكثر حدة، مقارنة ب 60في المئة في عام 2022.

وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي الحفاظ على حرية الدين والمساواة والتحرر من الدين في كيان العدو، هناك تغيير كبير هذا العام: 86في المئة يقولون إنه يجب الحفاظ على حرية الدين والتحرر من الدين، مقارنة ب 80في المئة في عام 2022. وتحظى هذه القضية بأغلبية تزيد على 90في المئة بين أحزاب المعارضة، ولكن أكثر من ذلك، أغلبية كبيرة بين أحزاب الائتلاف أيضاً.

أحد التفسيرات لحقيقة أن 58في المئة من ناخبي "يهدوت هتوراة" و"شاس" يرون قيمة في حرية الدين والتحرر من الدين، يكمن بالضبط في الهوية الدينية للمستطلعين، لأنهم يرون أن هذا المبدأ يحميهم ويعزز مطالبهم المجتمعية، ولا يرون بالضرورة أنه ينطبق على الجميع على قدم المساواة.

### الصحوة المدنية

يلعب الاحتجاج دورا في الصحوة المدنية حول هذه القضية، وفقاً للاستطلاع، فإن 35في المئة غيروا موقفهم ويعتقدون أن على محكمة العليا حماية الحريات مثل حرية الدين والتحرر من الدين، وقال 17في المئة أن رأيهم قد تغير إلى الجانب الآخر وأنه يجب حماية يهودية الدولة من المحكمة العليا، وقال 48في المئة أن رأيهم لم يتغير.

يقول الحاخام "أوري ريفيف" المدير التنفيذي لجمعية "حدوش": "تعمل منظمات الاحتجاج بشكل متزايد على زيادة إدراج وتركيز الرسائل المتعلقة بالدين والدولة، لم يفعلوا ذلك في قضايا أخرى، على سبيل المثال، نأت قيادة الحركة الاحتجاجية بنفسها وأغفلت القضية الفلسطينية، بحكمة في رأيي، هذه تحديات وجودية طالما أننا لا نتعامل معها، سنجد صعوبة في النظر في المرآة والقول إننا يهود وديمقراطيون." ولسنوات عديدة أظهر المؤشر أنه عندما يسأل الجمهور أين انت من الخارطة السياسية، فإن 67في المئة يضعون أنفسهم على يمين الوسط و65في المئة يضعون أنفسهم على الجانب العلماني أو التقليدي غير الديني، وهذا الشذوذ يخلق واقعاً قاسياً.

**المرأة والتجنيد**

فيما يتعلق بالقضايا الكلاسيكية للدين والدولة، ظلت البيانات مستقرة على مر السنين: 71في المئة من الجمهور اليهودي يؤيدون المواصلات العامة يوم السبت بشكل أو بآخر. أما بين اليهود العلمانيين فترتفع نسبة التأييد إلى 96في المئة، وبين التقليديين غير المتدينين إلى 81في المئة، وبين التقليديين المقربين من الدين إلى 54في المئة. ويؤيد 66في المئة الاعتراف بجميع أنواع الزواج بما في ذلك الزواج المدني أو الزواج المحافظ والإصلاحي أو الزواج الهالاخي خارج الحاخامية.

كانت القضيتان اللتان قفزتا هذا العام هما تجنيد الجميع للخدمة العسكرية أو الوطنية (26في المئة هذا العام مقارنة ب 19في المئة العام الماضي)، والنضال ضد إقصاء النساء في المجال العام (27في المئة مقابل 16في المئة العام الماضي).

* * *

## تقارير

### إسرائيل اليوم: تقرير: المنظومة الأمنية للعدو.. لسنا قريبين من نهاية موجة التصعيد

**ترجمة الهدهد للشؤون الاسرائيلية**

قبل أسبوع واحد فقط من بداية العام العبري الجديد، يبدو الواقع أكثر تشاؤماً من أي وقت مضى، بعد مرور عام ونصف على اندلاع موجة الهجمات الحالية، تدرك جميع الأطراف في الضفة الغربية بشكل خاص، وفي الكيان بشكل عام، أننا لسنا قريبين من نهاية موجة العمليات النضالية. والتصعيد المتزايد في الضفة الغربية يجعل المنطقة هي الساحة الأكثر إثارة للقلق في الفترة المقبلة، ووفقاً لبيانات المنظومة الأمنية للعدو فقد وقع منذ بداية عام 2023 ما لا يقل عن 190 عملية كبيرة على شكل إطلاق نار وطعن ودهس، أكثر مما كان عليه في عام 2022 بأكمله (الذي تم خلالها الإبلاغ عن حوالي 180 عملية كبيرة). إذا أضفت إلى ذلك إحباط أكثر من 500 هجوم من قبل الشاباك و"جيش العدو الإسرائيلي" في الأشهر التسعة الماضية (مقارنة بـ 472 عملية في عام 2022 بأكمله)، فإن الأرقام تبدو مفزعة.

**حماس كالعادة تحرض**

يحذر "الجيش الإسرائيلي" من فترة أعياد أكثر تحدياً من المعتاد، ويعرفها على أنها فترة اختبار، حيث سيتعين عليهم تجاوز أنفسهم من أجل إيقاف المقاومين الذين يسعون إلى تنفيذ مآربهم. وتعتبر الأعياد فترة عرضة للمشاكل والأزمات بسبب التحريض الشديد الذي يرافقها من الجانب الفلسطيني والرغبة في تنفيذ هجمات فدائية، وكدليل على ذلك، وقعت خلال هذه الفترة من العام الماضي أربع هجمات خطيرة.

الفرق هو أن "إسرائيل" في وضع غير مؤاتٍ حالياً بسبب سلسلة عمليات القاتلة الأخيرة، والتي قد تكون بمثابة مصدر إلهام لمنفذي العمليات، إن الهجوم الذي وقع في مستوطنة "معاليه أدوميم" والذي أصيب فيه ستة مستوطنين، والهجوم الذي وقع في مستوطنة "بيت" حجاي والذي قُتلت فيه مستوطنة والهجوم الذي وقع في القدس هذا الأسبوع وأصيب فيه مستوطن بجروح خطيرة، كلها حافز وإشارة هامة للمقاومين بإنه يمكن تنفيذ هجمات مماثلة، ولهذا السبب، تعمل المنظومة الأمنية بشكل مكثف في الوقت الحالي على اعتقال الناشطين البارزين وإيقاف الهجمات التي قد تشن. لكن حتى المنظومة الأمنية تدرك جيداً أنه ليس من الممكن اعتقال كل المهاجمين، وأنه مقابل كل 100 أو 200 عملية اعتقال ناجحة، سيكون هناك مهاجم واحد سينجح في الوصول إلى هدفه.

**حوالي 200 إنذار يومياً**

يعترف "جيش العدو الإسرائيلي" بتزايد هائل في محاولات التحريض القادمة من حماس، ويقومون بتجنيد الشبان وإرسالهم لتنفيذ العمليات، ولأول مرة منذ سنوات، لا توجد زيادة كبيرة في الإنذارات خلال الأعياد القادمة، وهي مستقرة إلى حد ما عند حوالي 200 إنذار يومياً، على مختلف المستويات، لكن هذه ليست أخباراً جيدة، لأن السبب وراء ذلك هو أننا منذ فترة طويلة ونحن في مستوى إنذارات مرتفع للغاية. ولا يستبعد "جيش العدو الإسرائيلي" و"الشاباك" و"الشرطة" احتمال امتداد التصعيد الأمني إلى ساحات أخرى، هناك إنذارات حول عمليات في الضفة الغربية ومن عمليات في داخل الخط الأخضر في المدن الكبرى، وكما نذكر، في فترة عيد الفصح الذي تزامن هذا العام مع شهر رمضان، كان على "إسرائيل" أن تتعامل مع هجمات في **الضفة الغربية** وفي الداخل أراضي 48، وكذلك إطلاق نار من غزة وحتى إطلاق 28 صاروخاً من لبنان. ومع ذلك، فإن "جيش العدو الإسرائيلي" مصمم على إقامة الأحداث والمناسبات الكبرى في الأسابيع المقبلة في **الضفة الغربية** كما هو مقرر، ويقوم بتعزيز جميع المناطق بسرايا إضافية لحماية المستوطنين، الهدف المعلن هو أن يكون هناك روتين بجانب التوتر، وبالتالي فإن كل حدث أو مناسبة كان من المفترض أن تقام، ستقام كما هو مخطط، استخلص "الجيش الإسرائيلي" استنتاجات من فترة الأعياد السابقة، التي قُتل فيها جندي كتيبة استطلاع جفعاتي "عيدو باروخ"، من أجل حماية أفضل للمدنيين والجنود، وسينشطون في الميدان للقيام بذلك بأفضل طريقة ممكنة.

والساحة الرئيسية التي تتعامل معها قوات الجيش حاليا هي منطقة شمال الضفة الغربية، والتي خرج منها عدد كبير من المقاومين في العام الماضي. وهذا الأسبوع، ولأول مرة منذ عملية "بيت وحديقة" قام "جيش العدو الإسرائيلي" بعمليات في مخيم **جنين** للاجئين، وفي الوقت نفسه نفذت عمليات مكثفة في **مخيم نور الشمس** للاجئين في **طولكرم**، بما في ذلك هدم الطرق المعبدة التي زرع تحتها المقاومون عبوات ناسفة، هذا النشاط ليس صدفة، قبيل الأعياد وبعد أيام قليلة فقط

من وصول فتاة من **جنين** إلى البلدة القديمة في مدينة **القدس** ومحاولتها قتل جندي من حرس الحدود، يشير "جيش العدو الإسرائيلي" إلى المسلحين بأنهم مستمرون في العمل في مخيم اللاجئين، لكن في مناطق أخرى هناك أيضاً محاولات للنهوض من جديد وتنفيذ هجمات وبالتالي النشاطات تنفذ في كافة **الضفة الغربية**.

**استنفار معزز**

صحيح أن رأس السنة العبرية ستبدأ في نهاية الأسبوع المقبل، إلا أنه من الآن يتم اتخاذ إجراءات لحماية "الإسرائيليين" ضمن الاستعدادات للأعياد القادمة، لأن بعض مناسبات وأحداث الأعياد قد بدأت من اليوم، في كل يوم من أيام الأسبوع المقبل، من المتوقع أن يأتي عدة آلاف إلى حائط البراق بمناسبة "عيد الغفران"، وسيقام تجمع كبير بمشاركة عشرات الآلاف يوم الخميس القادم. ويجري جيش العدو أنشطة مكثفة لمنع وقوع عمليات نضالية في القدس

من المتوقع أن يمر عشرات الآلاف من المستوطنين في شوارع البلدة القديمة هذا الأسبوع، وتعمل الشرطة وقوات حرس الحدود بقوات متزايدة لمنع الهجمات في المنطقة، وتعمل قوات حرس الحدود معززة في شارع "هغي" وفي الشوارع الأخرى، من البلدة القديمة في **القدس** للسماح بالوصول السريع والمريح والآمن للمستوطنين الذين يرغبون في الوصول إلى **حائط البراق**. وفي الوقت نفسه، نظمت الإدارة المدنية للعدو، بالتعاون مع مجالس المستوطنات وما يسمى "المركز الوطني لتطوير الأماكن المقدسة"، فعاليات لـ "عيد الغفران" في مناطق مختلفة من **الضفة الغربية**، الحرم الإبراهيمي، ومبنى قبر النبي "صموئيل"، بل إن الإدارة المدنية وزعت منشوراً دعت فيه المستوطنين للحضور والمشاركة في الأنشطة المختلفة في المواقع في الضفة الغربية.

* * *

## خشية إسرائيلية من تصاعد عمليات المقاومة خلال فترة الأعياد اليهودية

ترجمة: عدنان أبو عامر وأحمد صقر . موقع عربي21

تبدي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، قلقا من تصاعد عمليات المقاومة في الضفة الغربية والداخل المحتل، مع اقتراب الأعياد اليهودية.وأجرى وزير أمن الاحتلال الإسرائيلي يوآف غالانت، تقييما للوضع الأمني قبل عطلة أيلول/ سبتمبر الجاري التي بها الأعياد اليهودية، محذرا من تنفيذ عمليات ضد المستوطنين وجنود الاحتلال. وأوضح غالانت في جلسة تقييم الوضع التي أجريت في مبنى وزارة الأمن "الكرياة" في تل أبيب، بمشاركة رئيس الأركان اللواء هرتسي هاليفي، نائب رئيس "الشاباك"، رئيس شعبة العمليات في الجيش الإسرائيلي، عوديد باسيوك، ومسؤولون كبار آخرون في المؤسسة الأمنية، أن "إسرائيل تمر بفترة أمنية معقدة في كافة القطاعات، وخاصة في الضفة الغربية والقدس."
من جانبها، أفادت هيئة البث الرسمي الإسرائيلي "كان"، أنه "بناء على التحذيرات الأمنية، فإن جهاز الأمن الإسرائيلي يجري استعدادات أمنية، على نطاق واسع عشية الأعياد اليهودية التي تستغلها الفصائل والأفراد في تنفذ عمليات"، مضيفة أن "إسرائيل تستعد لمواجهة وإحباط عمليات هجومية تقدر بنحو 200 إنذار يوميا." وزعمت أن "مسؤولين أمنيين كبارا في الجيش الإسرائيلي، نقلوا رسائل لحركة حماس، عبر وسطاء حذروا فيها من إطلاق صواريخ من قطاع غزة

خلال فترة الأعياد القريبة، حيث يستعد المستوطنون للاحتفال بأعياد رأس السنة العبرية"، مشيرة إلى أن الجيش دفع بـ22 كتيبة في الضفة الغربية.

صحيفة" معاريف "العبرية في تقرير لها أعده الخبير تل ليف رام، أكدت أنهم "في جهاز الأمن يشخصون دوما فترة الأعياد، كفترة ذات حساسية أمنية عالية"، لا سيما هذا العام الذي يشهد سلسلة عمليات متصاعدة. ولفتت إلى أن "جهاز الأمن الإسرائيلي، يقدر أن "حماس" ستصعد في الفترة القادمة جهودها (تنفيذ عمليات) في الضفة الغربية وأيضا في داخل إسرائيل." وبينت أن "ربط الساحات هو هدف مركزي في فكر "حماس" منذ حملة "حارس الأسوار" (معركة سيف القدس)"، مشيرة إلى أن "مستوى التهديدات يتصاعد من جانب قيادة "حماس"، ومن غير المستبعد في مرحلة معينة، أنها ستستأنف نار الصواريخ من القطاع مثلما يحصل بشكل عام." ورأت "معاريف"، أن "تداخل التصعيد المتواصل في الساحة الفلسطينية في الضفة الغربية، إلى جانب استئناف المظاهرات قرب السياج الفاصل مع القطاع، هما تذكير بالمستقبل من خلال تجربة الماضي، أن وضعا أمنيا يتدهور في الضفة الغربية سيؤدي في نهاية الأمر إلى عدوان كبير في قطاع غزة."

حنان غرينوود وليلاخ شوفال المراسلتان العسكريتان لصحيفة "إسرائيل اليوم"، كشفتا أنه منذ بداية العام الحالي، وقع ما لا يقل عن 190 هجوما شملت إطلاق نار وطعن ودهس، وهو عدد أكبر مما كان عليه في عام 2022 بأكمله. وزعمت الصحيفة في تقريرها أن الشاباك الإسرائيلي تمكن من إحباط أكثر من 500 هجوم، في الأشهر التسعة الماضية، مقارنة بـ472 حالة في 2022 بأكمله، وتعد هذه الأرقام مثيرة للقلق. وأضافت الصحيفة أن "المشكلة التقليدية تتمثل في أن الأعياد اليهودية تعتبر فترة عرضة للتوترات الأمنية بسبب التحريض الشديد الذي يرافقها من الجانب الفلسطيني، والرغبة في تنفيذ هجمات مسلحة، بدليل أن أربع هجمات خطيرة وقعت خلال هذه الفترة من 2022." وتابعت بأن الفارق الآن، هو أن "إسرائيل" أصبحت الآن "في وضع أسوأ كثيرا بسبب السلسلة الأخيرة من الهجمات القاتلة، وقد تكون بمثابة مصدر إلهام للمسلحين، وكلها عوامل مؤثرة، وإشارة لهم بإمكانية تنفيذ هجمات مماثلة، ولهذا السبب، تعمل الأجهزة الأمنية حاليًا بشكل مكثف لاعتقال الناشطين البارزين، ووقف الهجمات التي قد يتم شنّها."

وأكدت أن "المؤسسة الأمنية تدرك جيدًا أنه من غير الممكن اعتقال جميع المسلحين، ومقابل كل 100 أو 200 عملية اعتقال ناجحة سيكون هناك مسلح واحد ينجح في الوصول لوجهته." ويقر الجيش، "بوجود زيادة هائلة في محاولات التحريض القادمة من حماس، التي تجنّد، وترسل المسلحين لتنفيذ هجمات، علما بأنها للمرة الأولى منذ سنوات، لم تكن هناك زيادة كبيرة في التنبيهات خلال عطلة الأعياد اليهودية، حيث تستقر عند 200 إنذار يوميًا، وعلى مختلف المستويات، وهذه ليست أخبارًا جيدة، لأنها ستجعل الاحتلال في مستوى تأهب مرتفع للغاية، ولفترة طويلة جدًا." وأشارت إلى أن "جيش الاحتلال وجهاز الشاباك والشرطة لا يستبعدون احتمال امتداد التصعيد الأمني لساحات أخرى في العمق الإسرائيلي، وفي المدن الكبرى، ما يستدعي منها تعزيز جميع المناطق بسرايا إضافية لحماية المستوطنين."

تتزامن هذه التحذيرات الإسرائيلية بعد مرور عدة أسابيع على عملية "منزل وحديقة" في جنين، ما دفع الجيش لتنفيذ عمليات مكثفة في مخيم نور الشمس بطولكرم، شملت هدم الطرق المعبدة التي زرع المسلحون تحتها عبوات ناسفة، وهذا النشاط ليس عرضيًا، لأنه يترافق مع اتخاذ الاحتلال مزيدا من الإجراءات لحماية المستوطنين الذين سيقتحمون

المسجد الأقصى، وسيمرّ عشرات الآلاف منهم في شوارع البلدة القديمة، ما قد يجعلهم عرضة لتنفيذ هجمات مسلحة، على اعتبار أن الأعياد اليهودية تجلب معها العمليات الفلسطينية.

* * *

## المستوطنون يهاجمون قائد جيش الاحتلال بالضفة ويشبهونه بـ"هتلر"

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

تسبب تصاعد التوتر بين جيش الاحتلال، والمستوطنين، بعد أحاديث عن إخلاء بؤر استيطانية، في الضفة، بمهاجمة الجنرال يهودا فوكس، قائد جيش الاحتلال، في الضفة، ووضع صورة صليب معكوف على ذراعة، وتشبيهه بالزعيم النازي أدولف هتلر. وتسببت المنشورات التي تشبه فوكس بهتلر "الطاغية والديكتاتور" كما كتبوا، بغضب في أوساط حكومة نتنياهو، وقاموا بفتح تحقيق رسمي، وسط تصاعد تحريض المستوطنين ضده.

كورين الباز آلوش مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت،، ذكر أن "تحريضا جديدا تم تسجيله ضد فوكس وتصويره بأنه يشبه الزعيم النازي أدولف هتلر، ويرفرف علم الحزب النازي خلفه، وصليب معقوف بارز على ذراعه، وكتابة تعليق، دكتاتور يستخدم إجراءات لإسكات من ينشر انتقادات ضده، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للمطالبة بإجراء تحقيق بشأن المنشور ضد فوكس، وهو يدين التحريض، معطيا دعمه الكامل لقادة الجيش." وأضاف في تقريره أن "زعيم المعارضة يائير لابيد علق بقوله؛ إنه "يدعم فوكس وجنوده ضد الهجوم السام والشرير ضده وعلى الجيش بأكمله، فيما أصدر رئيس الأركان هرتسي هاليفي بيانا غير عادي، وأدان بشدة التصريحات، معتبرا أن أي تصريح يطعن في اعتبارات فوكس، والتزامه بأمن الإسرائيليين، يستحق كل الإدانة، وليس له أي أساس." ونقلت عن "جهاز الأمن العام-الشاباك تقديره أنه من خلال الاختبارات التي أجراها فيما يتعلق بالملف الشخصي الذي تم نشر الصورة من خلاله، فمن المحتمل جدّا أن يكون هذا وهميًا تديره عناصر إيرانية، لأنها تروج منذ فترة لحملة شبكة شاملة تهدف لتقسيم المجتمع الإسرائيلي، وزعزعة استقراره، وإن نشر الصورة جزء من حملة التحريض ضد فوكس، واستمرار مباشر للإعلانات ضده قبل شهر، واليوم يتم توزيع ملصق على شبكات التواصل بوصفه "الثعلب النازي الآن"، ووزعوا صورته بجانب صور القتلى الإسرائيليين في الهجمات الأخيرة." وأوضحت أنه "جاء في الملصقات التي تحمل صورة فوكس، أنه دأب على مضايقة مستمرة للمستوطنين، وأنه لا يحسب حسابا للوزيرين سموتريش وبن غفير، كما سُمعت دعوات ضده من داخل الحكومة، فقد ادعى عضو الكنيست أفيخاي بوفارون أن فوكس "يخاطر بحياة الإسرائيليين لصالح الفلسطينيين، وأنه يسمح بحرية الحركة للفلسطينيين، على حساب حماية أمن الإسرائيليين، زاعما أن ما يقوله خطير للغاية، لكن هذا هو الواقع. إنه لا يضع أمن إسرائيل في سلم أولوياته."

وتؤكد هذه المرحلة المتقدمة من التوتر القائم بين المستوطنين وقادة الاحتلال، أنهم قد يقدمون على خطوة خطيرة تتمثل باستهداف عدد منهم، ولعل تشبيههم لـ"فوكس" مثل هتلر يعيد لأذهان الإسرائيليين ذات الصورة التي وضعوها لرابين قبل ثلاثة عقود قبيل اغتياله، مع أن ذات المستوطنين اليوم دأبوا في الآونة الأخيرة على إبداء التقدير لـ"يغآل عامير" قاتل

رابين، ورفع شعارات تمجّد غولدشتاين منفذ مذبحة الخليل 1994، وعميرام بن أولئيل منفذ جريمة إحراق عائلة دوابشة وهم نيام في 2015.

* * *

### 15 سيناتورا يطالبون بايدن بعدم ضم الاحتلال لبرنامج "الإعفاء من التأشيرات"

يأخذ التوتر بين الولايات المتحدة والاحتلال منحنى متصاعدا، كان آخر محطاته رسالة من أعضاء بمجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي، لوزير الخارجية أنتوني بلينكن، للمطالبة بعدم المضي في قبول دولة الاحتلال ضمن برنامج الإعفاء من التأشيرة لدخول أمريكا. وقال الأعضاء في الرسالة، إن "إسرائيل" لا تستوفي الشروط اللازمة بعد لإدراجها ضمن البرنامج.

باراك رافيد المراسل السياسي **لموقع ويللا**، ذكر أن "هذا التطور يعد مهما؛ لأنه ينبغي على بلينكن ووزير الأمن الداخلي أليخاندرو مايوركس، الذي تلقى أيضا نسخة من الرسالة، أن يعلنا بحلول 30 أيلول/ سبتمبر أن دولة الاحتلال تستوفي شروط الانضمام لبرنامج الإعفاء من التأشيرة. ويزعم المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون أن الخطة ستُطبق في هذه المرحلة، ويتعين على الوزيرين الإعلان عن ذلك، والمضي قدمًا في هذه العملية، مع العلم أنه في منتصف تموز/ يوليو، وقع الاحتلال والولايات المتحدة مذكرة تفاهم تحدد شروط انضمامها لبرنامج الإعفاء من التأشيرة، وكانت هذه خطوة هامة على طريق قبولها في البرنامج." وأضاف في تقريره أنه "في الشهرين الماضيين، نفذت دولة الاحتلال برنامجاً تجريبياً، قامت خلاله وزارتا الخارجية والأمن الداخلي في الولايات المتحدة بمراقبة طريقة تطبيق سلطات الاحتلال للإجراءات الجديدة تجاه الأمريكيين من أصل فلسطيني، أو من أصل عربي، ويقول مسؤولون إسرائيليون إن 12 ألفا منهم دخلوا دولة الاحتلال خلال الشهرين الماضيين، ويعيشون في الضفة الغربية بموجب الإجراءات الجديدة، كما دخل عدة آلاف منهم عبر مطار بن غوريون، واستفادوا من الإجراءات الجديدة."

ويذكر التقرير أن "الرسالة بدأها السيناتور كريس فان هولين، ووقعها أعضاء مجلس الشيوخ بريان شاتز، توم كاربر، تامي داكويرث، ديك دوربين، مارتن هاينريش، إد ماركلي، جاك ريد، بيرني ساندرز، إليزابيث وارين، بيتر والش، جين شاهين، وتينا سميث، ممن تلقوا في الأشهر الأخيرة عدة إحاطات من وزارة الخارجية بشأن التقدم المحرز بانضمام دولة الاحتلال لبرنامج الإعفاء من التأشيرة، والتأكيد على أنه لا تزال لديهم مخاوف جدية بشأن هذه الخطوة، وكتبوا أن الاتفاقية التي وقعتها إسرائيل والولايات المتحدة في يوليو نصت على أن الاحتلال سيعمل على تشغيل نظام تأشيرة واحد لجميع الأمريكيين، بدءا من مايو 2024."ونقل عن "أعضاء مجلس الشيوخ أن الفلسطينيين الأمريكيين في الضفة الغربية سيتعين عليهم تنفيذ عملية من خطوتين لدخول دولة الاحتلال، ما ينتهك المبدأ الذي أرساه إدارة الرئيس جو بايدن، وبموجبه يجب أن تكون هناك معاملة بالمثل بين معاملة الإسرائيليين عند دخولهم الولايات المتحدة، ومعاملة الأمريكيين من أصل فلسطيني عند دخولهم دولة الاحتلال، وإذا لم تتمكن إسرائيل من التنفيذ الكامل لشروط المعاملة بالمثل لبرنامج الإعفاء من التأشيرات بحلول 30 سبتمبر، فيمكنها الاستفادة من الأشهر الـ12 التالية للتأكد من تنفيذها بالكامل." وتكشف هذه التطورات أن إدارة بايدن أُبلغت أنه إذا لم يتم تضمين دولة الاحتلال ببرنامج الإعفاء من التأشيرة الآن،

فسيكون القيام بذلك أكثر صعوبة في العام المقبل، لأنه ليس من الواضح ما إذا كانت ستكون قادرة على تلبية الحد الأدنى الذي يتم بموجبه رفض أقل من 3% من طلبات التأشيرة. مع العلم أن دولة الاحتلال تمكنت من الوصول لهذه العتبة، وكتبوا ما إذا كانت ستكون قادرة في العام التالي على تلبية شرط أساسي آخر، وهو أن من يهبطون بمطار بن غوريون لا يُسمح لهم باستئجار سيارة فيه، وفي هذه الحالة فإن المستوطنين لن يحصلوا على إذن لاستئجار السيارات عند وصولهم للولايات المتحدة، أو سيتلقون معاملة مختلفة عن الإسرائيليين الآخرين.

* * *